

الأزهر

منارة التسامح

د. محمد عبد العظيم سعود



الأزهر منارة النسامة

دكتور / محمد عبد العظيم سعود



دار المعارف

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

سعود. محمد عبد العظيم.

الأزهر منارة التسامح / محمد عبد العظيم سعود. - القاهرة:
دار المعارف. ٢٠١٠.

١٧٦ ص، ١٩.٥ سم.

تدملك ١ ٧٤٥٧ ٩٧٧.٠٢ ٩٧٨

١ - الأزهر (جامع)

(١) العنوان

ديوى ٢١٥٩٦٢١٦

١ / ٢٠٠٩ / ٩

رقم الإيداع ٢١٢٨٦ / ٢٠١٠

تصميم الغلاف : عزيزة مختار

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع.

هاتف: ٢٥٧٧٧٠٧٧ - فاكس: ٢٥٧٤٤٩٩٩ E-mail: maaref@idsc.net.eg

تصدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين محمد وآله وصحبه ورضي الله عن التابعين وعنا معهم أجمعين وبعد.

فهذا توجه كريم وعزم نبيل تجاه أقدم مؤسسة إسلامية بذلت كثيرا من الجهد والعناء واضطلعت بأعباء وأقدس رسالة من الله بها على عباده وتحملت الكثير من عنت الحكام وأصحاب السلطة لا يبتغون من وراء ذلك إلا وجه الله تعالى.

وقد قام المؤلف مشكورا بجهد لا ينكر وحمل نفسه الكثير من المعاناة والمطالعة الجادة والمعمقة من أجل إبراز دور الأزهر الشريف وشيوخه الكبار الأجلاء. وكشف للناس هذا الدور الكريم الذي نهض به رجال الأزهر قديما وحديثا.

ولا يفوتنا في مقامنا هذا الاقتراح من واقع حسن ظننا بالسيد المؤلف وما أوتيته من همة وصدق أن يشفع مؤلفه هذا بآخر يمتاز بالشمول ومزيد من المناقشة والابانة عن هذه المواقف الجليلة التي يحفظها التاريخ لعلماء الأزهر الكبار الذين لم يتسنى لهم منصب مشيخة الأزهر ولكن كان لهم دور كبير ومواقف جليلة يغبطون عليها ويحمدون. وله عند ربه المثوبة وحسن الجزاء إن شاء الله وهو سبحانه الموفق أولاً وآخراً إلى السداد والرشاد وهو نعم المولى ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

د/ مصطفى عمران

الأستاذ بكلية أصول الدين بالقاهرة - سابقا

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وإخوانه النبيين ودعاة الحق أجمعين، وبعد: فإن الأزهر قد قام بمهمته العلمية الدينية، وخصه الله تعالى بأعلى المكانة وأحسن القول؛ وصدق الله العظيم ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ سورة فصلت (الآية ٣٣) وصدق رسوله الكريم: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» واحتل مكانته في العالم الإسلامي منذ تحمل تلك الرسالة في عهد صلاح الدين والعهد التالية حتى الوقت الحاضر، وأصبح المرجعية العلمية والدينية لأهل السنة والجماعة عن جدارة واستحقاق.

وما زال التاريخ يحفظ أسماء الأعلام من رجاله وخريجيه في سائر العلوم الدينية كالحافظ ابن حجر العسقلاني، وابن عابدين السيراسي التركي، والحافظ السيوطي الذين احتضنهم الأزهر على اختلاف أصول منشئهم، وبوأهم أعلى الأماكن وبلغ بهم أرقى مراتب الاجتهاد. ورسائل المسلمين. واستفتاءاتهم في أنحاء العالم الإسلامي في آسيا وإفريقيا ما تزال باقية مع إجاباتهم عنها إلى اليوم، وبها حافظ الأزهر على تلك المكانة في عصور العهد التركي، وبقيت القاهرة بفضلهم عاصمة ثقافية للعالم العربي بل للعالم الإسلامي. وبالرغم من ضيق نطاق الحركة الثقافية فقد لمعت أسماء اللقاني، والدردير، والأمير، والباجوري، والمناوي، والدمنهوري، والشرقاوي، والجبرتي، الذين

أدوا واجبههم وصار بعضهم أشبه بالزعيم الشعبى منهم بالمفتى الدينى المقتصر على مهمته الدينية فحسب. وقاد العلماء حركة المقاومة ضد نابليون وحملته الاستعمارية واستشهد منهم الكثيرون حتى دخلت الخيل الأزهر ولكن الغزاة اضطروا للرحيل بعد أقل من ثلاث سنوات.

فلما جاء محمد على كان عمر مكرم وإخوانه عوناً له، ومع أنه حاول الاعتماد على بعض العناصر والمؤسسات الأخرى إلا إن أكثر البارزين فى مجالات الهندسة والطب والثقافة كانوا فى الأصل أزهريين، وأسسوا لحياتنا المعاصرة وللنهضة التى انتظمت المجالات المختلفة فى العهد العلوى، ويكفى ذكر أسماء العطار، والطهطاوى والزعيم الوطنى عرابى، وعبد الله النديم، والإمام محمد عبده وكلهم أزهريون قادوا النهضة الفكرية والوطنية وبذلوا النفس والنفيس فى سبيل الله والوطن. وكان العلماء الشهداء فى مواجهة المحتل الإنجليزى امتداداً لإخوانهم الذين قتلهم المحتل الفرنسى من قبل، وتوطئة لشهداء ثورة ١٩ الذين أكدوا مكانة الأزهر فى قلب الحركة الوطنية التى قادها الأزهري سعد زغلول تلميذ الشيخ محمد عبده، وصار مسجد الأزهر مثابة للثوار من جديد، ومنبر الوطنيين من مسلمين ومسيحيين، وهذا هو قدر الأزهر ورجاله على رغم تضيق بعض الحكام عليهم وتهميشهم لهم..

ولكن الذين عاشوا خارج مصر يعرفون مكانة الأزهر فى العالم وأن منهم رجاله الذين يمثلون الوسطية للإسلام ودعوته على هدى وبصيرة بالحكمة والموعظة الحسنة موضع التقدير والترحيب من العالم أجمع.

وفى القرن الأخير كانت القيادة بعد الشيخ محمد عبده للشيخ سليم البشرى والظواهرى ومحمد شاکر ومحمد بخيت والمراغى ومصطفى عبد الرازق وعبد المجيد سليم وأبى العيون ثم بعد ثورة ١٩٥٢ للشيخ الأكارم عبد الرحمن

تاج والخضر حسين ومحمود شلتوت وعبد الله دراز وعبد الحليم محمود الذين ازدانت بهم مصر والعالم ولن يلبث أن يعقبهم أبناؤهم المجاهدون كشجرة تؤتي أكلها كل حين بأذن ربها، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

استوعب الدكتور سعود- أسعده وأسعد به- هذا التاريخ العريق، وعاش مواكب الشهداء والمجاهدين، وتابع حياة هذا المعهد الشريف ورجاله الأبرار، وشيوخه الكبار، وسجل مواقفهم في كل هذه العصور، ومشاركتهم الشعب بل قيادتهم له في أيام الهول والمحن، وذاقوا طعم الموت والنفي والمطاردة في سبيل الحق والمثل العليا بل لم يفته موقف الأزهريين من غزوة فريرز الفاشلة في مطلع القرن التاسع عشر.

والدكتور سعود هو أستاذ بجامعة عين شمس، فليس بالأزهرى ليرمى بالتعصب أو المبالغة والانحياز، لكنه مثقف مصرى يفيض وطنية وإيماناً بمزايا هذا الشعب المؤمن الذى قدر الله له أن يظل فى رباط إلى يوم القيامة، فحفظ فى ضميره ذلك الدور الرائع للعلماء المجاهدين فى صدارة هذا الشعب، وفى قلب الأحداث الدينية والوطنية التى مرت به، وحاول تسجيله موضوعياً فى هذا الكتاب.

ربما يكون الدكتور سعود قد أفاض أكثر من المتوقع فى الكلام عن توجهات ثورة يوليو أو بالأحرى قائدها جمال عبد الناصر الذى تراوح موقفه من الإسلام بين عناية وإهمال، واستعانة وإغفال، ولكنه بسياسته العملية وقراراته الاشتراكية فى تأمين أوقاف الأزهر، وكانت معتمدة فى الاستمرارية التاريخية، وفى إصداره قرارات القضاء الشرعى وتوحيده مع القضاء المدنى دون إعداد علمى أو عملى، ثم إصداره فى ليلة واحدة من مجلس الأمة الموحد

قوانين تطوير الأزهر- التى مهما حسنت فيها النية- كانت إملاءً علويًا لا تطورًا أزهريًا طبيعيًا، ويبين كيف حدثت هذه الإجراءات من استقلال العلماء وقلصت عمليًا دور الأزهر، ولم تحقق الهدف المثالى وهو تخريج الداعية الطبيب والمهندس الذى يعيش فى غابات إفريقيا ومجاهل استراليا داعيًا إلى الإسلام كما يفعل المبشرون بالأديان الأخرى. لقد كان الهدف من التطوير إعطاء الدولة سيطرة أكبر. وهو الأمر الذى أحسّ به الأزهريون من بعد، وقاوموه فى صمت، ولكن الشيخ عبد الحليم محمود حاول عملياً الحد منها، واستخدم الشعور الشعبى ومكانته الخاصة فى توسيع دائرة المعاهد، وتعظيم الوجود الأزهرى فى الحياة المصرية.

على أن الدكتور سعود لا يغفل أن يسجل مواقف العلماء الذين أيدوا قوانين التطوير بل أشادوا بها وكيف أن عبد الناصر شخصيًا لم يقصر فى دعم الأزهر مالياً، وتوفير الميزانيات الكافية لهيئاته المختلفة. وإن كان يقارن بينه وبين موقف محمد على من قبل فى دوره المزدوج من الأزهر والأزهريين فى استخدامهم لصالح النظام والحد من نفوذهم فى الوقت نفسه؛ وليخلص إلى رأيه فيما انتهى إليه أمر هذا التطوير فقد تضاءلت فى ظله حرية الأزهر واستقلاله.

وبعد أن يبين المؤلف التغيير الذى طرأ على الأوضاع الأزهرية فى عهدى الرئيس السادات والرئيس مبارك يخصص المؤلف الجزء الأخير من كتابه لشيوخ الأزهر منذ سنة ١٩٥٢م، مركزاً نوعاً ما على مواقفهم وآرائهم السياسية، ومنوهاً بوجه خاص بالشيخين عبد الحليم محمود وجاد الحق وكيف تعاظم دور الأزهر الخارجى وتحرر أحياناً من الموقف الرسمى، ويبين كيف انعكس كل أولئك على المعاهد الدينية التى شهدت توسعاً ملحوظاً،

وعلى جامعة الأزهر التي أصابت تطوراً عظيماً وعلى وجه الخصوص الطلاب الوافدين. ومن أن المؤلف الفاضل كان يتتبع الحياة الرسمية للأزهر وشيوخه في ظل العهود المختلفة فإنه ربما كان من المناسب- كما لاحظ فضيلة الشيخ مصطفى عمران في تصديره الجميل- أن يتعرض لشيوخ كالذين أشرت إلى أدوارهم في مطلع هذه المقدمة ورفعوا لواء القرآن والدعوة، ولم يتولوا مشيخة الأزهر كالشعراوي والغزالي- رحمهم الله- وغيرهم كثير وهو ما تفضل المؤلف بالإلماح إليه في مطلع عمله.

ويعود المؤلف في ختام كتابه ليتعرض مرة أخرى لقانون تطوير الأزهر وتفاوت الآراء حوله وحول الدوافع المؤدية إليه، ويسجل رأيه الشخصي فيما انتهى إليه القانون من الناحية العملية بصرف النظر عن الاعتبارات النظرية وهو رأى يميل إلى السلب.

لكن صدور الكتاب بالنسبة لنا كأزهريين، وبالنسبة للمشتغلين بالشأن الوطني، وبالشأن الديني في مصر، وشئون التعليم الديني بوجه خاص يعد من أشد دواعي الرضا والثقة في مستقبل هذه الجوانب الأصيلة في حياة هذا الشعب ومن دواعي الاطمئنان إلى واقع هذه المؤسسة العريقة بالغة التأثير في حياة العالم الإسلامي بوجه خاص والعالم بوجه عام ومن ثم فنحن نهني الدكتور سعود بإصداره، داعين له بمزيد التوفيق في مسعاه الإصلاحى النبيل، وله من الله المثوبة والأجر الجزيل إن شاء الله وهو سبحانه يقول . الحق وهو يهدى السبيل.

بقلم أ. د/ حسن الشافعى

أستاذ بكلية دار العلوم وعضو مجمع اللغة العربية

توطئة

يمثل هذا الكتاب محاولة لرسم صورة مجملة لهذه القلعة العتيقة: الأزهر، ورجالها، منذ أقامها القائد جوهر الصقلي بعد فتحه مصر، إلى يوم الناس هذا، فتأبرت على مر العصور، تصاول الزمان وتغاوره.

ونحن هنا لا نعنى بشيوخ الأزهر من تسنموا سدة الجامع فحسب، وإنما نعنى بهذه المفردة كل من درس وتخرج فى هذه القلعة الشامخة.

وقد أدت هذه القلعة خدمات جليلة للإسلام والمسلمين فى كل أرجاء الدنيا، وبهذا غدت بالنسبة لأكثرهم - لا مريّة - أعز مكان دينى وأسماء بعد الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى.

وحاول كثير من الساسة استغلال القلعة. وهنا تتقاضانا الموضوعية، وبمناى عن العواطف، أن نقول: إن كثيراً من رجالها وقف صامداً شامخاً، متعالياً على الترهيب والترغيب، لكن بعض رجالها لم يكن على نفس القدر من الصلابة، والشجاعة، والتسامى فى مواجهة الطغيان.

ولا أحسبنا نبالغ أو نتزيد إن قلنا إن الأزهر كمؤسسة لعب أخطر دور فى تاريخ مصر، بل وأكاد أقول فى تاريخ الأمة العربية. فيه تعلم أو تخرج زعماء الشعب ومصلحوه الخالدون: محمد عبده، وعمر مكرم، وأحمد عرابى، وسعد زغلول. فمنذ التاريخ السحيق كان لعلمائه الأفاضل مواقف لا ينساها الزمان: فها هو ذا العز بن عبد السلام سلطان العلماء فى زمانه، يقف من الممالك موقفه الذى طبق الآفاق: فيصر على عرضهم للبيع، باعتبارهم ملكاً لبيت مال المسلمين، حتى قيل عنه: بائع الملوك!

وحيثما تنتفض مصر بقيادة أحمد عرابي الزعيم الرفي، وتثور بتوفيق، ويستصدر الخديو فرماناً سلطانياً بعزل عرابي من منصبه بالجيش، يلجأ عرابي إلى علماء الأزهر، فيصدرون فتوى بالغة الجرأة: «إن الخديو توفيق خائن لدينه ووطنه، وقد مرق من الدين كما يمرق السهم من الرمية!!...!». وفي الحرب العالمية الثانية يقول الشيخ المراغي رحمه الله «إنها حرب لا ناقة للمسلمين فيها ولا جمل»، فيثير ثائرة الانجليز وأعوانهم. وهذا هو الشيخ عبد المجيد سليم، غفر الله له، يقول كلمته التاريخية، قاصداً بها الملك فاروقاً في أسفاره، متعجباً: «تقتير هنا، وإسراف هناك!» وإذ يلوح له بعضهم بالعزل، فيقول: «أيمنعني ذلك من التردد بين بيتي والمسجد؟» قيل: «لا». قال: «فلا أبالي بعد ذلك بما يكون!». وهذا هو الشيخ محمد الخضر حسين، رحمه الله، يقول كلمته المشهورة: «إن لم يزد الأزهر في عهدي، فلا ينقص منه!». لكن الأمانة تلزمنا أن نقرر، كما قلنا، أنه كان هناك من الشيوخ من خالف عن هذه السيرة!

ولأن ما صلح بالأمس قد لا يصلح اليوم، وما يصلح اليوم قد لا يكون صالحاً للغد، فقد تناول المصلحون والسياسيون مواد الدراسة بالأزهر-كجامعة- بالتطوير غير مرة، وما زال التطوير اليوم مطلوباً، فليس معقولاً كما يقول الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه: «رسالة الأزهر بين الأمس واليوم والغد- بمناسبة الاحتفال بعيده الألفي» أن يتخرج طالب في الأزهر لا يعرف زكاة الأسهم أو المصانع أو العمارات ونحوها، في حين يحفظ زكاة الإبل، وما فيها من بنت مخاض، وبنت لبون، وحقه، وجذعة وليس في بلده إبل سائمة قط! ولا يجوز أن يتعمق دراسة كتاب «الرقيق»

والعتق ، وما يتبعه من أبواب : المدير وأم الولد ، والمكاتب ونحوها ، وقد ألغى الرق الفردى كله ، على حين يجهل أعمال المصارف (البنوك) ، وشركات المساهمة ، والتأمين ، ونحوها. علينا أن نصل طالبنا بالواقع ونربطه بالحياة ، على معنى أن ندرس حكم الشرع فى واقعنا ، لا فى واقع من سبقونا ، ونجيب عن الأسئلة التى يطرحها عصرنا ، لا عن أسئلة طرحها من قبلنا ، ولم يعد لها وجود بيننا.

وفى الحق إن العرض الكامل لموضوع الكتاب لا تفى به مجلدات ومجلدات ، لكننى آثرت أن يكون حجم الكتاب فى متناول أغلب القراء ، فحال ذلك دون الحديث - إلا من بضع عبارات متناثرة هنا وهناك عن مشايخ عظماء فى الطليعة منهم الأساتذة الأئمة : العز بن عبد السلام ، سليم البشرى ، محمود شلتوت ، محمد عبده ، حسن العطار ، عبد الحليم محمود ، محمد الفحام ، عبد المجيد سليم ، محمد المراغى ، رحمة الله عليهم.

وقد كان أكثر اعتمادنا فى هذا الكتاب على السفر الموسوعى الهائل بجزئيه : «الأزهر جامعاً وجامعة» للدكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، ثم على كتاب « الدين والدولة والثورة » للدكتور رفعت سيد أحمد ، وكتاب «دور الأزهر فى السياسة المصرية» للدكتور سعيد إسماعيل على ، وعلى «تقرير الحالة الدينية فى مصر» الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، واقتباسنا منها.

لكن كان من دواعى العجب والأسف أن وجدت فيما أورده «تقرير الحالة الدينية فى مصر» أخطاء معيبة فى تواريخ تولى بعض مشايخ الأزهر ، يسهل جداً الوقوع عليها ، فضلاً عن أخطاء فى بعض أسمائهم ، بينما يورد التواريخ صحيحة ، مبرأة من كل خطأ ، لا تجد فيها عوجاً ولا أمتاً (!) مؤلف

أجنبي، لا سبيل إلى موازنة إمكانات المؤسسة الكبرى، هو بيارد دودج
BAYARD DODGE في كتابه:

AL AZHAR: A MILLENNIUM OF MUSLIM LEARNING.

الذي نقله إلى العربية الدكتور حسين فوزى النجار، رحمه الله، وأصدرته
الهيئة المصرية العامة للكتاب في مجموعة الأعمال الدينية من مكتبة الأسرة
سنة ١٩٩٧.

وكانت أن ظهرت صورة أولية لهذا الكتاب قبل سنوات، لكنني زدت
هنا في أغلب فصوله، فكانت الزيادة في: صدر الخبر- الخلفية التاريخية:
الأزهر في العصر الفاطمي، الأزهر في العصر المملوكي، الأزهر إبان الحكم
العثماني، الأزهر في عصر محمد علي، الأزهر وثورة يوليو وما بعدها. وأضيف
إليه فصل جديد هو: موقف الأزهر من حملة فريزر على مصر.

وعلى الله قصد السبيل

محمد عبد العظيم سعود

صدر الخبر - الخلفية التاريخية

الأزهر فى العصر الفاطمى

(٣٦١ - ٥٦٧ هـ / ٩٧٢ - ١١٧٢ م)

جاء فى «لسان العرب»: «قال شمر»: الأزهر من الرجال الأبيض العتيق البياض، النير الحسن، وهو أحسن البياض، كأن له بريقاً ونوراً، يزدهر كما يزدهر النجم، والسراج، والمرأة زهراء. والأزهر الأبيض المستنير، ومنه حديث الدجال: أعور، جعد، أزهر. والأزهر القمر. والأزهران الشمس والقمر لنورهما. وفى الحديث: أكثرُوا الصلاة على فى الليلة الغراء واليوم الأزهر، أى ليلة الجمعة ويومها، كما جاء مفسراً فى الحديث. وفى حديث على رضى الله عنه فى صفة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان أزهر اللون ليس بالأبيض الأمهق..

وكان أغلب مؤرخى مصر الفاطمية يطلقون اسم «جامع القاهرة» على الجامع الأزهر، وكان المقرئى، وهو عمدة مؤرخى مصر الإسلامية، غير مدافع ولا منازع، يطلق عليه تارة «جامع القاهرة» وأخرى «الجامع الأزهر». ثم توارى الاسم القديم، وغلب عليه الاسم الجديد: «الجامع الأزهر». وقد اختلف فى تفسير التسمية الجديدة، فمن المؤرخين من يرى أن لفظة «الأزهر» مشتقة من «الزهراء» لقب السيدة فاطمة الزهراء ابنة رسول الله عليه وعلى آله صلوات الله وسلامه، مثلما انتسبت إليها الدولة الفاطمية، بينما ينسب فريق آخر من المؤرخين الاسم إلى إسكان وتخطيط القاهرة، ذلك أنه على عهد الخليفة العزيز بالله أنشئت بالقاهرة قصور بلغت الندى فى البناء

والتنسيق ، حتى إنها سميت القصور الزاهرة ، فأطلق اسم الأزهر على المسجد بعد أن عفا الدهر على هذه القصور ، تعلقاً بذكرى أيام المجد الفاطمي . ويرى فريق ثالث أن الاسم جاء تيمناً بما سيبلغه الجامع من عظمة ومجد بازدهار العلوم فيه . ويبدو أن التفسير الأول هو أرجح التفاسير .

وكانت المساجد الجامعة في مصر قبل الأزهر ثلاثة : جامع عمرو بن العاص ، شيده العرب حين فتحوا مصر سنة ٢٠هـ / ٦٤١م بقيادة عمرو ، فأنشأوا مدينة الفسطاط ، وفي نفس السنة بنوا فيها الجامع ، ثم كان جامع العسكر حين طارد العباسيون فلول الأمويين ، وفي طليعتهم مروان بن محمد آخر ملوك بني أمية في مصر ، فلقى مصرعه على ثراها ، في السابع من ذي الحجة سنة ١٣٢هـ الموافق السابع من يوليو سنة ٧٥٠م . وابتنى قائد القوات العباسية صالح بن علي مدينة العسكر لتكون عاصمة جديدة لمصر بدلا من الفسطاط ، ثم شيد بها الفضل بن صالح بن علي والي مصر من قبل الخليفة العباسي الثالث المهدي المسجد الجامع في سنة ١٦٩هـ / ٧٨٥م .

ولما قامت الدولة الطولونية سنة ٥٢٤هـ / ٨٦٨م ابتنى أحمد بن طولون عاصمته الجديدة القطائع بدلا من العسكر ، وأسس فيها مسجدها الجامع ، مسجد أحمد بن طولون .

أما الأزهر رابع المساجد الجامعة فهو أهم أثر من الفاطميين بمصر . ينتسب الفاطميون إلى نسل إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب . وقيل إن الإمام جعفر الصادق قد أوصى بالإمامة إلى ابنه الأكبر إسماعيل ، ثم نحاه عنها ، إذ أوصى بالإمامة لابنه موسى الكاظم . وقيل كذلك إن إسماعيل مات في حياة أبيه ، فانتقلت الإمامة إلى أخيه . ورأى الإسماعيلية أن تحويل الإمامة ، وبالمصطلح

تكون مثلاً من أمثلة «البداء»، و«البداء» يعنى أنه يبدو لله أمر، ثم يعدل عما أمر به من قبل، و«البداء» لا يجوز على الله، والإمامة أمر من الله يتلقاه الإمام المعصوم، ولهذا فهم يستمسكون بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق. وهذا هو الخلاف الجوهرى بين فرقة الشيعة الإسماعيلية، وفرقة الشيعة الإمامية الجعفرية الاثنى عشرية، التى تمتد فيها الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه موسى الكاظم، إلى ابنه على الرضا، إلى ابنه محمد الجواد، إلى ابنه على الهادى، إلى ابنه الحسن العسكرى، إلى ابنه محمد المهدي المنتظر، فى غيبته الكبرى، آخر الأئمة، الذى سيظهر فى زمانه الموعود ليملا الدنيا عدلاً بعد أن ملئت جور.

وهناك من يشككون فى نسب الفاطميين، بيد أن حججهم واهية، أو على الأقل ليست قوية. وعلى أية حال فإن قضية النسب هذه ليست جوهرية، فقد أسس الفاطميون بمصر دولة من أعظم الدول الإسلامية فى تلك العصور، وأنشأوا بها مدينة القاهرة العظيمة، بل أعظم مدائن الإسلام فى المشرق والمغرب، وكانت حضارتها من أزهى الحضارات، وكان أروع تجسيد لها الجامع الأزهر الشريف، أعظم الجامعات الإسلامية وأينعها غرساً، أعرق جامعة فى العالم، لا يتقدم عليه سوى جامعات غدت تاريخاً مثل جامعة الإسكندرية القديمة، ليسيوم أرسطو طاليس، وأكاديمية أفلاطون، وجامعة برجامون بآسيا الصغرى، وجامعة «أون» أو عين شمس القديمة، التى يقال إنها كانت موجودة فى مصر الفرعونية قبل نحو من ألفى سنة قبل الميلاد.

وكان أول من نودى له بالخلافة الفاطمية هو عبيد الله بن أحمد بن إسماعيل الثانى بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق. ولقد حاول الفاطميون نشر المذهب الفاطمى فى مصر إبان الدولة الإخشيدية، فأنفذ الخليفة الفاطمى الأول

انهى ثلاث حملات عسكرية إلى مصر فى السنوات ٣٠١هـ / ٩١٣م ، ٣٠٧هـ / ٩١٩م ، ٣٢١هـ / ٩٣٣م. التى استمرت نحو ثلاث سنين ، على عهد ابنه الخليفة الثانى القائم بأمر الله أبى القاسم نزار بن عبيد الله انهى ، لكن هذه الحملة الثالثة لم تكن أوفر حظا من سابقتها. وبعث القائم بأمر الله إلى الإخشيد برسالة يطلب إليه فيها السماح بنشر الدعوة الفاطمية بمصر ، لكن الإخشيد ماطل الرسول ، فقد أثر أن يحتفظ بصداقة الخليفة الفاطمى فى المغرب ، والخليفة العباسى فى المشرق جميعاً ! لكن علاقته ما لبثت أن ساءت بالخليفة العباسى ، فألقى الإخشيد الخطبة للخليفة العباسى ، ودعا للخليفة الفاطمى. لكن ما لبثت علاقة الإخشيد بالخليفة الفاطمى الثالث المنصور بنصر الله أبى الطاهر إسماعيل أن تدهورت. ولما تولى الخليفة الفاطمى الرابع المعز لدين الله أبو تميم معد الحكم فى غرة ذى القعدة سنة ٣٤١هـ الموافق ٢٠ مارس سنة ٩٥٣م ، وكانت الدولة الفاطمية قد استردت عافيتها ، وثبتت أركانها ، بعد ثورات على عهد الخليفة الثالث المنصور بنصر الله ، بل استطاع المعز أن يقضى على دولة الأدارسة فى المغرب الأقصى ، وامتد سلطانه من حدود طرابلس الغرب شرقاً إلى المحيط الأطلسى غرباً ، صحت عزيمته على فتح مصر ، وآزرته على ذلك عوامل ، لعل أهمها موت كافور الإخشيدى سنة ٣٥٧هـ / ٩٦٨م ، واضطراب الحياة الاقتصادية فى مصر ، إذ تعاقبت فيضانات منخفضة شحيحة على البلاد تسع سنين ، فتقلصت المساحات المزروعة ، وعزت الأقوات ، وعمت المجاعة ، وتلتها أوبئة حصدت النفوس حصداً ، وشجر النزاع بين قادة الجيش ، ومزقتهم الأحقاد ، والأطماع كل ممزق ، واشتد سخط الناس على سياسة الوزير أبى الفضل جعفر بن الفرات ، وجعل القرامطة - وكانوا أول عهدهم يدينون للخلافة الفاطمية بالولاء ، لكنهم ما لبثوا أن خرجوا عليها - يتهددون حدود مصر الشرقية.

وكان دعاة الفاطميين قد انبثوا في ريف مصر وحضرها، يبشرون بالفتح الفاطمي، ويهيئون الناس لاستقبال الفاتحين.

وأعد المعز لدين الله الفاطمي جيشاً جراراً، بلغت عدته مائة ألف فارس، سوى الجند المشاة، وكان حريصاً على أن يجنب حملته أسباب فشل الحملات الثلاث السابقة، فأنشأ لها الطرق، وحفر لها الآبار، وبنى منازل للاستراحة على فترات منتظمة. وخرج المعز لوداع جيشه يقوده جوهر الصقلي في اليوم الرابع عشر من ربيع الآخر سنة ٣٥٨هـ الموافق السابع من مارس سنة ٩٦٩م، ودخل مصر في أصيل اليوم السابع عشر من شعبان سنة ٣٥٨هـ الموافق السادس من يوليو سنة ٩٦٩م. وكانت تشمل أيامئذ القسطنطينية والعسكر، ووضع في الليلة ذاتها الحجر الأساسى لمدينة جديدة تكون عاصمة للدولة الفاطمية، بعد انتقال الخليفة الفاطمي من بلاد المغرب إلى مصر، وأطلق على المدينة الجديدة اسم «المنصورية»، نسبة إلى الخليفة الفاطمي الثالث المنصور والد الخليفة الرابع المعز. وظل هذا الاسم مطلقاً على المدينة الجديدة زهاء أربعة أعوام، حتى دخل المعز لدين الله المدينة، فسماها القاهرة، تفاولاً بأن العاصمة الجديدة ستقهر في قابل الأيام الدولة العباسية، التى أمر القائد جوهر الصقلي بقطع الدعوة لها في مصر فور دخوله إياها، كما حرم لبس السواد، شعار العباسيين، بل إن المعز حين ودع جنده وقائده خطب الجنود، قال: «... ولتبين مدينة تسمى القاهرة تقهر الدنيا».

وفي يوم الجمعة العشرين من شعبان سنة ٣٥٨هـ توجه الصقلي إلى الجامع العتيق (جامع عمرو) لأداء فريضة الجمعة، وكان خطيبه يومئذ هبة الله ابن أحمد، فخطب الناس خطبة بليغة، ختمها بالدعاء للمعز قائلاً: «اللهم ارفع درجته، وأعل كلمته، وأوضح حجته، واجمع الأمة على طاعته، والقلوب على

موالاته ومحبته ، واجعل الرشاد فى موافقته ، وورثه مشارق الأرض ومغاربها ،
وأحمد مبادئ الأمور وعواقبها ، فإنك تقول وقولك الحق : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا
فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ (١٠٥)
الأنبياء الآية ١٠٥ . اللهم اجعل راياته عالية مشهورة ، وعساكره غالبية منصوره ،
وأصلح به وعلى يديه ، واجعل لنا منك واقية عليه .

ولأن مصر قد عرفت منذ فجر التاريخ التسامح المذهبى ، كان على الفاتح
الجديد أن يصطنع هذه السياسة ، على الرغم من كونه قد فتحها رافعاً لواء
مذهب جديد يخالف به عن مذهب أهل السنة ، فأصدر القائد جوهر إلى
أهل مصر أماناً يطمئنهم فيه إلى أنه لن يقسرهم على اعتناق مذهب معين ،
مذهب الشيعة . وفى الحق فإنه ، كما يقول الدكتور سعيد إسماعيل على فى
كتابه «دور الأزهر فى السياسة المصرية» : «لم تكن الدولة الفاطمية شديدة
التعصب لمذهبها ، على الرغم من أنها قد قامت على أساس مذهبى ، وصحيح
أن كتب التاريخ تحدثنا أن رجلاً قد جلده الفاطميون لمجرد كونه قد وجد
معه «الموطأ» للإمام مالك ، لكن حادثاً فردياً لا يمكن أن يتخذ أساساً لدعوى
تعصب الدولة الفاطمية» .

ونود أن نقول : إن سلوك الفاطميين فى هذه الحادثة ليس بمستغرب ،
ذلك أن الإمام مالكا له رأى فى الخلفاء الراشدين عجيب ، فهو يرى أنهم
ثلاثة وليسوا أربعة !!! إذ هو يجعل الخلافة الراشدة فى أبى بكر وعمر
وعثمان ، ويجعلهم فى مرتبة دونها مراتب سائر الناس . أما الإمام على فهو
فى نظره واحد من جملة الصحابة لا يزيد عليهم فى شىء !!! سئل مرة
فى درسه : «من خير الناس بعد رسول الله؟» .. قال : «أبو بكر» . فسئل : «ثم
من؟» . قال : «ثم عمر» فسئل : «ثم من؟» . قال : «عثمان» . فسئل : «ثم من؟» .

قال: «هنا توقف الناس. هؤلاء خيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم. أمر أبا بكر على الصلاة، واختار أبوبكر عمر، وجعلها عمر إلى ستة، فاختاروا عثمان، ووقف الناس ها هنا». وفي رواية، زیدت عبارة: «وليس من طلب الأمر كمن لم يطلبه».

ولقد اتهم مالك بأنه فيه نزعة أموية، لكننا- في الحق- مع الدكتور مصطفى الشكعة، كما جاء في كتابه «إسلام بلا مذاهب»، نستبعد هذا الاتهام. فالثابت أنه لم يؤيد ملك بنى أمية ولا ملك بنى العباس، لأنه يعلم أن كلا النظامين نظام ملكي كسروى بعيد عن الشورى والإسلام. وقد سئل مرة هل يجوز قتال الخارجيين على الخلفاء؟ فأجاب إجابة تتسم بالدقة والحنكة: «لا يجوز إذا خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز». وفحوى هذا أنه لا تجوز مقاتلة الخارجيين على أغلب ملوك الأمويين والعباسيين. وشيء آخر من أجله نستبعد هذا الاتهام فليس من شك في أن انتشار مذهب مالك في المغرب كان على يد إدريس بن عبد الله بن الحسن مؤسس دولة الأدارسة في المغرب، وهو القائل في مقام التقدير نالك: «نحن أولى بمذهبه».

وهناك رواية ذكرها ابن عبد ربه في عقده الفريد، تدخل عثمان، وهو أموي- في دائرة اعتراض مالك، ذلك أنه كان يذكر عثمان وعلياً وطلحة والزبير، فيقول: «والله ما اقتتلوا إلا على الثريد الأعفر»، يعنى الأبيض الممتلئ بالإدام، أى إنهم- ومنهم على- اقتتلوا على دنيا وليس على دين!! لكل أولئك لم يكن موقف الفاطميين في قصة الموطأ بمستغرب.

وربما شجع الدولة الفاطمية- كذلك- على اتخاذ سياسة التسامح معرفتها أن مسلمي مصر وإن كانوا يجلون كل الخلفاء الراشدين، إلا إنهم يخصون آل بيت رسول الله، عليه صلوات الله وسلامه بحب خاص، واحترام هائل،

ويحسون ألم الضيم الذى أصابهم فى العصرين الأموى والعباسى. ولك أن تتساءل كم مصريًا تعرف يتسمى باسم «معاوية»، وكم يتسمى باسم «على» أو «أبو الحسن» أو «حسن» أو «حسين»؟! !

بيد أن أغلب مسلمى مصر لا يتجاوزون حبهم آل بيت الرسول الأكرم، وإدراكهم لما عرض لهم من ظلم فادح واضطهاد رهيب ومجازر بشعة فى العصر الأموى، ثم على عصر أبناء عمومتهم العباسيين، إلى اعتناقهم المذهب الشيعى بكل أطيافه، شأنهم فى ذلك شأن الإمامين العظيمين أبى حنيفة النعمان، ومحمد بن إدريس الشافعى.

كان الإمام أبو حنيفة، رضى الله عنه، يرى أن نظام الحكم فى الإسلام يتحتم أن يكون شورىً، تسانده بيعة صحيحة، عادلاً، بعيداً عن التحايل والاعتصاب أو سمات الملك، ومن ثم فقد كان يرى أن الخلافة الإسلامية الصحيحة انتهت بمقتل أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام. وتروى فى ذلك آراء عديدة حول من خرجوا على الإمام على، ومن ذلك: «ما قاتل أحد علياً إلا وعلى أولى بالحق منه» (المناقب للمكى). وهذا الحكم ينسحب بالطبع على حرب على ومعاوية، ومن ثم فإنه يسلب الأمويين شرعية ما ادعوه من خلافة.

نعم كان الإمام أبو حنيفة يرى رأياً صريحاً أن الحكم الأموى غير شرعى، لعدم استناده على أصول الحكم فى الإسلام، ولهذا فإنه لم يتخرج من مناصرة زيد بن على زين العابدين، رأس الزيدية، حين خرج على ملك بنى أمية متسلحاً ببيعة من جمهرة المسلمين. وكان له نفس رأى فى ملك بنى العباس. وآية ذلك أنه كان يحض الناس على مناصرة إبراهيم الإمام وأخيه محمد النفس الزكية ابنى عبد الله بن الحسن حين خرجا على المنصور. ولقد

روى أن محمد بن عبد الله بن الحسن قد ذكر عند أبي حنيفة، فكانت عيناه تدمعان (أبو حنيفة لأبي زهرة).

بل إن أبا حنيفة رحمه الله يصدر أحكامًا صريحة في مختلف المعارك التي خاضها الإمام على كرم الله وجهه، أو بالأحرى، التي فرض عليه أن يخوضها، مثل حرب الجمل، فيقول عن يوم الجمل: إن عليًا سار فيه بالعدل، «وهو أعلم المسلمين في قتال أهل البغي»؛ ويقول عن طلحة والزبير: إن عليا «قاتل طلحة والزبير بعد أن بايعاه وخالفاه». (المناقب للمكي).

وقد روى إمام أهل السنة الأعظم أبو حنيفة عن الإمامين الجليلين محمد الباقر، جعفر الصادق رضي الله عنهما، ما أخذه عليه بعض المتعصبين!! بيد أننا نرى. كما يرى الدكتور مصطفى الشكعة في كتاب «إسلام بلا مذاهب» أن هذا أمر طبيعي بالنسبة لأي منصف، معتدل التفكير، عادل الأحكام.

أما عن الإمام الشافعي رضي الله عنه فيقول:

إذا نحن فضلنا عليًا فإننا	روافض بالتفضيل عند ذوى الجهل
وفضل أبي بكر إذا ما ذكرته	رميت بنصب عند ذكرى للفضل
فلا زلت ذا رفض ونصب كلاهما	أدين به، حتى أوسد في الرمل

ويقول:

يا أهل بيت رسول الله حبكم	فرض من الله في القرآن أنزله
كفاكم من عظيم الفضل أنكم	من لم يصل عليكم لا صلاة له

ويقول في ثوب من التحدى وإطار من الإعلان على رؤوس الأشهاد:

يا راكبًا قف بالمحصب من منى	واهتف بقاعد خيفها والناهض
سحرًا إذا فاض الحجيج إلى منى	فيضًا بملتطم الفسرات الفائض
إن كان رفضًا حب آل محمد	فليشهد الثقلان أنى رافضى

ويروى المقرئى أن أول ما درس بالأزهر من علوم كان الفقه الفاطمى. ففى صفر سنة ٣٦٥هـ جلس قاضى مصر أبو الحسن على بن محمد بن النعمان بالجامع الأزهر، وأملى مختصر أبيه فى الفقه عن أهل البيت (الفقه الشيعى الإسماعلى)، ويعرف هذا المختصر بـ «الاقتصار» وحضر الدرس عدد هائل من الناس، وأثبت أسماء الحاضرين.

ويعد الخليفة العزيز بالله، خامس الخلفاء الفاطميين، أول من أقام الدرس بالجامع الأزهر، فتحول الأزهر من مجرد جامع إلى جامع وجامعة، كما يقول الدكتوران عبد الحميد يونس، وعثمان توفيق. إذ ما كاد العزيز بالله يتولى الخلافة حتى قام ومعه وزيره أبو الفرج يعقوب بن كلس، وكان من فحول العلماء، بتعيين خمسة وثلاثين عالما لتدريس الفقه الشيعى الإسماعلى، والدراسات الدينية، واللغة والأدب، وابتنى لهم المنازل المجاورة للجامع، وأسكنهم فيها، وأجرى عليهم الأرزاق والمنح والعطايا.

ورغبة من الفاطميين فى تعظيم شأن الأزهر، كان عليهم أن يجتذبوا طلاب العلم، من كافة أرجاء العالم الإسلامى، فكانوا يقدمون إليهم المأكى والمشرب والملبس دون أجر.

ويرى كثير من الباحثين أن الأزهر لم ينشأ فى البداية ليكون معهداً أو جامعة لدراسة المذهب الشيعى الإسماعلى، ذلك إن إنشاء المساجد الجامعة كان سياسة ثابتة أرسيت دعائمها عند إقامة أية مدينة جديدة، وكان مذهب الإمام مالك يشترط لصحة صلاة الجمعة أن تكون فى المسجد الجامع، ويشترط فيه بدوره أن يكون داخل المدينة، أو غير بعيد منها على الأقل، بحيث يمكن أن يصل إليه دخانها وأن يكون مبنياً ببناء يكافئ - على الأقل - البناء المعتاد لأهل المدينة (أو البلدة).

نعم، يرى كثير من الباحثين ذلك، ويدعم هذه الرؤية كذلك أن دراسة المذهب الشيعي لم تبدأ في الجامع الأزهر إلا بعد إنشائه بنحو من ثلاثة أعوام ونصف العام، وكانت في البداية دراسة متواضعة لا توحى بأن إنشاء الجامع كان بهدف الدعوة للمذهب الشيعي. زد على هذا فقد أنشأ الحاكم بأمر الله سنة ٣٩٥هـ / ١٠٠٥م جامعة أخرى هي «دار الحكمة»، والتي حظيت باهتمام أكبر كثيراً مما حظى به الأزهر وعلماءه وطلابه. وقد زودت بمكتبة هائلة لا تتقدم عليها في مصر سوى مكتبة الإسكندرية. وقد رحل إليها وتخرج فيها كبار علماء الشيعة مثل الحسن بن الصباح.

نقول مرة أخرى، نعم كل هذا صحيح، لكن الأزهر تحول بعد ذلك ليكون بالفعل معهداً لدراسة المذهب الشيعي. ويرى الدكتور عبد العزيز الشناوى في كتابه: «الأزهر جامعاً وجامعة» أن نوعية التعليم ونوعية الخطط الدراسية ونوعية المناهج قد اختلفت اختلافاً جذرياً ما بين الأزهر ودار الحكمة، وذلك لاختلاف الأهداف التي توختها الدولة منهما. كانت الدراسة في دار الحكمة تشمل التفسير والحديث وعلوم اللغة والفلسفة والمنطق والرياضيات والفلك والتنجيم والطب، فكانت الدراسة فيها أكثر تنوعاً من الدراسة في الأزهر. وإلى جانب هذا فقد كان يلحق فيها الدعوة السرية الفاطمية. وقد اتسعت دار الحكمة أولاً لدراسة المذهبين الشيعي والسني، ودعى إليها شوامخ الأساتذة المتخصصين في المذهبين، ثم أقصى عنها الأساتذة السنيين! وينقل الدكتور الشناوى عن الاستاذ محمد عبد الله عنان تلخيصه للخصائص الظاهرة والخفية لدار الحكمة، يقول: «كانت دار الحكمة في ظاهرها جامعة حرة علنية، يلتحق بها من شاء، ويدرس ما شاء من مختلف العلوم والفنون، ولكن هذا المظهر العلمى لم يكن فى الواقع إلا ستاراً للغاية الأصلية التى أنشئت

دار الحكمة لتحقيقها، وهى بث الدعوة الفاطمية السرية بطريقة علمية منظمة تمتزج فيها النظريات والآراء النفسية بالأصول والمبادئ المذهبية، وتكون أبعد أثرا فى غزو الأذهان والعقائد من مجالس القصر، وبذا تجتمع جهود الدعاة فى مركز رئيس، يحتشد فيه «المؤمنون» من كل صوب، ليقوموا فيما بعد بقسطهم فى حمل الدعوة وبثها فى سائر المجتمعات والأنحاء». أما الأزهر فقد كان الهدف من إنشائه واضحا، وهو أن يكون مسجداً رسمياً للدولة الفاطمية، فى عاصمتها الجديدة، ورمزا لسيادتها الروحية، ومنبرا لدعوتها الدينية، دون تورط فى فرض المذهب الشيعى الإسماعيلى على الشعب المصرى. كان الأزهر موثلاً للدراسات اللغوية والأدبية والعلوم الدينية والمبادئ العامة للفقهاء الشيعى.

على أية حال لقد كان الجامع الأزهر المركز الرئيسى للمناسبات الاجتماعية والدينية. ولأن «نظرية الإمامة» تتبوأ ركنا بالغ الخطورة فى الفكر الشيعى، كان المعز لدين الله الفاطمى أشد حرصا على أن يؤم المصلين عند إقامة صلاة الجمعة، وفى صلاة العيدين: الفطر والأضحى، كما كان يلقي خطب الجمع الثلاث الأخيرة من شهر رمضان بالجامع الأزهر. كذلك كان الجامع الأزهر مركز الاحتفال بالمولد النبوى الشريف: ففي اليوم الثانى عشر من ربيع الأول يركب قاضى القضاة ومعه الشهود بعد العصر إلى الجامع الأزهر فى موكب رسمى حافل ومعه الموظفون المكلفون بتوزيع صوانى الحلوى على فئات من الموظفين وغيرهم مثل قاضى القضاة وداعى الدعاة والمحتسب وقراء الحاضرة، والخطباء والشعراء ومن إليهم.

كما كانت ليالى الوقود، وهى ليلة أول رجب، وليلة منتصفه، وليلة مفتتح شعبان وليلة النصف منه، من المناسبات المشهودة بالأزهر، فتقيم الدولة به

الاحتفالات الرائعة. فكان الأزهر يضاء بالأنوار الساطعة. ويبدأ الاحتفال بموكب رسمى يتحرك بعد الغروب من دار قاضى القضاة الذى يتقدم الركب ممطياً جواده، ويحيط به ثلاثة من ممثلى الخليفة وعشرة من الحجاب والقراء يمتطون الجياد، ويرفعون الشموع المضاءة. وكان هناك الاحتفال فى الجامع الأزهر بمأتم عاشوراء، كما كان يسميه الفاطميون. ومنذ الصباح الباكر من اليوم العاشر من المحرم كان الحزن يجلل القاهرة، فتغلق الأسواق، ويحتجب الخليفة وفى الضحى تنظم الدولة موكباً رسمياً يتقدمه قاضى القضاة والشهود، وقد اتشحوا جميعاً بملابس الحداد، ميممين وجوههم شطر الجامع الأزهر، حيث يعقد فى مقصورته مجلس يضم الأمراء والعلماء والقراء والأعيان. ثم يأتى الوزير، ويجلس إلى جانبه قاضى القضاة وداعى الدعاة، ويشرع القراء فى تلاوة آى الذكر الحكيم، ثم ينشد الشعراء فى رثاء الحسن والحسين وآل البيت. ثم يمد من بعد ذلك سماء الحزن، ليس فيه سوى العدس والألبان والأجبان وعسل النحل والملوحات والمخللات والخبز الأسود، ويحضره الخليفة ملثماً، وفى ثياب قاتمة، ويحضره الأمراء وكبار رجال الدولة حفاة ملثمين.

كذلك كان الجامع الأزهر محل قاضى القضاة والمحتسب. ومنصب المحتسب كان ثالث المناصب، بعد منصبى قاضى القضاة وداعى الدعاة، وكانت وظيفته مزيجاً من الجوانب الدينية والاقتصادية والقانونية، فكان له الإشراف على الأسواق وكل ما يتصل بها، والتفتيش على السجلات الخاصة بأهل الذمة، واستيفاء الديون، والمحافظة على الآداب العامة ونظافة المساجد، ومراقبة معلمى الصبية، وتأديب المخالفين.

وكانت الدولة الفاطمية تتولى الإنفاق على الأزهر فهو مسجدها الرسمى الذى أنشأته. فلما تولى العزيز بالله أخذ باقتراح ابن كلس وأنشأ حلقة دراسية

بالجامع الأزهر، وقرر فتح اعتمادات مالية للإنفاق على الدارسين وإسكانهم، وتقديم الجراية والملابس إليهم، وتخصيص البغال لركوبهم، وما إلى ذلك من خدمات، كما أفرد لهم ابن كلس من ماله الخاص. فلما أن تولى الحاكم بأمر الله رأى أن يدبر موردًا ماليًا ثابتًا للجامع الأزهر لا يكون متعلقًا بشخص خليفة أو وزير، فوقف عليه بعضًا من الأموال الثابتة بعضها من ماله وبعضها من مال الدولة، شملت الأراضي الزراعية، والعقارات المبنية، والمخازن، والأسواق، وما إليها، يطلق عليها جميعًا بالمصطلح الفقهي «الأعيان»، فينفق على الجامع الأزهر ما تغله كل عين من الأعيان.

كما كان هناك كذلك «مال النجوى» و«النجوى» هي إتاوة أو رسم يؤديه طواعية الذين يحضرون مجالس الحكمة التي كانت تعقد في الجامع الأزهر أو في قصر الخليفة كل اثنين وخميس، ويرأسها داعي الدعاة، ويطلق عليهم: «المؤمنون» وكان في مقدمة الحاضرين كبار علماء الفقه الشيعي. وإلى كل هذا كانت هناك الأعطيات الخاصة، وكان فيها الأموال السائلة مثل التي جاء بها ابن كلس من حر ماله لطلاب الأزهر، وكان فيها أعطيات نوعية تشمل لحوم الأضاحي والأطعمة والجلوى يقدمها كبار رجال الدولة والموسرون لطلاب الأزهر في المناسبات الدينية والمذهبية والموالد الرسمية الستة: المولد النبوي الشريف، ومولد علي بن أبي طالب، ومولد السيدة فاطمة الزهراء، ومولد الحسن، ومولد الحسين، ومولد الخليفة الفاطمي القائم بالحكم.



الأزهر فى العصر الأيوبى (٥٦٧ - ٦٤٨ هـ / ١١٧١ - ١٢٥٠ م)

عاش الأزهر جنباً إلى جنب مع دار الحكمة فى ظلال العصر الفاطمى ، وكانت دار الحكمة حقاً منافساً شديداً الوطأة عليه ، لكنه صمد وظل الجامع الرسمى للدولة ، والجامعة التى استقرت فيها الدراسات الدينية المذهبية واللغوية والأدبية ، إلى أن قضت الدولة الفاطمية فى الثالث من المحرم سنة ٥٦٧ هـ الموافق السادس من سبتمبر سنة ١١٧١ م ، بعد أن ازدهرت فى عصرها حضارة من أعظم حضارات مصر زهاء قرنين من الزمان .

وكان صلاح الدين يوسف بن أيوب رجلاً من الرجال المقدمين فى مصر آنذاك : كان وزيراً للخليفة الفاطمى العاضد لدين الله أبى محمد عبد الله ، وفى نفس الوقت نائباً للسلطان السنى نور الدين محمود ، وقائداً لقواته ، وكانت هذه فى الحقيقة مفارقة جادة !!

كان واضحاً أن الدولة الفاطمية تعاني سكرات الموت وتغالبها ، وتلقى صلاح الدين أمراً من السلطان نور الدين محمود ألا يذكر اسم الخليفة الفاطمى فى خطبة الجمعة ، بل يذكر بدلاً منه الخليفة العباسى المستضىء بنور الله ، وصدع صلاح الدين بما أمر به فى مطلع شهر المحرم سنة ٥٦٧ هـ ، وكانت هذه هى النهاية الرسمية للدولة الفاطمية فى مصر ، التى كان فيها الأزهر ملء السمع والبصر والفؤاد جميعاً .

وأسس صلاح الدين دولته السنية بعد أن خاض غمار أخطار جمة فى الداخل والخارج واستطاع أن ينال من الخليفة العباسى لقب سلطان فى

سنة ٥٧٢ هـ / ١١٧٦ م. وكان نصب أعين الدولة السنية أن تقضى على المذهب الشيعي قضاءً، وأن تستأصل شأفته، وتهدم معاقله، وأوغلت في لدد الخصومة للمذهب الشيعي إيغالاً بعيد المدى، وانطلق صلاح الدين، وكان شافعياً متحمساً في تنفيذ هذا الهدف دون هوادة أو كلل أو ملل، فأبطل عبارة «حي على خير العمل»، التي يميز بها الأذان عند الشيعة، وعزل قضاة الشيعة، وولى القاضي الشافعي صدر الدين عبد الملك بن درباس، وينوب عنه في أرجاء مصر قضاة شافعية.

وكان هذا الإجراء توطئة لهدف صلاح الدين الواضح الجلي: النيل من الأزهر، الرمز الباقي من الدولة الفاطمية! ذلك أن قاضي القضاة أفتى بأنه لا يجوز في ضوء المذهب الشافعي أن تقام صلاة الجمعة في مسجدين بمدينة واحدة، فأبطل الصلاة بالجامع الأزهر، على أن تقام بالجامع الحاكمي، وهو جامع له الطابع الشيعي كذلك، لكن ابن درباس أدرك أن هذا الجامع لا يمكنه أن يطاول الجامع الأزهر، الذي ارتبط في أذهان الناس بالدولة الفاطمية، فهو مسجدها الرسمي، منذ إنشائه، الذي تقام فيه معظم الصلوات التي يحضرها الخليفة الفاطمي، وتقام فيه الاحتفالات بالأعياد والمولد النبوي الشريف. والهدف سياسي، لا تفسير آخر له! واقترن بإلغاء صلاة الجمعة بالجامع الأزهر، الذي تعرض بناؤه للتصدع بعد أن استطلت مدة تعطيل صلاة الجمعة فيه زهاء ثمان وتسعين سنة، إجراء آخر لا يقل تعسفاً أو افتئاتاً: ذلك أن صلاح الدين قد قطع عن الأزهر كثيراً من الأوقاف التي كان الحاكم بأمر الله وسواه من الخلفاء الفاطميين قد حبسوها عليه. وما برح بعض الناس أن اغتصبوا بقية من بواقي هذه الأوقاف، ولم تحرك الدولة الأيوبية ساكناً! بل لعلها أن تكون قد اطمأنت إلى هذا التصرف الغوغائي ورحبت

به ، فلم تكن السياسة الأيوبية فى لاحتها وسداها إلا مستهدفة موتاً بطيئاً
للأزهر الشريف: الرمز الفاطمى الخالد!

ولم يكن هذا كافياً من وجهة نظر الأيوبيين لطمس أهمية الأزهر- جامعا-
والنيل منه والتقص له ، ولكن كان هناك الشق الآخر الموجه ضد الأزهر-
جامعة- كما يقول الدكتور عبد العزيز الشناوى فى كتابه : «الأزهر جامعا
وجامعة». وكانت الدراسات الدينية المذهبية فى الأزهر، ومنها الفقه الشيعى
على مذهب الإمامة الإسماعيلية ، وما يتصل به من علوم ، قد ألغيت تماماً
بمجرد سقوط الدولة الفاطمية ، واتخاذ مصر الرسمية للمذهب السنى. هذه
الدراسات الدينية التى كانت مقدمة على الدراسات اللغوية والأدبية ، وكانت
دار الحكمة قد أحنى عليها الزمان ، فبدأ صلاح الدين فى إنشاء مجموعة من
المدارس أو الكليات تقوم بتدريس المذاهب السنية ونشرها على مستوى رفيع ،
وأنفق عليها من بيت المال. وكان يقوم بالتدريس فى هذه المدارس نخبة من
كبار الأساتذة المتخصصين ، تعاونهم هيئات تدريس ومجموعات من المعيدى.
ولم تكن هذه المدارس من بنات أفكار صلاح الدين ، لكنها كانت فكرة مقتبسة
من السلطان نور الدين الذى قام بإنشاء الكليات السنية ذات المذهب الحنفى
فى دمشق وسواها من مدن الشام. والحق إن السلطان نور الدين نفسه كان
ينحوا نحو السلطان ملكشاه السلجوقى الذى ابتنى له وزيره نظام الملك-
صاحب عمر بن الخيام- المدرسة النظامية فى بغداد. وإذا كانت هذه المدارس
التى أنشأها صلاح الدين قد اجتذبت مجموعة من كبار رجال العلم فى أنحاء
العالم العربى ، فقد أصابت فى الحقيقة الأزهر- كجامعة- بما يشبه الشلل.
والحق أن صلاح الدين قد شرع فى تنفيذ هذا المخطط الثنائى لضرب
الأزهر- جامعا وجامعة- قبيل أن يقطع الخطبة بالأزهر للخليفة الفاطمى ،

ويقيمها للخليفة العباسي، بناءً على أمر السلطان نور الدين الذي كان شديد الكراهة لمذهب الشيعة، بعد أن أثر التمهّل والتريث، وكتب إلى نور الدين بالخوف من وثوب المصريين عليه ليلهم المعروف إلى العلوية، ولم يقدّم بما قام به إلا بعد أن تثبت من تهالك الخلافة الفاطمية في مصر، وأنه لم يبق للفاطميين منعة هنا فقط لم يتردد في تنفيذ ما عقد عليه العزم وصحت عليه إرادته.

وفي الحق فإن صلاح الدين قد واجه ثورتين عارمتين، كانت أولاهما أشد خطراً، لأن مخططيها استعانوا بقوى خارجية إسلامية وصليبية. وقد كشفها صلاح الدين قبيل تنفيذها وصلب زعماءها سنة ٥٦٩هـ، وكان منهم القاضي العوريس داعي الدعاة الشيعي، والشاعر المعروف عمارة بن أبي الحسن اليمنى، وكان قد قدم مصر سنة ٥٥٠هـ على عهد الخليفة الفاطمي الفائز، ووزيره الأديب طلائع بن رزيك، فغمره بإحسانهما، وظل موضع عطف الخلفاء الفاطميين. وله قصيدة سائرة في رثاء الدولة الفاطمية يقول فيها:

رمى يا دهر كف المجد بالشلل	وجيده بعد حلى الحسن بالعطل
هدمت قاعدة المعروف عن عجل	شقيت، مهلاً، أما تمشي على مهل؟
لهفى ولهف بنى الآمال قاطبة	على فجيعتنا فى أكرم النذل
قدمت مصر فأولتني خلائفها	من المكارم ما أربى على الأمل
قوم عرفت بهم كسب الألوف ومن	كمالها أنها جاءت ولم أسل
أبكى على ما تراءت من مكارمكم	حال الزمان عليها وهى لم تحل
دار الضيافة كانت أنس وافدكم	واليوم أوحش من رسم ومن طلل
وفطرة الصوم إن أصغت مكارمكم	تشكو من الدهر حيفاً غير محتمل
وكسوة الناس فى الفصلين قد درست	ورث منها جديد عندهم وبلى

وموسم كان فى كسر الخليج لكم يأتى تجملكم فيه على الجمل
وأول العام والعيدان كم لكمو فيهن من وبّل جود ليس بالوشل
والأرض تهتز فى عيد الغدير بما يهتز ما بين قصرىكم من الأسـل
أما الثورة الثانية فقد اشتعل أوارها فى أسوان، هاجمت قواتها مدينة
قوص، وقضى عليها صلاح الدين فى سنة ٥٧٠هـ / ١١٧٤م.

وكانت الكليات التى أنشأها الأيوبيون ذات كثرة كثيرة، واستمرت فى
الزيادة على عهد المماليك البحرية، فهم قد حاكوا سلاطين الدولة الأيوبية
فى إنشاء الكليات لمحاربة المذهب الشيعى، الذى ظل كثير من آثاره باقياً،
على الرغم من كل الجهود التى بذلها صلاح الدين ومن تبعه من الأيوبيين
فى محاربته، كما توسع المماليك البحرية فى إنشاء الكليات تقريباً إلى الله،
وذلك بجعلهم الدراسات السننية فى موقع الصدارة من المقررات الدراسية.
كما أخذت هذه الكليات أو المدارس على عهد الأيوبيين بنظام التخصص،
حتى لا تكون فى مستوى علمى يقل عن مستوى الدراسة فى جامعة الأزهر.
ونعنى بنظام التخصص هنا أن كل كلية كانت تقوم - غالباً - على تدريس
مذهب معين من المذاهب السننية الأربعة، لكن أغلبها كان متخصصاً فى
دراسة المذهب الشافعى، المذهب الرسمى للدولة.

كانت أول كلية أنشأها الناصر صلاح الدين هى المدرسة الناصرية لتدريس
الفقه الشافعى، أقام بناءها على مقربة من المسجد العتيق بالفسطاط، وما
لبثت هذه الكلية أن اشتهرت باسم مدرسة ابن زين التجار، وهو العباس
أحمد بن المظفر بن الحسين الدمشقى، أحد أعيان الشافعية، وكان أول
من تولى التدريس فيها، ولبث فيها سنين عدداً، ثم أصبحت تعرف من
بعد باسم المدرسة الشريفة، نسبة إلى الشريف قاضى العسكر شمس الدين

أبى عبد الله محمد بن الحسين بن محمد. وإلى جانب المسجد العتيق ابتنى صلاح الدين المدرسة القمحية لتدريس الفقه المالكي، وسميت بالقمحية لأنها كانت توزع على مدرسيها ومعيديها وطلبتها القمح، كانت تغله عليها ضيعة موقوفة عليها.

ونلاحظ أن صلاح الدين أنشأ المدرستين الأولى والثانية في السنة الأخيرة من عهد الخليفة العاضد آخر الخلفاء الفاطميين. كما أنشأ صلاح الدين كلية ثالثة هي المدرسة السيوفية- وعرفت بهذا الاسم لأنها كانت تطل على سوق السيوفيين بالقاهرة- لتدريس الفقه الحنفي، وهي أول مدرسة وقفت على الفقه الحنفي في مصر. كما شيد صلاح الدين مدرسة رابعة إلى جوار قبة الإمام الشافعي في قرافة مصر، سماها المدرسة الناصرية بالقرافة، أو المدرسة الناصرية الصلاحية، خصصت كذلك لدراسة المذهب الشافعي، وقام بالتدريس فيها أساتذة كبار.

وتطور التعليم في المعاهد السننية فظهرت الكليات المختصة لتدرس علم الحديث مثل الكلية الكاملية التي أنشأها ناصر الدين محمد السلطان الأيوبي الخامس، ثم جعل بعض الكليات يطور من برامجها لتدريس الفقه الحنبلي، فغدت الدراسة في هذه الكليات- أو المدارس- تشمل تدريس المذاهب الأربعة، ومثال ذلك الكلية الصالحية التي أنشأها الصالح نجم الدين أيوب سابع السلاطين الأيوبيين وآخرهم. وكان من مظاهر تطوير الدراسة في هذه الكليات إدخال بعض العلوم الجانبية في برامجها، فإلى جانب الفقه والحديث والتفسير والقراءات والمنطق والحساب أضيف النحو والبلاغة وعلم الهيئة (الفلك) والهندسة والموسيقى، وعلى مستويات متباينة حسب الحاجة إليها.

ولقى الأزهر أيضًا منافسة شديدة الوطأة في الحلقات الدراسية التي ظلت قائمة ومزدهرة في عدد من المشاهد والجوامع كمشهد الإمام الحسين، ومشهد السيدة نفيسة وضريح الإمام الشافعي، وجامع عمرو بن العاص، وجامع ابن طولون، وجامع الحاكم بأمر الله.

وكنتيجة لهذه السياسة الأيوبية انكشفت الدراسة بالجامعة الأزهرية فهجرها كثير من طلابها، بعد أن هجرها أغلب شيوخها إلى تلك الكليات، فقد اجتذبتهم الرواتب المغرية والمكافآت السخية، التي أغدقها عليهم سلاطين الدولة الأيوبية، بل لقد تنافس شيوخ الأزهر على الظفر بالتدريس بهذه الكليات!

وعلى الرغم من كل هذا، فقد ظل الأزهر العريق قبلة كبار العلماء الذين وفدوا إلى مصر خلال العصر الأيوبي، وما بعده، أعانه على ذلك أنه ظل مفتوحا للطلاب من كل مذهب سني، على النقيض من أغلب تلك المدارس التي آثرت التخصص في مذهب واحد أو مذهبين على أقصى تقدير، فظل مجال الدراسة فيه رحبًا متنوعًا، وظل الأزهر مقصد الطلاب الغرباء من كل صوب، وكان يقطن بأروقته عدد كبير منهم، بلغت عدتهم في أوائل القرن الثامن - على قول المقرئ - ٧٥٠ طالبًا.

كما لبث الأزهر مقصد كبار العلماء من طبقة عبد اللطيف البغدادي الذي قدم مصر سنة ٥٨٩هـ / ١١٩٣م على عهد السلطان الملك العزيز عماد الدين عثمان ابن السلطان صلاح الدين. وقام البغدادي على تدريس المنطق والبيان في الأزهر بضع سنين، حتى قضى السلطان الملك العزيز سنة ٥٩٥هـ / ١١٩٨م. كما شهد الأزهر نشاط جمهرة من أعلام العصر في طليعتهم العلامة الشاعر الصوفي المصري الشيخ شرف الدين عمر بن الفارض، الذي أقام ردها

بالجامع الأزهر، وعقد فيه حلقاته الصوفية والروحية إلى أن جاز إلى ربه سنة ٦٣٢هـ / ١٢٣٤ - ١٢٣٥م، والشيخ جمال الدين الأنسيوطي، والشيخ أبو القاسم المنفلوطي، والشيخ شهاب الدين السهروردي، والمؤرخ شمس الدين بن خلكان صاحب «وفيات الأعيان»، الذي قدم القاهرة سنة ٦٣٧هـ / ١٢٣٩م، فلبث حيناً من الدهر يلقي دروسه بالجامع الأزهر.

ومن أبرز علماء الأزهر في العصرين الأيوبي والمملوكي الشيخ العز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء، الذي كانت له صفحات مجيدة تلقاء الحكام، مثل معارضته ولاية شجرة الدر، من منطلق أن الولاية لا يصح أن تكون لامرأة، كذلك عارض السلطان نجم الدين أيوب في تأميره الأرقاء الأتراك على البلاد، فأصدر فتوى ببيع هؤلاء الأمراء الأرقاء، وصرف أثمانهم في وجوه الخير في حالة السلم، وفي التعبئة في حالة الحرب، ولم يثن الشيخ تهديد أو وعيد.

وإن كثيراً من الشعراء اللامعين في هذا العصر كابن سناء الملك، وابن النبيه وابن الساعاتي، وابن مطروح كانوا ثمرات ثقافة الأزهر اللغوية والأدبية. وهكذا ظل الأزهر نابضاً بالحياة، يمشى مستأنياً في تودة، لكن في ثقة وثبات، وبقي من هذه المدارس كقول الشاعر:

كالبحر يطره السحاب وماله فضل عليه لأنه من مائه

الأزهر فى العصر المملوكى (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

ظلت صلاة الجمعة معطلة فى الجامع الأزهر منذ أن أفتى قاضى القضاة فى أوائل العصر الأيوبى صدر الدين عبد الملك بن درباس بعدم جواز إقامة صلاة الجمعة بمسجدين فى بلدة واحدة، وكان ذلك فى سنة ٥٦٧ هـ - كما رأينا - إلى عصر السلطان الظاهر ركن الدين بيبرس البندقدارى سنة ٦٦٥ هـ. وفى تلك السنة سعى نائب السلطنة الأمير عز الدين أيدمر الحلى لإعادة صلاة الجمعة بالجامع الأزهر الشريف، فحدث السلطان الظاهر بيبرس فى إصلاح مبنى الجامع الذى أصابه التصدع، ولمس فيه استجابة طيبة، بل وأمدّه بالمال الوافر، زلفى إلى الله وتقرباً، كما لقى من بعض الأمراء المماليك استعداداً طيباً لإقالة الأزهر من عثرته، وكان فى طليعتهم الأمير بدر الدين بيلبك الخازندار الظاهرى، الذى أنشأ منبراً ومقصورة كبيرة، جعل عليها جماعة من الفقهاء لقراءة فقه الإمام الشافعى، كما جعل لها مدرساً للحديث، ومدرساً لتلاوة القرآن الكريم، وسبعة من القراء، ورصد الأوقاف للإنفاق على برنامجيه. وقدم نائب السلطنة مبالغ ضخمة للجامع، واسترد كثيراً من الأوقاف التى كانت محبوسة عليه، وكان بعض الناس قد اغتصبوها إبان حكم الأيوبيين، الذين غصوا الطرف عن هذه الحوادث المؤسفة، كما ذكرنا.

لكن نائب السلطان لم يقم صلاة الجمعة بالجامع الأزهر إلا بعد أن استفتى علماء الدين، فوافق فريق واعترض فريق! وكان على رأس المعارضين قاضى القضاة تاج الدين بن بنت الأعز، وتحدث السلطان الظاهر مع قاضى القضاة،

لكنه ثابر على رأيه وصعد! فقر في نفس الأمير عز الدين أن ينفذ رغبته، يسانده الفريق الموافق، ودعا السلطان الظاهر إلى صلاة الجمعة بالأزهر، بيد أن الظاهر ببيرس اشترط لحضوره حضور قاضى القضاة!! فتابع الأمير عز الدين ما صحت عليه عزيمته، وأقام صلاة الجمعة بالجامع الأزهر يوم الجمعة ١٨ من ربيع الأول سنة ٦٦٥هـ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٢٦٧م، واشترك فيها كوكبة من الأمراء وأكابر القوم. ثم أقيم بالمسجد حفل دينى، واصطحب الأمير عز الدين أكابر المصلين، وأولم لهم غداء فاخرًا. وجعل الأزهر كما يقول المقرئى: «يتزايد أمره، حتى صار أرفع الجوامع بالقاهرة قدرًا».

وهكذا فطن المماليك- وهم من أهل السنة- لما لم يفطن له سلاطين الدولة الأيوبية- للأسف الشديد- فالأزهر باق على مر العصور جامعًا مصريًا وجامعة مصرية. وليس هو بالجامع الفاطمى أو الجامعة الفاطمية ينبغى النيل منه، والتنقص له، وهدم معاله إن أمكن!

وقد اكتسب الجامع الأزهر طابعًا اجتماعيًا- إلى طابعه الدينى والعلمى- فقد فتحت أبوابه لكل قادم سواء من مصر أم خارجها؛ كل جاء يلتبس البركة، فتلاوة القرآن الكريم متصلة طوال النهار وأطرافاً من الليل، فى صحنه ومحاريبه وأروقته.

وكان يقصده من لا يجد رداءً يؤويه إذا جَن الليل، ومن يجد فيه الطمأنينة وسكينة النفس.

وكان ذوو البذل والعطاء لا يقصرون عن أعمال البر، فيقدمون فيه الأموال والأطعمة والحلوى. فإذا كان من شهر رمضان شرع القراء فى قراءة البخارى، فإذا انتهوا منه أقيم حفل يحضره قضاة المذاهب الأربعة، والعلماء والفقهاء وكبار رجال الدولة، ووزعت خلاله الخلع والصرر.

وعلى عهد المماليك الشراكسة كان الجامع الأزهر مركزاً من مراكز الإعلام الحكومي، شأنه في ذلك شأن جامع الحاكم بأمر الله وجامع عمرو، فكانت المنشورات والأخبار الحكومية تقرأ على منبره.

وعلى عهد السلطان برقوق، أول سلاطين دولة المماليك الشراكسة عين للأزهر ناظر في سنة ٧٨٤هـ / ١٣٨٣م، وكان الناظر يختار من كبار رجال الدولة، من أمراء أو أغوات، وكان ينوب عن الحاكم في الإشراف على الأزهر مالياً وإدارياً، وفي تنفيذ التعليمات والأحكام السلطانية. ولم يظفر بهذا المنصب أحد من علماء الأزهر، حتى انتقل إليهم هذا الحق في عصر محمد علي.

وجعلت مكانة الأزهر الدينية وحرمة وقداسته ترتفع في عصر المماليك الشراكسة، وكان المصريون - فيما يبدو - يعتقدون أنه المكان الذي يستجيب فيه الله لدعاء المستضعفين في الأرض والمعذبين. فكانت الجموع تتجه إليه إذا كرثت البلاد كارثة، أو نزلت بها نازلة، مثل أن يجيء فيضان النيل شحيحاً يهدد الأراضى بالشرق، أو عاتياً هادراً يهددها بالغرق.

فعندما اجتاحت الطاعون مصر سنة ٨٣٣هـ / (١٤٢٩ - ١٤٣٠م) عاصفاً بأرواح الأهلين، يحصد في كل يوم نحواً من ثلاثمائة وألف نفس، ارتفعت أسعار القماش المتخذ لتكفين الموتى، وحمل الموتى على الألواح والأقفاص، بل وعلى الأيدي، أمر السلطان الأشرف سيف الدين بن برسباي بجمع أربعين شريفاً، يبدأ اسم كل منهم بمحمد، ووزع على كل واحد من ماله الخاص خمسة آلاف درهم، على أن يجلسوا في الأزهر ويؤدوا صلاة الجمعة، ويقرأوا ما تيسر من آي الذكر الحكيم، ثم قاموا والناس ودعوا الله حتى دخل وقت العصر، وصعد الشرفاء إلى أعلى الجامع وأذنوا جميعاً، ثم صلوا مع الناس

صلاة العصر. يقول المقرئى : «فلما أصبح الناس يوم السبت أخذ الوباء يتناقص فى كل يوم حتى انقطع».

وفى أوائل عهد أول سلاطين المماليك الشراكسة (البرجية) الظاهر سيف الدين أبى سعيد برقوق، اجتاحت البسطاء أزمة تموينية خطيرة، وارتفعت الأسعار ارتفاعاً فاحشاً، واختفى القمح والفلول والذرة والشعير، وانعدم الخبز فى المخابز سبعة أيام متتابة، فتوجه شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقينى إلى الأزهر، فى طلبته، وابتهلوا بالدعاء، واجتمع إليهم أهل الجامع وخلق كثير. فلما أصبح الناس من الغد أنبثوا أن وصل إلى ساحل بولاق مراكب مشحونة بالغلل، على قول المقرئى.

وعندما كسفت الشمس قبيل الزوال فى ٢٩ من صفر سنة ٨٢٢هـ / ٣١ مارس ١٤١٩م احتشد فى الأزهر جمع غفير لتأدية صلاة الكسوف عقب صلاة الظهر، وأم المصلين خطيب الجامع الشيخ الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلانى الشافعى.

وفى الحق إن سلاطين دولتى المماليك البحرية والشراكسة وأمراءها أبدوا اهتماماً بالغاً بعمارة الجامع الأزهر، إضافة، وصيانة، واستكمالاً للمرافق. وربما كان السلطان قايتباى أشد سلاطين المماليك الشراكسة اهتماماً بالأزهر، وكان يتردد على الجامع متخفياً فى زى المغاربة، ليقف على أحواله، ويصلى به. وعندما تعرضت مصر لزلازال عنيف سنة ٧٠٢هـ / ١٣٠٢م على عهد السلطان ناصر الدين محمد بن قلاوون، وامتدت آثاره إلى الشام، وتصدعت مبانى مساجد عديدة فى القاهرة، منها الجامع الأزهر، وجامع عمرو، وجامع الحاكم بأمر الله، تقاسم الأمراء المماليك إصلاح المساجد، وتولى إصلاح الأزهر الأمير سلار. وتوالى من بعدها تجديد مبنى الأزهر.

وعلى عهد دولة المماليك البحرية امتد الجامع الأزهر بإنشاء مدارس ثلاث: المدرسة الطيبرسية، نسبة إلى بانيها الأمير طيبرس نقيب الجيوش، وانتهى بناؤها سنة ٧٠٩هـ، وجعلها كذلك جامعاً زيادة في رقعة الجامع الأزهر، يفرش بالبسط أيام الجمع، واستخدم له أرقى أنواع الرخام، وزود بخزانة كتب، ووضع فيه خزائن كبيرة لأمتعة الطلبة، وقرر به دروساً للفقهاء الشافعية، ووقف الأمير عليه أوقافاً جليلة. أما المدرسة الثانية فكانت المدرسة الآقباوية، نسبة إلى بانيها الأمير علاء الدين آقبا عبد الواحد، وبنيت سنة ٧٤٠هـ، ورتبت فيها دروس للشافعية والحنفية، ووقف عليها حوانيت خارج باب زويلة، واشترط في وثيقة الوقف أن يكون القاضي الشافعي هو المنتظر عليه، وألا يلي التنظر أحد من ورثة الأمير. أما المدرسة الثالثة فكانت هي المدرسة الجوهريّة، نسبة إلى منشئها جواهر القنقبائي، وقد فرغ من بنائها سنة ٨٤٢هـ، وبها خزائن ودوايب للطلبة.

أخذ الأزهر إذن يستعيد مكانته القديمة رويداً رويداً، تلك التي كانت له إبان العصر الفاطمي، وهكذا انقشع ذلك الجو المكفهر الذي أشاعه السلاطين الأيوبيون من حوله ويبدو أن إحساس المماليك غربتهم عن الشعب المصري، وشعورهم بالحاجة إلى سند في حكمهم يطمئنون إليه دفعهم إلى المزيد من رعايتهم السخية، والتقدير العميق للأزهر وتعظيم علمائه، والحدب على طلابه.

وفي هذا العصر تحقق للأزهر الاستقلال العلمي، بل لعله أن كان متفرداً على الساحة العلمية، فأضحى مستقلاً ليس تابعاً للسلطة، كما كان على عهد الدولة الفاطمية، وفي هذا الجو اجتذب الأزهر كبار العلماء المصريين من الكليات والجوامع الأخرى، نقيض الحال في عصر الأيوبيين! فكانوا يتطلعون دائماً إلى شرف التدريس في الأزهر، لما يضيفه عليهم من هيبة

علمية رفيعة. ويندر أن نجد عالما من أعلام الدين أو اللغة لم يتخذ مجلسه بالجامع الأزهر بانتظام أو في غير انتظام. بل أصبح الأزهر مقصد العلماء من شتى أرجاء العالم الإسلامي، يكرم علماء الأزهر وطلابه وقادتهم، إذ عم الخير وغزر العطاء، ولا يلبث هؤلاء العلماء الوافدون حتى يتصدروا مجالسهم للتدريس. نعم، غزر العطاء، فقد كانت الحكومة المصرية تفرض الرسوم الجمركية الباهظة على التجارة الشرقية، وهي متجهة إلى أوروبا، فكانت السلع تصل إلى السويس، ثم يعاد شحنها في الإسكندرية، فيبلغ ثمن السلعة عند خروجها من الإسكندرية أربعة أمثال ثمنها الأصلي!! خير عميم جعل هذا العصر هو العصر الذهبي للأزهر في القرون الوسطى.

وليس من شك في أن أشهر العلماء الذين وفدوا إلى الأزهر حينئذ كان المؤرخ فيلسوف علم الاجتماع ومؤسسه عبد الرحمن بن خلدون. قدم مصر في غرة شوال سنة ٧٨٤هـ / ٨ من ديسمبر سنة ١٣٨٢م، على أول عهد السلطان الملك الظاهر سيف الدين أبي سعيد برقوق، أول سلاطين دولة المنعليك الشراكسة، فعينه مدرسا للمذهب المالكي بالكلية الظاهرية البرقوقية، التي أنشأها في حي بين القصرين. ثم نقله إلى كلية صرغتمش حين خلا كرسي الحديث بها. وقد شغل ابن خلدون كذلك عدة مناصب قضائية حال دون استمراره في إحداها دسائس البلاط المملوكي.

وانتقل ابن خلدون إلى الجامع الأزهر، وتصدر حلقة تتناول الحديث والفقه المالكي، ودرس عليه المحدث والمؤرخ الحافظ ابن حجر العسقلاني، والمقريزي، ومن إليهما من طبقتهما.

وقد بسط ابن خلدون على الخاصة من تلاميذه مبادئه التي أسس عليها علم الاجتماع، ونظرياته في التاريخ، ونشأة الدول وأطوارها، وعلوم اللغة

والأدب. ويبدو أن ابن خلدون قد ترك بصمات جلية في الفكر المصرى، وعلى وجه الخصوص فى المقرئزى، شيخ مؤرخى مصر الإسلامفة فى القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر المئلاى). وكان المقرئزى يذكره مسبقاً بكلمة «شيخنا»، ومقرونا بـ «العالم العلامة». ويبدو أن كتاب المقرئزى «إغائة الأمة بكشف الغمة» أثر من آثار هذا الاتصال بين العملاقين فى رحاب الأزهر العريق. وقد تناول المقرئزى فى كتابه الكوارث التى كرتت مصر منذ عصور موغلة فى القدم إلى عصره، ونحا فى الكتاب منحى شيخه ابن خلدون فى مقدمته.

وقد اتاحت إقامة ابن خلدون بمصر، وفى وجود مكاتب جيدة فرصة تنقيح وتهذيب مؤلفيه العظيمين: «العبر وديوان المبتدأ والخبر»، «المقدمة»، وأضاف إليهما خاصة فى تاريخ الدول الإسلامية بالشرق، وأخبار الدول المغربية والأندلس فى عصره، كما انتهى فى عرض حوادث عصره إلى نهاية القرن الثامن الهجرى بعد أن كان ينتهى بها عند ٧٨٣هـ.

وأفاد بعض أعلام الكتاب المسلمين فى مصر من وجود ابن خلدون، واقتبسوا من مقدمته ومن تاريخه، ومنهم أبو العباس أحمد القلقشندى. وعلى الرغم من أن ابن حجر العسقلانى قد حمل على ابن خلدون أشد الحمل، فإنه طلب إليه أن يمنحه الإجازة العلمية التقليدية التى كان الظفر بها من عالم شامخ كابن خلدون يعد شرفاً رفيعاً. وقد أصدرها ابن خلدون له ولباقة من زملائه.

وقد امتدت الحياة لابن خلدون فى مصر ثلاثة وعشرين عاماً حتى لقى وجه ربه، فى الخامس والعشرين من رمضان سنة ٨٠٨هـ / ١٤ مارس ١٤٠٦م عن ثمانية وسبعين عاماً. وبالجملـة كان فى حياته فى المغرب سياسياً ومؤلفاً، وكان فى مصر أستاذاً وعالماً وقاضياً على المذهب المالـكى.

كما استمر ابن خلدون فى كتابة ترجمة حياته فى مصر إلى قبيل وفاته ،
وضمنها فصولا جديدة عن دولة المماليك فى مصر ، ونشأة التتار . كانت حياته
فى مصر أكثر دعة واستقرارا وأوفر رغداً من حياته بالمغرب ، على الرغم من
السحب الداكنة التى كانت تغشاها منذ أن غرقت أسرته فى البحر .
وكان ممن وفد إلى مصر بعد ابن خلدون العلامة المغربى محمد تقى الدين
الفاسى ، فتصدر الحلقات الدراسية بالأزهر ، وكان ممن استمع إليه وأخذ عنه
ابن حجر العسقلانى .

وإلى كل هؤلاء حفلت مصر الإسلامية آنذاك بجمهرة من شوامخ العلماء
فى شتى العلوم والفنون ، لم يجتمع على أرضها من قبل ذلك مثلاً ،
منهم : شمس الدين السخاوى ، جلال الدين السيوطى ، محمد بن أحمد
ابن إياس ، تقى الدين السبكى ، بدر الدين محمود العينى ، شرف الدين
المنافى ، أبو المحاسن بن ثغرى بردى ، سراج الدين البلقينى ، وقد عاش
المؤرخ ابن إياس فى أواخر عصر دولة المماليك الشراكسة والسنوات الأولى
من الحكم العثمانى .

وهكذا كان الأزهر مستأثراً بالزعامة الفكرية فى مصر كنتيجة لكل ما
بسطنا من القول ، وفصلنا من الأسباب ، زد على هذا اجتياح المغول للشرق
الإسلامى الآسيوى وإسقاطهم الخلافة العباسية بقتل الخليفة العباسى فى
بغداد فى أوائل سنة ٦٥٦هـ ، وإبادتهم أغلب سكان بغداد فى مذبحه
رهيبه ، وإغراقهم مكتبتها فى دجلة ، وإشعالهم النار فى المدينة ، فأتت
على أكثر التراث العباسى ، وثم عامل هام هو تصدع الحكم الإسلامى فى
الأندلس ، فقد توزعت الأندلس بين ملوك الطوائف ، وجعلت موجات عاتية
من الغزو المسيحى تجتاح تلك الدويلات المفككة ، فلم يأت منتصف القرن

السابع الهجرى إلا وكانت قد اكتسحت كل القواعد والثغور الإسلامية ، لم يبق إلا غرناطة تذود عن الإسلام فى الجنوب أكثر من قرنين من الزمان إلى أن واجهت قدرها المحتوم.

وبهذا انتقل إلى مصر علماء المشرق الإسلامى ، وعلماء المغرب الإسلامى ، وجذبهم الأزهر إليه أساتذة دائمين أو زائرين.

ونود أن نشير فى ختام هذا الفصل إلى مواقف بعض علماء الأزهر من السلطة. ولعل أولهم هو سلطان العلماء العز بن عبد السلام الذى ذكرنا موقفين له فى أواخر عصر الدولة الأيوبية. ففى عهد الملك المنصور نور الدين على استولى المغول بقيادة هولاكو على بغداد كما ذكرنا ، وجاءت الأنباء بزحفه إلى سورية ، فأسرع قطز بعقد مجلس جمع فيه سائر الأمراء والقضاة وعلماء الأزهر ، وعلى رأسهم الشيخ ابن عبد السلام ، وكان من كبار فقهاء الشافعية. وفى ظل سلطان صغير لا يقوى على مواجهة هذا الخطر الداهم ، مع خزانة خاوية ، كان رأى ابن عبد السلام : «إذا طرق العدو البلاد وجب على الناس قتاله ، وجاز للسلطان أن يأخذ من أموال التجار وأعيان البلد ما يستعين به على تجهيز العسكر لدفع العدو... لكن بشرط ألا يبقى فى بيت المال شيء من السلاح والسروج والذهب والفضة والكبابيش الزركش وأسقاط السيوف الفضة وغير ذلك. وأن كلاً من الجند يقتصر على فرسه ورمحه وسلاحه ، ويساوى فى ذلك بقية العامة وقت القتال ، وأما أخذ أموال التجار والرعية مع وجود ما فى بيت المال من السلاح والقماش فلا يجوز ، لأنه من باب أخذ أموال الرعية بغير حق». واستقر الرأى على خلع الملك المنصور على ابن الملك المنز ، وتولية سيف الدين قطز مكانه.

وعندما رأى السلطان الظاهر بيبرس جنازته تمر من تحت القلعة، قال:
«اليوم قد استقر ملكي، فإن هذا الشيخ لو قال للناس اخرجوا عليه لا تنزع
منى الملك»!!.

أما الإمام محيي الدين النووي فقد كان فقيه عصره إبان حياة الملكين سيف
الدين قطز، الظاهر بيبرس. كان شافعي المذهب، جريئاً في الحق، أرسل إلى
الظاهر بيبرس رسالة يتهمه فيها بالجور والظلم، وأن رجاله يسومون الأهالي
والتجار الخسف، بفرضهم الضرائب الباهظة عليهم، فرد بيبرس ردّاً شديد
اللهجة. واستمر الشيخ النووي في استنكار حكم المماليك، محرماً الأموال
التي في أيديهم!

أما الإمام تقي الدين بن دقيق العيد فقد كان حجة في الأدب والفقه، وكان
شاعراً رقيقاً، عاش فقيراً زاهداً، عفيف النفس، يقول:

لعمري لقد قاسيت بالفقر شدة وقمت بها في حيرة وشتات
فإن بحث بالشكوى هتكت مروءتي وإن لم أبح بالصبر خفت مماتي!
وله بيتان سائران:

إن حظي كدقيق فوق شوك بعثروه وقالوا يا حفاة في يوم ريح اجمعوه!
وكانت له أياد بيضاء على التدريس بالجامع الأزهر، وكان شافعيًا ومالكيًا
في آن واحد، متبحراً فيهما جميعاً. تقلد منصب قاضي القضاة إبان عهد
الملك المنصور حسام الدين في القرن الثامن الهجري.

وأصدر ابن دقيق العيد وهو قاضي القضاة مكتوباً وقع عليه إلى مجلس
القضاة يحضهم على العدل، وعدم مولاة الحكام والأمراء على حساب أصحاب
الشكايات والمظالم، وكان له موقف مشهور مع الأمير المملوكي منكوتر نائب
السلطان وولي عهده، ذلك أن منكوتر بعث إلى ابن دقيق العيد يعلمه أن

فاجراً قد مات، ولم يخلف غيره ممن يرثه إلا أخاً له. وأراد الأمير أن يثبت استحقاق الرجل للإرث. ولم يوافق القاضي على الإسراع في إصدار حكمه دون أدلة، وترددت الرسل بينه وبين الأمير، ولم يطق الأمير صبراً، فبعث إلى القاضي بأحد الأمراء، فلم يعبأ به القاضي كثيراً، وجعل الأمير يتلطف للقاضي، يحاول إثبات الدعوى بشهادة منكوتر، فقال له القاضي: «وماذا ينبئني على شهادة منكوتر؟» فرد الأمير: «يا سيدي... ما هو عندكم عدل!» فقال القاضي متضايقاً: سبحان الله! ثم أنشد يقول:

يقولان هذا عندنا غير جائز ومن أنتم حتى يكون لكم عند؟! !
وكرر ذلك ثلاث مرات، ثم قال: «والله حتى لم تقم عندي بينة شرعية تثبت لدى وإلا فلا حكم له بشيء باسم الله». وانصرف الأمير وهو يردد: «والله هذا هو الإسلام!!!» وأنهى إلى منكوتر بما كان، وطلب إليه أن يناقش القاضي إذا ما حضر إلى دار العدل.

فلما أن حضر القاضي، سارع إليه انماليك قائلين له: «يا سيدي الأمير ولدك يختار الاجتماع بك لخدمتك»، ولكنه لم يلتفت إلى أحدهم، فلما أن ألحوا، قال: «قولوا له ما وجبت طاعتك علي»، ثم التفت إلى من معه من القضاة وقال لهم: «أشهدكم أنني عزلت نفسي باسم الله. قولوا له يولي غيري». ثم انصرف إلى داره. فلما أن انتهى إلى السلطان ما كان أنكر على منكوتر تصرفه، ووجه إلى القاضي يعتذر إليه ويرجوه الحضور، لكن القاضي يتأبى، ويعتذر من عدم الطلوع إلى القلعة، ويبعث السلطان بمن يلحف في الرجاء، فيقبل القاضي، ويستقبله السلطان بما يليق له من الإجلال» ويطلب إليه أن يجلس على مرتبته، فيتقدم ابن دقيق العيد ويبسط منديله، وكان خرقة بالية من الكتان، فوق المرتبة الحريرية! وجعل السلطان يتلطف له

كى يعدل عن استقالته ، ومنكوتر حاضر يشهد. وقبل أن ينصرف القاضى يقول السلطان : ”يا سيدى هذا ولدك منكوتر خاطرك معه. ادع له“. فينظر القاضى إليه ساعة ، يفتح يده ويقبضها ، وهو يقول : «منكوتر لا يجىء منه شىء!» يكررها ثلاث مرات ، ثم يقوم متجهاً إلى داره. وما يكاد يخرج حتى يبادر السلطان فيتناول الخرقة التى كان يجلس عليها تبركاً بها ! ويمزقها الأمراء إرباً إرباً ، يدخرون أجزائها رجاء بركتها ! !

ولقد استطاع سيف الدين قطز أن يهزم المغول فى عين جالوت ، لكن السلطان الناصر محمد بن قلاوون خسر المعركة فى بداية الأمر ، فلما أن عاد الجيش إلى الوطن بعد هزيمته فى الشام ، أخذ الممالك فى الاستعداد للعودة إلى ميدان القتال بالشام ، فكتبوا إلى سائر جهات مصر لإرسال الخيل والجمال والرماح والسيوف ، وأمروا صناع الأسلحة بالعمل الدائب لإنتاج أكبر قدر من السلاح. وكلف «المحتسب» أن يحصل من الفقهاء على فتوى تبيح للحكومة أن تأخذ المال من الرعية للإنفاق على الحرب.

وحضر المحتسب يحمل الفتوى القديمة لابن عبد السلام- التى أشرنا إليها- وطلب إلى ابن دقيق العيد أن يوافق عليها ، لكن ابن دقيق العيد يرفض ، فيرفع الأمر إلى الأمير سالار ، فيستدعى ابن دقيق العيد ، وفى حضرته بعض الأمراء ، يشكو إليهم نضوب المال فى خزانة الدولة ، ويرجو الشيخ أن يوافق على الفتوى ، وينبرى بعض الحاضرين لثنى الشيخ عن موقفه ، فيرد ابن دقيق العيد : «إن تلك الفتوى لم يصدرها العالم الجليل ابن عبد السلام إلا بعد أن أحضر سائر الأمراء ما فى ملكهم من ذهب وفضة وحلى نسائهم ، وحلف كل منهم له أنه لا يملك سوى هذا القدر الذى أحضره ، ولما كان ذلك المال غير كاف ، أفتى بأخذ دينار من كل شخص ، أما الآن فأنا أعلم

أن كلا من الأمراء له مال جزيل ، وفيهم من يجهز بناته بالجواهر والآلئ ، ومنهم من يحمل الإناء الذى يستنجى به فى الخلاء من فضة ، ومنهم من يرصع مداس زوجته بأصناف الجواهر».

وقد حدث موقف مشابه إلى حد كبير فى عهد السلطان الأشرف قايتباى سنة ١٤٦٨م حين جاءت الأنباء بتهديد شاه سوار ابن دلخادر البلاد ، وعقد المجلس بالقلعة وحضر الخليفة المستنجد بالله يوسف وقضاة المذاهب الأربعة ، ومشايخ العلماء ، وسائر الأمراء. وكان رأى أن يؤخذ من الناس مال لتجهيز تجريدة عسكر تحمى البلاد ، فليس فى بيت المال شئ ، بل هو خاو على عروشه. وإذ حضر شيخ الإسلام أمين الدين يحيى الأقصرائى الحنفى ، بعد أن أرسل إليه الخليفة ، إذ تأخر ، اعترض وقال على رؤوس الأشهاد : «لا يحل للسلطان أن يأخذ أموال الناس إلا بوجه شرعى ، وإذا نفذ جميع ما فى المال ينظر إلى ما فى أيدى الأمراء والجنود وحلى النساء فيأخذ منه ما يحتاج إليه... وإذا لم يف بالحاجة ففى ذلك ينظر فى المهم : إن كان ضرورياً فى المنع عن المسلمين حل ذلك بشرائط متعددة...»

وهذا هو دين الله تعالى ، إن سمعت أجرك الله على ذلك ، وإن لم تفعل فافعل ما شئت ، فإننا نخشى من الله تعالى أن يسألنا يوم القيامة ويقول لنا : «لم لا نهيتموه عن ذلك ، وأوضحتم له الحق؟» ولكن السلطان إن أراد أن يفعل شيئاً يخالف الشرع فلا يجمعنا ، ولكن بدعوة فقير صادق يكفيكم الله مؤنة هذا الأمر كله». ويعلق ابن إياس على ذلك فيقول : «وشكر الأمراء الشيخ أمين الدين على ذلك ، وغالب الناس ، وكثر الدعاء فى ذلك اليوم للشيخ أمين الدين».



الأزهر إبان الحكم العثماني

(٩٢٣ - ١٢١٣هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨م)

عندما تولى السلطان الأول الخلافة بعد أبيه السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٨هـ / ١٤٨١ - ١٥١٢م) خالف عن سنته، بل خالف عن سنة أسلافه من سلاطين الدولة العثمانية، وخالف عن دستورها، الذي حدد صراحة مناطق الحرب، ومناطق السلام، فمناطق الحرب هي ديار الكفر، ومناطق السلام هي ديار الإسلام. ذلك أنه بينما عضد بايزيد الثاني دولة المماليك في مصر والشام والحجاز، فدعمها بالقادة والجند والسفن والسلاح، كي تثابر على جهادها البرتغاليين في المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر، كأنما أراد أن يبرهن على وحدة العالم الإسلامي تلقاء الأطماع الصليبية؛ فإن ابنه السلطان سليم لم يقنع بغزو فارس في سنة ٩٢٠هـ / ١٥١٤م، وإنما اتجه إلى الحدود الشمالية لدولة المماليك.

ولقد عاب عقلاء المؤرخين العثمانيين ووزراءهم وقادتهم على السلطان سليم توجهاته الحربية، فهو بدلاً من أن يجاهد في أوروبا يغزو الشرق الإسلامي، وأرجعوا هذا إلى خلق عدواني تأصل في نفسه، ونم عنه معظم أعماله. زد على هذا أنه لم يكن هناك أمر شرعي يعطى سليماً الأول الحق في غزو دولة المماليك، ذات المذاهب السنية الأربعة، والتابعة للخلافة العباسية، التي جاهدت الحملات الصليبية الأوروبية في البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، والمحيط الهندي، وخليج عدن.

لكل هذا كان السلطان سليم الأول عند علماء الأزهر «قائد الفئة المسلمة الباغية»، فأعملوا النص القرآني الكريم: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفَقِّلُوا إِلَيْهَا تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ٩﴾ الحجرات الآية ٩. ولم يكن أمام علماء الأزهر سبيل لإصلاح ذات البين بين الفئتين، فخرجوا ومشايخ العلم يرافقون السلطان قنصوة الغورى، زاحفاً بقواته إلى حلب يدافع عن حدود دولته. وخرج معهم قضاة المذاهب الأربعة والوعاظ والأئمة ومشايخ القراء والمؤذنون، وانضم إليهم الخليفة العباسى المتوكل على الله، معتبرا نفسه من العلماء.

لكن الدوائر دارت على السلطان الغورى وصحبه فى موقعة «مرج دابق» الشهيرة بالشام سنة ٩٢٢هـ، وقتل فيها عدد هائل من العلماء والقضاة والأئمة والقادة والجنود الممالك، وعلى رأسهم السلطان الغورى. وكان فى الأسر قضاة المذاهب الثلاثة: الشافعى، والمالكى، والحنبلية، أما الحنفى فقد انسحب فيمن انسحبوا إلى الجنوب تجاه مصر. وواصل سليم الأول زحفه صوب مصر، وانتصر على الممالك فى موقعتى «غزة» و«الريدانية» المعروفة فى نفس السنة، فانفتحت تلقاءهم السبيل إلى القاهرة، فدخلوها فى المحرم سنة ٩٢٣هـ/يناير ١٥١٧م.

ولعب علماء الأزهر دورا رئيسا فى تعبئة الشعب المصرى ضد الغزو العثمانى، فالعثمانيون هم «الفئة الباغية» التى ينبغى قتالها. وكان من أبرز علماء الأزهر الذين ألهبوا عواطف الجماهير الشيخ الإمام يحيى بن العداس خطيب جامع شيخو بالقاهرة، فأعلن بغى السلطان سليم وجنده، وأيد حق السلطان طومان باى، فهو الحاكم الشرعى، وتبعه خطباء مساجد القاهرة الكبرى وجوامعها.

وفى الحق كان السلطان طومان باى من أفضل من عرفت مصر من الحكام المماليك، وكان يحب مصر حباً لا شائبة فيه، وبادله المصريون حباً بحب، فكانوا يدافعون عن وطنهم وعنه ضد بغى سليم الأول وعدوانه، وقاوموا مقاومة بأسلة بارعة رائعة، وانتصروا على البغاة فى معظم مناطق القاهرة، وتساقط من العثمانيين القتلى والجرحى، حتى أصبحت أزمة الأمور بيد المصريين، وأصبح العثمانيون مطلوبين، بعد أن كانوا طالبين، على قول المؤرخ الحنفى فى ذلك الزمان ابن إياس.

لكن «الكثرة تغلب الشجاعة»، كما تقول العامة فى مصر، فاستطاعت قوات سليم الأول بكثرتها الكاثرة، ومدافعها وبنادقها أن تقهر المقاومة بعد حين، واضطر السلطان طومان باى أن يتقهقر بمن بقى من جنده إلى شرق النيل، وهناك خاض ست معارك ضد العثمانيين الذين تابعوه، فانتصر فى خمس منها، لكنه هزم فى النهاية فى موقعة «أم دينار» فى ربيع الأول سنة ٩٢٣هـ/ أبريل ١٥١٧م، وأسره وبعض كبار قاداته العثمانيين. وكانت النهاية الحزينة الدرامية بشنق السلطان طومان باى وتعليق جثته على «باب زويلة».

وبهذا انتهى عصر دولة المماليك البحرية والشركسية، التى حكمت مصر والشام والحجاز واليمن نحوًا من ٢٦٧ سنة ميلادية، وانفصمت عرى الوحدة بين مصر والشام، وولى شريف مكة وأميرها وجهه شطر الدولة العثمانية بدلاً من مصر. وأضحت مصر قلب العروبة التى كانت مقبرة للغزاة: تقهر ريتشارد قلب الأسد فى الشام وتستخلص بيت المقدس، وتأسر لويس التاسع الصليبي فى المنصورة، وتبيد هولاكو ومغوله فى عين جالوت، نعم، أضحت البطلة ولاية عثمانية!!

واتخذ العثمانيون سياسة الاستعلاء على الشعب المصرى، فلم يخالطوه أو يحاولوا ربطه بالحضارة العثمانية، على النقيض من السياسة التى اتخذها العرب عند فتحهم مصر، منطلقين من جوف الجزيرة العربية، رافعين راية الإسلام، فتزوجوا المصريات، وانسابت دماؤهم فى العروق المصرية، وتقاربت العادات والتقاليد، وانصهروا مع المصريين فى بوتقة واحدة: بوتقة الإسلام والعروبة، وكان من نتائجها أن دان أغلب الشعب المصرى بالإسلام، وأصبحت اللغة العربية لغة مصر الرسمية والشعبية مع لهجات ممتزجة بها. واكتفى العثمانيون فى تعاملهم مع المصريين بورقة برهنت على كونها رابحة، هى «الوشيجة الدينية» التى تربط العثمانيين والمصريين، مستغلين تغلغل الشعور الدينى فى نفوس المصريين.

ومن ثم جعلت الدولة العثمانية تظهر اهتماماً بالغاً بالمحافظة على التقاليد الإسلامية وبالمساجد، وبإقامة الاحتفالات العامة فى المناسبات الدينية، مما جعل علماء الأزهر وشعب مصر المتدين يسرع فى أن يأنس إليها. وهى تعلن أنها دولة من دول الخلافة الإسلامية، بل أكبرها وأقواها على الإطلاق، وهى سنية المذهب، تذب عن العالم الإسلامى وتذود عن حدوده أطماع الصليبيين، وترفع لواء الجهاد الإسلامى فى البر والبحر، وتعلى أركان الشريعة، وتحمى الحرمين الشريفين، وتلبى مطالبهما ومطالب من جاورهما، وتدعمهما وتعلى من شأنهما، وتشيد الجوامع والمدارس، وترصد لها الأوقاف، وتجل العلماء، بل وتقدمهم على الأمراء.

ولعل المرء يتساءل إن كانت الدولة العثمانية صادقة فعلاً فى كل مازعمته، نقية السريرة فى كل ما تدعيه، فلم كان الاستعلاء والتنقش على المصريين؟ أو ليس من مبادئ الدين الإسلامى، الذى تدعى رفع لوائه والمنافحة دونه:

«إن أكرمكم عند الله أتقاكم»؟! أو ليس منه : «لا فرق بين عربى وعجمى إلا بالتقوى»؟! أو ليس فيه «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»؟! أو لم يرد به : «الناس سواسية كأسنان المشط»!؟ .

مهما يكن من شىء ، لقد أفاد الأزهر من سياسة الحكم العثمانى ، لجملة أسباب ، منها كما ذكرنا ورقة ”الوشيجة الدينية“ فكان لزاما عليهم إظهار الاهتمام بالأزهر ، ومنها أنهم كانوا من أشد أهل السنة تعصباً لمذهبهم ، فهم على سبيل المثال - خاضوا حروباً ضارية ضد الدولة الصفوية ، التى أسسها إسماعيل الصفوى فى فارس ، ومنها أن الأزهر - كجامعة - اجتذب إليه أفواجا من الطلاب العثمانيين ، نهلوا منه العلم ثم نقلوه إلى بلادهم ، كما شد إليه جمهرة من أعلام العلماء العثمانيين ، تصدروا الحلقات فى التفسير والحديث والنحو والبيان والفلسفة والمنطق ، ومنها أنه كان من خصائص الحكم العثمانى قلة التدخل الحكومى ، فلم يكن ينتظر من الحكومة العثمانية أن تتدخل فى شئون الأزهر ، وإذا كانوا قد فرضوا اللغة التركية لغة رسمية ، فى دواوين الحكومة ، فهم لم يتجاسروا على فرض اللغة التركية لغة للدراسة بالأزهر ، ولا هم حتى قرروا الدراسات التركية من لغويات ، أو نحو ، أو صرف ، أو بلاغة ، أو أدب ، أو فقه لغة ، أو حضارة ، مواد دراسية بالأزهر ، ومنها أنه كان من طبيعة السياسة العثمانية حكم البلاد حكماً غير مباشر ، وربما كان هذا مستمداً من طبيعة الاستعلاء فى نفوس العثمانيين ، فهم لم يتصلوا فى حكمهم - غالباً - بالجماهير اتصالاً مباشراً ، وإنما كان الملتزم فى الريف هو حلقة الوصل بينهم وبين المصريين ، وكان من هؤلاء الملتزمين بعض علماء الأزهر ، ومنها كذلك أن السلطات العثمانية لم تنشئ معاهد أو مدارس لتعليم اللغة التركية ، فلم تكن هناك معاهد أو مدارس بذرعها أن تنافس الأزهر فى نشر الثقافة الدينية أو اللغوية أو الأدبية ، أو حتى تدانيه وتقاربه فيها .

كذلك ، لما تكن مدارس الإرساليات المسيحية ، التى أقامت بها البعثات التنصيرية قد أنشئت فى مصر ، وصحيح أنه كانت هناك مدارس رفيعة المستوى تتوزع على أرجاء مصر ، تقوم فى رحاب المساجد الكبرى ، لكن الدراسة فيها لم تكن تضارع الدراسة بالأزهر ، وأشهر هذه المدارس ما كان موجودا فى طنطا ودسوق والإسكندرية ودمياط ورشيد والمنصورة والمحلة الكبرى وقنا وطهطا وقوص وقفت ، أسسها ذوو البذل زلفى إلى الله ، وجلس فيها للتدريس شيوخ درسوا بالأزهر ، ثم ثابوا إلى بلادهم ، يعيشون بين ذويهم ، ويرعون مصالحهم . وكان طلاب هذه المدارس النابهون يلتحقون بالأزهر من بعد لاستكمال دراستهم . أما فى القرى والنجوع فكانت هناك الكتاتيب التى تعد صبيتها وفتيتها للدراسة بالأزهر ، أو لدراسة أبسط ، قوامها حفظ أجزاء من القرآن الكريم وتعلم الإملاء ، وأساسيات الحساب . وكان يجلس فى صدر هذه الكتاتيب «سيدنا» الذى قضى - غالباً - شطراً من حياته بالأزهر ، يعاونه «العريف» .

وقد أدى هذا إلى التحام الجماهير بالأزهر ورجاله التحاماً شديداً ، فقد كان علماءه وطلبته والقائمون على أمره من الجماهير نفسها ، يدينون بدينهم ، بل هم الحافظون لهذا الدين ، ويتكلمون العربية لغتهم ، بينما أصبحت التركية لغة الدواوين الرسمية . وفى الوقت الذى كانت فيه القيادة بيد العثمانيين والأمراء المماليك ، الذين أبقي عليهم السلطان سليمان المشرع ليكونوا قوة تضاف إلى قوته ، ودعامة قوية من دعائم الحكم العثمانى .

ويرسم الجبرتى صورة مضيئة لهذا الالتحام ، وكيف كان رجال الأزهر بمثابة الملاذ أو الردء الأخير ، الذى يفزع إليه الشعب المصرى فى الملمات . فمن مآذنه كانت الدعوة إلى الثورة ، ودعوة التجار إلى إغلاق حوانيتهم .

وكانت الدراسة به تتعطل تلقائياً عند وقوع أى ظلم. ومنه كانت تخرج الحشود الحاشدة يتقدمها شيخ الأزهر فى وسط علمائه راكبين البغال، ومن خلفهم ومن حولهم طلبتهم المجاورون يحفون بهم. وتولى هذه الجموع الكاثرة وجهها شطر الحاكم الظالم، طالبة فى قوة رفع الظلم، فلا يسعه إلا النزول عند رغبة الشعب. وهكذا أصبح علماء الأزهر هم الزعماء الشعبيين.

وفى الحق فإن العثمانيين أنفسهم شاركوا فى تعظيم هذه الزعامة الشعبية لعلماء الأزهر. ذلك أنه بعيد الغزو العثماني لمصر أسس السلطان سليمان المشرع ما يسمى بـ «ديوان الباشا» أو «الديوان العالى» أو «الديوان الكبير»، أو «ديوان محروسة مصر»، كما تطلق عليه الوثائق. وكان هذا الديوان يتألف من الباشا أو كتحذاه (نائبه) رئيساً، كبار علماء الأزهر، والمفتين الأربعة، وقادة فرق الحامية العثمانية، والأمراء المماليك، وكبار الموظفين مثل الروزمانجى وأمير الحج، وقاضى القضاة وهو عثمانى - وحامل الأختام، وحامل الدواة أعضاء. وعلى الرغم من أن لغة المناقشات كانت التركية، فقد كان هناك مترجم إلى اللغة العربية. وكان علماء الأزهر فى هذه المناقشات يمثلون الجبهة المصرية بإزاء هذا الحشد التركى. على أية حال كان هذا بداية إشراك العنصر المصرى فى إدارة البلاد، وقبل أن ينشئ نابليون بونابرت «الديوان». وساعد علماء الأزهر على أداء دورهم الطليعى السمعة الطيبة التى كان يتمتع بها أغلبهم. فقد كان الورع والتقوى وسمو الخلق والزهد والبر والإيثار وطهارة اليد والترفع عن الصغائر وعدم السير فى ركاب الحكام صفات جليلة فى أكثرهم.

زد على هذا أنه على الرغم من كونهم يمثلون «الأرستقراطية الفكرية» فى المجتمع المصرى آنذاك تلقاء الأرستقراطية العسكرية والإدارية التى كانت

للعثمانيين والمماليك، فقد كان التواضع صفة أصلية فيهم. وقد نشأ بعضهم في فقر مدقع، لكن هذا الفقر كان شرفاً لهم، فقد استطاعوا على الرغم منه أن يتبوأوا أعلى المراكز الثقافية في عصرهم، ولعل هذه النشأة قد رسمت في أذهانهم «كرامة الإنسان»، على النقيض مما يمكن أن توحى به أرستقراطية العثمانيين والمماليك العسكرية والإدارية.

زد على كل هذه الأسباب سبباً خطيراً ظاهر الأزهر على أن يتبوأ تلك المنزلة الرفيعة، وهو الاستقلال المالي عن الحكومة. ذلك أن أهل البذل والعطاء قد حبسوا عليه بعض الأوقاف التي كانت دائرة بالخير على علمائه وطلابه. وبهذا عاش الأزهر بعيداً عن الخضوع لنفوذ العثمانيين، بل لقد كان لعلماء الأزهر الجرأة التي بلغت حد تهديد الحكام بتعطيل الدراسة في الأزهر، وتأليب الشعب عليهم، إذا لم ينتصحو أو لم يقبلوا وساطتهم. كما أن هذا أمكنهم من اختيار ما يدرسونه اختياراً مطلقاً سواء كان ذلك متعلقاً بمواد الدراسة والبحوث والموضوعات أم كان متعلقاً بالكتب والمراجع والمصادر، دون أية رقابة من الدولة التي لم تحاول أن تتدخل في شئون الدراسة بالأزهر، كما ذكرنا من قبل.

وهناك مسألة كثر فيها اللغط، يحدثنا عنها الدكتور عبد العزيز الشناوى في مرجعه الكبير «الأزهر جامعاً وجامعة». وهي أن السلطان سليم الأول أمر بترحيل صفوة علماء الأزهر إلى استانبول، وبلغت عدتهم نحواً من ثمانمائة وألف، وليس من شك في أن هذا الإجراء حرم الأزهر من كوكبة من ألمع رجاله، بيد أن السلطان سليم قد توفي بعد هذا التصرف التعسفى بثلاثة أعوام، فيقرر خلفه وابنه السلطان سليمان المشرع إعادة جميع المصريين الذين رحلهم أبوه من مصر إلى استانبول، بفرمان في سنة ٩٢٧هـ / ١٥٢١م، بل إن

بعض المصريين يتلکأ فی العودة، فیصدر سلیمان المشرع فرمانا آخر بشنق کل ما یتباطأ فی العودة إلى مصر! ! ویصف المؤرخ الکبیر ابن إیاس قرار سلیمان المشرع بقوله: «یعد من جملة محاسنه وعدله وفعله الحسن».

وعلى الرغم من هذا الإجراء التعسفی الذی قام به سلیمان الأول، فقد كان حریصاً على إظهار الاحترام للأزهر ورجاله. ففی أثناء تلك ثمانية الشهور التی قضاها بمصر بعد ان انتهى من عملیاته العسکریة، كان یتردد على الأزهر بین الفینة والفینة متبرکاً به، ویؤدی فی رحابه صلاة الجمعة، ویوزع الصدقات والخیرات على مجاوریه، كما یقول ابن إیاس. ولما عزم سلیم الأول على مغادرة مصر حرص على أن یؤدی صلاة الجمعة الأخیره له بمصر فیه، وأمر بتوزیع الصدقات، ورحل عنها یوم الخمیس التالی ۲۳ من شعبان سنة ۹۲۳هـ الموافق ۱۰ سبتمبر سنة ۱۵۱۷م، وعلى قول ابن إیاس «خرج على حین غفلة، فلم یشعر به أحد من الناس».

وتم إنشاء منصب شیخ الأزهر فی العصر العثماني، ولیس هناك تحديد مؤكد لتاریخ إنشاء هذا المنصب، والملابسات التی تم فیهما. لكن هناك ما یشبه الإجماع على أن ذلك كان سنة ۱۶۵۶م، وكان أول شیخ هو الشیخ محمد الخرشی. كان مالکی المذهب، تلقى العلم على ید علماء الأزهر وفیهم والده الشیخ عبد الله الخرشی، والشیخ إبراهیم اللقانی مدرس السیره النبویه والتاریخ وعلوم اللغة والمنطق. وقد درس بالأزهر، ومن أشهر تلامیذه الشیخ عبد الباقي القلینی، الذی تولى مشیخة الأزهر من سنة ۱۷۰۸م إلى سنة ۱۷۱۹م، وكان مالکی المذهب، والشیخ إبراهیم الفیومی، الذی أصبح أيضاً شیخاً للأزهر من سنة ۱۷۲۱ إلى سنة ۱۷۲۵، وكان هو أيضاً مالکی المذهب. وقد عرف الشیخ الخرشی بالتواضع والزهد والتقشف. وأهم کتبه: فتح

الجليل فى الفقه المالكى ، حاشية على إيسا غوجى فى المنطق ، الأنوار القدسية فى التوحيد. وظل شيخاً للأزهر إلى أن توفى فى سنة ١٦٩٠م. وينعته مؤرخنا الكبير الجبرتى بـ «الإمام العلامة ، والحبر الفهامة ، وشيخ الإسلام والمسلمين ، ووارث علوم سيد المرسلين». وعبارة شيخ الإسلام ليست مرادفة لعبارة شيخ الأزهر ، ذلك أن الجبرتى يصف كذلك الشيخ زكريا الأنصارى بأنه شيخ الإسلام ، وليست هناك أية إشارة إلى أن الشيخ الأنصارى قد تولى مشيخة الأزهر.

نود أن نشير هنا إلى هذه الثقافة متعددة الأوجه والجوانب التى تمتع بها كثير من علماء الأزهر فى العصور الماضية. فها هو ذا الشيخ الخرشى يؤلف فى التوحيد والفقه والمنطق ، وهذا هو ذا الشيخ إبراهيم الفيومى من علماء الحديث ومبن المتبحرين فى اللغة وعلم الصرف ، وأهم كتبه «شرح على العزىة فى فن الصرف». وهذا هو ذا الشيخ عبد الله الشبراوى الذى ولى الأزهر بعد الشيخ الفيومى ، كانت أهم كتبه : «مفتاح الألفاف» وهو ديوان شعر ، «شرح العبور فى غزوة بدر» فى التاريخ ، عروس الآداب فى تقويم الأخلاق ونصائح الحكام وتراجم الشعراء «مخطوطة». وولى بعده المشيخة الشيخ محمد الحفنى الذى ألف فى الحديث : «حاشية على الجامع للسيوطى» ، فى أصول الفقه : «رسالة فى التقليد» ، فى النحو : «حاشية على شرح الأشمونى» ، فى التاريخ : «الثمرة البهية فى أسماء الصحابة البدرية». أما الشيخ أحمد الدمنهورى ، وكانت ولايته للأزهر من سنة ١٧٦٨ إلى سنة ١٧٧٨م فقد تفقه فى المذاهب الأربعة ، وأهم كتبه : «القول المفيد لمعانى درة التوحيد» فى التوحيد ، «حلية اللب المصون» فى البلاغة ، «الدرة اليتيمة فى الصنعة الكريمة» فى الكيمياء ، «رسالة عين الحياة فى استنباط

المياه» فى الجيولوجيا، «القول الصريح فى علم التشريح» فى الطب، «عقد الفرائد» فى الهندسة. أما الشيخ أحمد العروسى، وهو شافعى المذهب، وتولى مشيخة الأزهر من بعد الشيخ الدمنهورى من سنة ١٧٧٨م إلى سنة ١٧٩٣م فقد درس التفسير على الشيخ الشبراوى، علوم الفقه واللغة على الشيخ الصعيدى، التصوف على الشيخ مصطفى البكرى، الرياضيات على الشيخ حسن الجبرتى، وأهم كتبه «شرح على نظم التنوير فى إسقاط التدبير» فى التصوف، «حاشية على الملوى» فى البلاغة. أما الشيخ عبد الله الشرقاوى وتولى المشيخة من ١٧٩٣ إلى ١٨١٢- وسنتكلم عنه لاحقاً- وهو شافعى المذهب، فقد تخصص فى التوحيد والحديث والنحو والتاريخ، وأهم كتبه: «التحفة البهية فى طبقات الشافعية»، «فتح المبدى» فى الحديث، و«الجواهر السنية» فى التوحيد، «مختصر اللبيب» فى النحو، «تحفة الناظر فىمن ولى من الولاة والسلاطين» فى التاريخ.

وينعت الجبرتى منصب «شيخ الأزهر» بقوله «إنه أعظم مناصب العلماء». وكانت السلطات العثمانية شديدة الحذر فى التعامل مع شيوخ الأزهر، حتى تتحاشى إثارة مشاعر المصريين. ويلاحظ أنها لم تعين أبداً فى هذا المنصب أى عالم عثمانى، بل إنها لم تتدخل أبداً فى عملية اختيار الشيخ، لكنها تركت الأمور للعلماء يختارون من يرونه الأصلح. ويلاحظ كذلك أنها لم تشترط أن يكون الشيخ حنفى المذهب، مذهبها الرسمى. وربما كان من الغريب أنه لم يتقلد منصب الشيخ أى عالم حنفى طوال حكم الدولة العثمانية الفعلية لمصر، إذا اعتبرنا أن هذا الحكم الفعلى انتهى بالحملة الفرنسية على مصر، وإنما تقلب على المنصب شيوخ شافعيون أو مالكيون أو من لم يعرف لهم مذهب معين كالشيخ الدمنهورى.

وكان تعيين شيخ الأزهر يتم- كما قلنا- باتفاق العلماء فيما بينهم، ويقام لهذا حفل كبير، أما إذا لم يتفقوا واحتدمت المنافسة بين عالمين، تدخل الأمراء الماليك وقائد أقوى الفرق العسكرية السبع التي كانت تتألف منها الحامية العثمانية، وعضدوا العالم الذي يحظى بتأييد الأغلبية من العلماء قبل أن تتطور الأمور وسنفصل ذلك فيما يستقبل من حديث.

وأولى الفتن كانت عقب وفاة الشيخ محمد النشرتى شيخ الأزهر فى ٢٨ من ذى الحجة سنة ١١٢٠هـ/ ١٠ مارس ١٧٠٩م، فتطلع إلى المشيخة الشيخ عبد الباقي القلبنى يظاهرة المجاورون فى الكلية الاقبغاوية الذين كانوا يحضرون على الشيخ النشرتى، وأرسلوا إليه يستحثونه على الحضور، كما تطلع الشيخ أحمد النفراوى إلى المشيخة، وإلى التدريس فى الكلية الاقبغاوية التى كان يتولى التدريس فيها شيخ الأزهر بحكم منصبه، ويتنظر على الأوقاف المرصودة عليها. لكن الشيخ النفراوى أسرع فتصدر للتدريس بالكلية الآقبغاوية. لكن المجاورين المقيمين بالكلية أنصار الشيخ القلبنى منعه عن التدريس، فحشد أنصاره ليلاً ببنادقهم وأسلحتهم، وهاجموا الجامع الأزهر، وأطلقوا النيران داخله، وطردهوا أنصار الشيخ القلبنى من الجامع، ثم أغلقوا أبوابه ثم وجهوا إلى الكلية الآقبغاوية، فحطموا بابها، وأجلسوا شيخهم النفراوى فى مقعد شيخ الأزهر، لكن أنصار الشيخ القلبنى ومريديه هاجموا الجامع الأزهر عصر اليوم التالى فكان صداماً مسلحاً بين الفريقين، أسفر عن عشرة قتلى، وعدد ضخم من الجرحى. ومن دواعى الأسف أن نهبت خزائن الطلبة، وحطمت القناديل وأثاث المسجد فى خلال الصدام. ولم تقم الصلاة بالجامع الأزهر فى ذلك اليوم. وفى اليوم التالى صعد الشيخ النفراوى فى اثنى عشر من أنصاره إلى القلعة، مقر الباشا العثمانى، حاملاً كشفاً بأسماء القتلى،

فأفرط الباشا فى التجافى عنه ، إذ كان رأيه أنه سبب الفتنة وإراقة الدماء ، فأنصاره هم البادئون بإطلاق النيران. وكان من سوء طالع النفراوى أن حضر المقابلة نقيب الأشراف ، الذى اتهم النفراوى وأنصاره بأنهم أوقدوا نيران الفتنة ، وأن سلوكه بعيد عن خلق الإسلام. وانتهت المقابلة بأن أمر الباشا بتحديد إقامة الشيخ النفراوى ، وإيداع الوفد المرافق له بالسجن ، وترحيل الشيخ محمد شفن إلى بلدته وتحديد إقامته بها. وبهذا استقر الشيخ القلبنى فى المشيخة والمدرسة الآقبغاوية.

أما الفتنة الثانية فقد وقعت بعد سبعين سنة ميلادية من الفتنة الأولى. ذلك أن الشيخ عبد الرحمن بن عمر العريشى الحنفى قد حدس أن شيخ الأزهر الشيخ أحمد الدمنهورى وقد اشتدت عليه وطأة المرض ، سيلقى ربه بعد أيام لن تطول ، فسولت له نفسه أن يدعو جميع المشايخ بحضور شيخ البلد إبراهيم بك إلى اجتماع وأعلن فيهم أن الشيخ الدمنهورى قد أقامه وكيلًا عنه. وإن هى إلا أيام حتى انتقل الشيخ الدمنهورى إلى الرفيق الأعلى. وكان يناصر الشيخ العريشى الأمراء والمعاليك وعلى رأسهم إبراهيم بك ومراد بك وكبار المشايخ وعلى رأسهم الشيخ محمد السادات. لكن شيوخ الشافعية ساورتهم الريب ، فلم يكن تولى هذا المنصب حنفى أبدًا ، وكان هذا أحد اعتراضاتهم فى مذكرة.

وجاء اعتراضهم الثانى من منطلق أن الشيخ عبد الرحمن بن عمر العريشى «ليس من أهل البلد» ، ذلك أنه ولد بقلعة العريش ، وكانت آنذاك تتبع غزة إداريًا ، التى بها نشأ العريشى وحفظ بعض المتون. عقد مشايخ الشافعية أولًا اجتماعًا ضم الشيخ أحمد العروسى ورشحوا لمشيخة الأزهر الشيخ محمد الجوهري ، لكنه اعتذر من عدم القبول ، ووعد بنصرتهم. ينعتة الجبرتى

بقوله : «إنه لم يعهد عليه أن دخل بيت أمير قط، أو أكل من طعام أحد قط إلا بعض أشياخه المتقدمين، وكانت شفاعته لا ترد عند الأمراء والأعيان، مع الشكيمة والصدع بالأمر، والمناصحة في وجوههم إذا أتوا إليه، وهنا أجمع المشايخ على ترشيح الشيخ أحمد العروسي شيخاً للأزهر، وبعثوا بوفد منهم فيه الشيخ محمد الجوهري إلى دار الشيخ البكري.

وجاء في مذكرة أشياخ الشافعية أن من بين مشايخ الشافعية علماء أفذاذاً، أغزر علماً، وأكبر سناً من الشيخ العريشي، وأن الشيخ العريشي «رجل أفاق»!! وبعثوا بالمذكرة إلى إبراهيم بك ومراد بك. واستاء إبراهيم بك، وقال إذا قضى كبار القوم - قاصداً نفسه والأمراء المماليك - فليس لصغارهم - يقصد كبار مشايخ الشافعية! أن ينقضوه أو حتى يناقشوه. وتساءل إبراهيم بك ساخرًا ما الأسباب التي تجعل أشياخ الحنفية لا يتسنمون مشيخة الأزهر، أو أن الأحناف ليسوا بمسلمين؟!!

ثم إن مذهب أبى حنيفة النعمان أعرق المذاهب، وهو مذهب الدولة العثمانية الرسمي، والسلطان والباشا العثماني والأمراء وقاضى القضاة كلهم من الأحناف! وفي النهاية أعلن استمساكه بما قضى به، ورد المذكرة إلى أصحابها رافضاً إياها جملة وتفصيلاً.

وهنا رأى الشيخ الجوهري أن يصعد الموقف ويخرج الأمراء المماليك، فركب جميع المشايخ بغالهم - وكانت هي وسيلة الانتقال لهم، لأنها تمشي الهوينى، مما يليق بوقارهم في تصورهم - واتجه الركب إلى القرافة، وجلسوا على مقربة من قبر الإمام الشافعي، وقضوا ليلتهم وسط المقابر، حتى إذا ذهب جموع كثيفة صباح الجمعة إلى المقابر لزيارة ذوى قرباها ولأداء صلاة الجمعة في مسجد الإمام الشافعي، كالمعتاد، أدركت أن أمراً جليلاً

قد حدث ، وسعوا إلى الوقوف عليه . نجحت الخطة ، واستفاضة الأنباء ، وتقاطرت جموع الشعب إلى المشايخ ، وانتهت الأخبار إلى الممالك ، وأن الشيخ الجوهري يتزعم مشايخ الشافعية ، وكان حسن السمعة كما ذكرنا . يقول الجبرتي : « كان للأمرء اعتقاد وميل له ، وكذلك نساؤهم وأخواتهم بسبب تعففه عنهم وعدم دخول بيوتهم ، ورد صلاتهم ، وتميزه بذلك عن جميع المتعممين » . وأوضح الأمرء الممالك لمراء بك مغبة مناصرتة للشيخ العريشي رغماً عن مشايخ الشافعية ، وحذروه فتنة تصيب الممالك والمشايخ جميعاً ، بينما ثابر على أغا كاتخدا الجاويشية على محاوره المشايخ ، لكنه غادرهم وقد وقر في ذهنه أنهم لا يريمون موقعهم من المشكلة . وانتقل مراد بك إلى المشايخ راجياً أن يتزحزحوا عن موقفهم . فتصدى له الشيخ محمد الجوهري قائلاً : « إن مصر بلد الإمام الشافعي ، وإن العلماء لم يزدوا على أن جاءوا إلى الإمام » ، « وهو يأمر بك بذلك ، وإن خالفت يخشى عليك ! ! » وطلب إليه أن يحضر الرداء الرسمي الذي يخلع على كبار الموظفين ليرتديه الشيخ العروسي إعلاناً بأنه قد عين شيخاً للأزهر ، فصعد الأمير مراد بك بما سئل فيه .

لكن الشيخ العريشي لم يرضخ ولم يسلم ، فذهب محتجاً إلى الشيخ محمد أبي الأنوار السادات ، فألبسوه هو الآخر الرداء الرسمي ، إيداناً بتعيينه شيخاً للأزهر ! أي إنه أصبح للأزهر شيخان !

استغل الموقف للأسف الشديد فريقان : المجاورون الشوام ثم المجاورون المغاربة ، الذين تمحكوا بقولهم إن شيخ طائفتهم أعلن تأييده للشيخ العريشي ، فأثاروا الفتنة ولجأوا إلى الاستفزاز بمنعهم المشايخ والمجاورين الشافعية من دخول الجامع الأزهر .

ولم ييأس الشيخ الجوهري، وجعل يسعى إلى مناصرة الشيخ العروسي لدى الأمراء المماليك، ولدى كبار المشايخ من أنصار الشيخ العريشي، لكن دون جدوى.

وظلت الأزمة قائمة قرابة سبعة أشهر إلى أن وقع صدام بين أنصار الشيخ العريشي: المجاورون الشوام، والمجاورون المغاربة! ولقى مجاور تركي مصرعه، وسقط جرحى في الصدام. واشتكى الأتراك إلى الأمير إبراهيم بك، فاستدعى الشيخ العريشي، المتحدث باسم الشوام، اشتكى فقدم العريشي كشفاً دون فيه أسماء المجاورين الشوام الذين تسببوا في الفتنة وزعم أنهم اختفوا لإحساسهم بشناعة جرمهم. لكن إبراهيم بك اكتشف أن الشيخ كان يسخر منه، إذ كانت الأسماء كلها وهمية!! هنالك عقد اجتماعاً دعا إليه جميع مشايخ الأزهر، والأمراء المماليك، لكن الشيخ العريشي لم يحضر، ولم يعتذر! وبعثوا في طلبه فلم يعثر عليه. وهنا أصدر الأميران إبراهيم بك ومراد بك أمراً بعزله من جميع مناصبه، وتثبيت الشيخ العروسي شيخاً للأزهر، وعين الشيخ محمد الحريري نقيباً للأحناف بدلاً منه، وتقرر ضرورة العثور عليه وإخراجه من مصر جميعاً!! وفر المجاورون الشوام، وأغلق رواقهم عدة أيام، وتقرر قطع مائة رغيف من جرايتهم لتعطي للمجاورين الأتراك كدية للمقتول. وتشفع الشيخ محمد السادات في الشيخ العريشي، فأمره بلزوم بيته، لا يتدخل في أمر. ولم يلبث إلا قليلاً بعد هذا القهر النفسي حتى قضى نحبه.

وجعلت الدولة العثمانية - كما قلنا - المذهب الحنفي مذهب مصر الرسمي، إذ كان المذهب في استانبول. لكن الأزهر لم يتأثر بالتغيير من المذهب الشافعي الذي أقره الأيوبيون وحافظ عليه المماليك، فقد كانت المذاهب الأربعة تدرس بالأزهر، غاية الأمر أن بعض المشايخ والطلاب راودتهم الأحلام في أن تكون دراستهم لهذا المذهب مدخلا إلى تبوئهم مناصب القضاء أو الافتاء. وفي الحق

إن العثمانيين أظهروا احترامًا كبيرًا للإمام الشافعي ومذهبه، وكان الباشوات العثمانيون يحرصون على زيارة ضريح الإمام قبل أن يباشروا مهام المنصب الجديد، وكان بعضهم يعتقد في كراماته كما يعتقد أكثر المصريين، الذين كانوا يعتبرون أن «مصر هي بلد الإمام الشافعي»، منذ أن وفد إليها سنة ٥٩٩هـ / ٨١٤ - ٨١٥م، واتخذ من جامع عمرو بن العاص مقامًا يلقي فيه شروحه في التفسير والحديث والفقه وعلوم اللغة، بل كانت حلقاته في جامع عمرو أشد الحلقات ازدهارًا إلى أن انتقل إلى الرفيق الأعلى ليلة الجمعة ٢٩ من رجب سنة ٢٠٤هـ الموافق ٢ يناير سنة ٨٢٠م.

ثم شيء خطير وقع في مستهل الحكم العثماني لمصر، ألا وهو أن السلطان سليمان المشرع أمر أن يطبق في مصر «اليسق العثماني»، أي قانون الأحوال الشخصية العثماني. وكان من مبادئه ألا يقع الطلاق إلا في المحكمة وبحضور قاضٍ من قضاة المذاهب الأربعة، كما حدد اليسق الرسوم التي تقررت في حالة الزواج والطلاق، فجعل الرسوم على عقد قران البكر ضعف الرسوم المقررة في حالة الثيب، كما رفع الرسوم المقررة على الطلاق.

وترامت الأخبار ببعض نصوص القانون إلى مسامع الجماهير، فثارت ثائرتها، يقول ابن إياس «امتنع الزواج والطلاق، وبطلت سنة النكاح، والأمر لله في ذلك». هنالك تحرك الأزهر، علماءه ومجاوروه، احتجاجًا على تطبيق القانون، ونظموا مسيرة إلى نائب السلطان في مصر، يقودها كبار علماء المذاهب الأربعة، معهم مائة مجاور، وخاضوا نقاشًا طويلًا معه، موضحين أنهم يرون أن مبادئ اليسق تناقض مبادئ الشريعة الإسلامية، كما ألحوا على ارتفاع رسوم الزواج، قائلين إن الرسول الكريم قد عقد على خاتم فضة، وعلى ستة أنصاف فضة، بل وعلى آية من آيات الكتاب المنزل !! ثم عرجوا

على انتشار موجات الفساد في مصر، أو كما يقول ابن إياس: «ضعف الإسلام في هذه الأيام، وتجاهرت الناس بالنعاصي والمنكرات، وتزايد الأمر في ذلك»، وقالوا إنه كان أجدى أن تلتفت الحكومة العثمانية إلى محاربة المفسد بدلا من بعثرة الجهد في تطبيق قانون يخالف الشرع. لكن نائب السلطان صرح بأنه ليس من الأمر في شيء، وإنما هو منفذ لما أمر به، وهنا تهور أحد المجاورين قائلا: «هذا يسق الكفر»، فأمر نائب السلطان بتسليمه إلى والى القاهرة لعقابه، لولا أن تدخل بعض الأمراء اتقاء تدهور الموقف فأفرج عنه، وأخيرا قال خاير بك نائب السلطان للشيخ شمس الدين اللقاني: «يا سيدى الشيخ أنا أخاف على رقبتي أكثر من رقابكم!! امضوا باسم الله!». لكن أحد العلماء هددته بأنهم سيسافرون إلى استانبول ليطلعوا السلطان على حقيقة الأوضاع في مصر. وأغلق العلماء أبواب كل جوامع مصر ومساجدها وزواياها. وسارع خاير بك إلى استرضائهم، وأرسل إلى الشيخ شمس الدين يعتذر إليه بأنه لم يكن يعرفه، ويهديه مائتى دينار وأربع بقرات لتوزيعها على مجاورى الأزهر. ثم أرسل بمثل هذا إلى مساجد الإمام الشافعى، الإمام الليث بن سعد، السيدة نفيسة، وغيرها، وإلى عدد من الزوايا والمنارات!! لكن السلطان سليمان المشرع تمادى، فجعل إجراءات الزواج والطلاق لا تتم إلا بعد موافقة قاضى القضاة العثمانى! وجر هذا موجات عارمة من سخط الجماهير، يغذيها علماء الأزهر، لكن صوتهم جعل يخبر رويدا رويدا فى النطاق الرسمى. بيد أن أحد القضاة هو الشيخ البدرى بدر الدين محمد بن محمد بن محمد بن الزيتونى أحد نواب الشافعية ألف زجلا هاجم فيه اليسق العثمانى، ورمى العثمانيين بالكفر وسماهم الكفار، واتهمهم بأنهم أفسدوا الأخلاق، وقال بأن البغاء قد انتشر يمارس فى وضح النهار، وأقبل الناس

يتعاطون الحشيش، ويشربون النبيذ والمسكرات، وأبرأ ذمة علماء الأزهر من
اليسق العثماني، وقد نشر ابن إياس جزءاً من هذا الزجل في كتابه.
وتم حادث خطير آخر وقع في ربيع الأول سنة ١٢٠٢هـ/يناير ١٧٨٨م،
ذلك أنه بعد عودة حسن باشا الجزائري إلى استانبول، ونقض إبراهيم بك
ومراد بك اتفاقهما معه، دعا الوالي العثماني عابدى باشا إلى اجتماع لديوان
القاهرة الكبير، ووجه الكلام إلى الشيخ أحمد العروسي، قائلاً إن لديه فتوى
من شيخ الإسلام في استانبول بجواز قتال الأمراء المماليك العصاة والمعتصمين
بالصعيد، قاصداً الأميرين إبراهيم بك ومراد بك وأتباعهما، وإنه يريد فتوى
تشبهها يصدرها علماء الأزهر، يخرج على أساس منها لمحاربتهم، باذلاً
ماله ودمه في سبيل استئصال شأفتهم. وبعد يومين عقد العلماء برئاسة
شيخهم أحمد العروسي، وأصدروا الفتوى التي جاءت على صورة سؤال
متعدد الجوانب، وبإجابة في جملة واحدة. وفي ظل هذه الفتوى أصدر
الباشا فرماناً ديوانياً أذيع من الجامع الأزهر، وأعد تجريدة لمحاربة المماليك
العصاة بالصعيد.

والواقع أن الجامع الأزهر لقي اهتماماً كبيراً من جانب سلاطين الدولة
العثمانية، والباشوات العثمانيين الذين حكموا مصر، مثلما لقي في عصر
دولتي المماليك البحرية والشركسية، أو يكاد. وكانوا يتعهدون مبانيه
بالإصلاح والتجديد والزيادة، فضلاً عن الأروقة التي بنوها، وما تطلبت من
إنشاء مرافق، وتقديم جراية. وظل الأزهر لا تهدأ فيه الحركة طوال النهار
وقطعاً من الليل. ومن أعظم الإنشاءات والتجديدات والإضافات المعمارية
التي شهدتها الأزهر في العصر العثماني تلك التي قام بها الأمير عبد الرحمن
كتخدا، بل شمل نشاطه عدداً آخر من أهم المساجد، فقد بنى مشاهد السيدة

زينب، والسيدة سكيئة والسيدة فاطمة، والسيدة رقية، الإمام الحسين، وبلغ عدد المساجد التي أنشأها أو جددتها وأقيمت فيها الخطبة ثمانية عشر مسجدًا، خلا الزوايا والسقايات والكتاتيب، والأحواض، والقناطر، والدور التي أقامها للسيدات الفقيرات والمنقطعات، وكل هذا يتضاءل إلى جوار ما قام به في الجامع الأزهر! ! وامتد نشاطه المعماري إلى بلاد الحجاز حين كان مجاورًا هناك: فسمى «صاحب الخيرات والعمائر في مصر والشام والروم». يقول الجبرتي: «ولو لم يكن له - أي للأمير عبد الرحمن كتحدا - من الآثار إلا ما أنشأه بالجامع الأزهر من الزيادة والعمارة التي تقصر عنها هم الملوك، لكفاه ذلك».

وكان من مظاهر التقدير العثماني لعلماء الأزهر حرص السلطة العثمانية على عدم المساس بنظام «الرزق الإحباسية»، وهي الأراضي الزراعية التي حبست أو وقفت للإنفاق من ريعها على المساجد والزوايا والمدارس، وغيرها من وجوه البر. وكانت هذه الأراضي معفاة من الضرائب، وكان علماء الأزهر هم المتنظرين على معظمها.

وبالطبع كانت تدر عليهم دخلًا جيدًا. وظلت الأمور على ما هي عليه إلى أن تولى محمد علي حكم مصر فجرد العلماء من هذا الامتياز، وكان هذا سببًا رئيسًا في وقوع الصدام بينه وبينهم.

والواقع - كما يصف الجبرتي - أنه بقدر ما يكون الباشا التركي ملهمًا بالثقافة العربية أو اللغوية أو الأدبية، كان التقارب بينه وبين علماء الأزهر. وكنموذج لمثل هذا الباشا المثقف كان عبد الله باشا الكيورلي زاده، الذي ولى مصر نائبًا عن السلطان من ١١٤٣ - ١١٤٤ هـ / ١٧٣٠ - ١٧٣٢ م. كان له ديوان شعر، واهتم بتنفيذ الشريعة، وأغلق محلات بيع الخمر وشربها،

وأوصد الأماكن التي كان النسوة الساقطات يترددن عليها في بولاق وباب اللوق ومصر القديمة وحى ابن طولون. وقد مدحه الشيخ عبد الله الشبراوى وبعض الشعراء والمصريين، كما وطد علاقته مع الشيخ أحمد بن أحمد بن عيسى العماوى المالكي، الذى يصفه الجبرتى بأنه: «الإمام العالم العلامة، والعمدة الفهامة، أستاذ المحققين، وصدر المدرسين. تصدر للإقراء والإفادة فى الجامع الأزهر، وكان كثير الاطلاع، مستحضرًا للأصول والفروع، تلقى عنه غالب أشياخ العصر، وحضروا دروسه الفقهية والمعقولية». وقد قرأ الباشا على الشيخ العماوى صحيح البخارى، ومسلم، والموطأ، وسنن أبى داود، وابن ماجه، والترمذى، والمواهب، وألفية المصطلح. وقد منحه الشيخ فى النهاية إجازة علمية مكتوبة بخط يده، نشرها الجبرتى كاملة. ويتضح من هذه الإجازة أن عبد الله باشا كان له ميل طبيعى إلى التوحيد والحديث والفقه، وإلى علوم اللغة والبلاغة والمنطق. وفى ختام الإجازة حرص الشيخ العماوى على أن يسدى للباشا النصح بالبر والتقوى، وأن يردد يوميا دعاء معينًا.

وكما كان الأزهر مقصد كبار العلماء فى عصر الماليك مثل ابن خلدون، كان كذلك فى عصر الدولة العثمانية، فقصده إليه علامة المغرب شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الشهير بالمقرئ سنة ١٠٢٧هـ/ ١٦١٨م، وامتدت حياته فى مصر إلى أن لقي ربه فى جمادى الآخرة سنة ١٠٤١هـ/ يناير ١٦٣٢م. وقد لازم التدريس فى الأزهر، وألقى معظم دروسه فى الحديث، وأضاف على نفائس المخطوطات بمكتبة رواق المغاربة، التى تبلغ عدتها نحو ثمانية ألف مجلد حواشى وتعليقات وشروحًا عديدة وضافية. وأنتج فى مصر سفره الخالدين: «نفح الطيب من غصن الأندلس

الرطيب ، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب» ، الذى يتألف من أربعة مجلدات ضخمة تناولت تاريخ وجغرافية الأندلس : ويعد أقيم المصادر العربية عن تاريخ الأندلس والأدب الأندلسى ، «أزهار الرياض فى أخبار القاضى عياض» ، وأثبت فيه بعض الوثائق المتعلقة بسقوط غرناطة والعرب المتنصرين ووضع المقرئ إلى جانب هذين السفرين الهائلين عدة رسائل دينية وأدبية ألف معظمها فى القاهرة.

كما قدم مصر كذلك شيخ الإسلام فى الديار الشامية- كما تصفه بعض المصادر المعاصرة- عبد الغنى بن إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم النابلسى الدمشقى فى جمادى الأولى سنة ١١٠٥هـ/ أواخر ١٦٩٣م ، وتوفى سنة ١١٤٣هـ عن ثلاث وتسعين سنة ، كما يقول الجبرتى ، الذى ذكره على رأس «أعيان العلماء والأكابر والعظماء الذين انتقلوا إلى رحاب الله» ، وسجل انطباعاته عن زيارة الأزهر فى كتابه المخطوط. «الحقيقة والمجاز فى رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز».

وعالم ثالث هو محمد بن محمد بن عبد الرزاق الشهير بمرتضى الحسينى الزبيدى الحنفى. وفد إلى الأزهر سنة ١١٦٧هـ/ ١٧٥٤م ، وكان متبحراً فى فقه اللغة العربية وفى الحديث. حضر دروس الشيوخ فى الأزهر ، وأجازوه وشهدوا له بالعلم والفضل. ثم أنقلب أستاذاً يلقى دروسه فى جامع شيخون بالصليبية ، وفى مسجد الحنفى ، وفى بيوت الأمراء والأعيان. ووضع أثناء إقامته بالقاهرة شرحه الشهير للقاموس المحيط وسماه : «تاج العروس من شرح جواهر القاموس» ، وقد استغرق هذا العمل أعواماً طويلاً. وشرح كذلك بعض أجزاء من «إحياء علوم الدين» للغزالي ، كما ألف كتباً ورسائل فى علم الأنساب والأسانيد ، وتخاريج الأحاديث. وجهت إليه الحكومة العثمانية فى

استانبول الدعوة لزيارتها، لكنه اعتذر لكثرة ارتباطاته العلمية، كما كاتبه
حكام الحجاز واليمن وبغداد والبصرة والشام والسودان والجزائر والمغرب،
واعتقد فيه المغاربة حتى إنه إذا مر أحدهم بمصر في طريقه إلى الحجاز ولم
يزره أو يصله بشيء اعتبر حجه ناقصاً!! ظل بالقاهرة إلى أن وافاه الأجل
في شعبان سنة ١٢٠٥هـ / ١٧٩١م.

ثم رحالة عربى أندلسى أقام بمصر زهاء سبعة أشهر في سنة ١٤٠٦
- ١٤٠٧هـ / ١٦٣٦م. تردد خلالها على الأزهر وتوطدت صلاته بهم،
فأعجب بعلمهم الوافر وأشاد بفضائلهم، وضع في القاهرة كتاب: «رحلة
الصحاب إلى لقاء الأحباب»، وله كتاب ثان هو: «ناصر الدين على القوم
الكافرين، وهو السيف الأشهر على كل من كفر». تكلم فيه باستفاضة عن
العالم الأزهرى الكبير الشيخ نور الدين أبى الإرشاد على بن محمد بن
عبد الرحمن الأجهورى، فوصفه بأنه من أكبر علماء المذهب المالكى، وأن
شهرته امتدت إلى البلاد الإسلامية. وهذا الرحالة هو الشيخ شهاب أحمد
ابن قاسم الحجارى.

نود أن نشير في نهاية هذا الفصل إلى كتاب «دور الأزهر السياسى في
مصر إبان الحكم العثمانى» للدكتور عبد الجواد صابر إسماعيل، الذى عرض
لقصة «اليسق العثمانى» التى أوردناها، كما عرض لمواقف وأحداث متعددة،
سنكتفى بتلخيص واحدة منها: لشهرتها واستفاضة الحديث عنها بين
بعض الباحثين.

ذلك أنه لما مات إسماعيل بك شيخ مصر في طاعون سنة ١٢٠٥هـ /
١٧٩١م وتولى مشيخة مصر الأمير عثمان بك طبل، تطلع إبراهيم بك ومراد
بك إلى العودة إلى القاهرة بعد نفيهما عنها، وبعثا برسائلهما إلى علماء مصر

وباشا مصر، وشيخ مصر، وأظهروا التوبة والاستغفار. واستقر الرأي فى الديوان العالى برئاسة محمد عزت باشا على أن يكتبوا إلى الأميرين بأن يرسلوا ما عليهما من المقررات الأميرية للدولة، ويرجعوا إلى الأماكن التى حددها لهما السلطان، وأن يرسلوا الأموال والغلال الأميرية. فإن فعلا، بعث باشا مصر يطلب الإذن من السلطان بعودتهما إلى القاهرة. وكلف السيد عمر مكرم بإبلاغهما ونجح السيد عمر مكرم فى مسعاه، وبعث السلطان برسالة تضمنت العفو عنهما.

لكنهما بعد سنتين عادا إلى سيرتهما الأولى! إذ أرادا تزويد جنودهما بدواب السفر لمهاجمة العربان المنتشرين فى الصحراء الشرقية والغربية. وهاجم مراد بك بجنوده عرب الصوالة وقتل منهم نحوًا من خمسة وعشرين، ثم فرض على باقى القبائل فى أبى زعبل إتاوة، ولم يقبل شفاعة شيخ شيوخ القبائل، بل أمر ببطحه أرضًا، وضربه بالعصى!!

وفى الوجه البحرى قام جنود محمد بك الألفى بأعمال نهب فى قرية كانت من التزام شيخ الأزهر عبد الله الشبراوى، فاتجه أهلها مع أهل قرية أخرى منهوبة إلى شيخ الأزهر، فبعث الشيخ إلى إبراهيم بك ومراد بك ليعيدا ما نهبه رجال محمد بك الألفى فلم يستجيبا، فدعا الشيخ الأهالى والطلاب والتجار إلى ثورة عارمة، فأغلق الطلاب أبواب الأزهر، وأغلق التجار متاجرهم، واحتشد الناس فى الجامع الأزهر، وقاد الشيخ وكبار العلماء الجموع الهائلة، وعقدوا اجتماعا فى بيت الشيخ أبى الأنوار محمد السادات وبعث إليهم إبراهيم بك أولا بأيوب بك، لكن الموقف لم يحل.

وعاد شيخ الأزهر وعلماءه إلى الجامع الأزهر، وأمرؤا الجماهير بالبقاء حول الجامع وأدرك إبراهيم بك خطورة الموقف، فبعث إلى علماء الأزهر بأنه لا يقر

ما حدث، مثلهم، وأنه ليس له يد فيما حدث. وبعث إلى مراد بك يبصره بخطورة تصرفاته وعواقبها الوخيمة. وفي اليوم الثالث للثورة نزل والى مصر صالح باشا من القلعة إلى منزل إبراهيم شيخ مصر- بعد أن تخلى له عنها عثمان بك- وعقد مجلساً حضره كبار علماء الأزهر، وقاضى القضاة، وعدول محكمة الباب العالى ليسجلوا شروط الصلح. وتم إعداد وثيقة جاء فيها تعهد الممالك بصرف المرتبات والجرايات والعلوفات لأربابها، وتعهدهم بإعداد كل ما يتعلق بركب الحج وتسييره على صفته القديمة، وتعهدهم بإرسال غلال الحرمين الشريفين وأموالهما المقررة كل عام فى المواعيد المحددة، تعهدهم بتسليم الغلال الأميرية المستحقة للشون الأميرية فى مواعيدها، تعهدهم بإلغاء جميع المظالم والكاشفيات والمكوس الجارية فى البنادر والموارد والمقررة على المآكل، تعهدهم بعدم فرض مظالم جديدة زيادة على ما هو مسجل فى دفاتر الأمير محمد بك أبى الذهب المتوفى، تعهدهم بإزالة ما فرضه إسماعيل بك شيخ مصر المتوفى من مظالم، تعهدهم بكف أيدي أغواتهم وكشافهم عن أخذ أموال الناس وأمتعتهم بالباطل، وعن المظالم التى دمروا بها القرى والبلدان وأفقروا أهلها، وتعهدهم بصرف المرتبات والجرايات المستحقة لطلبة العلم والعلماء والفقهاء والقراء، تعهدهم بإجراء النفقات المستحقة للجامع الأزهر، وأروقته وتجديد فرشته وأروقته والعناية بالمياه والإنارة فيه، وتعيين الخدم، وتزويد المطبخ بما يحتاج إليه من مأكولات، تعهدهم بترحيل البحارة الذين أقامهم إسماعيل بك فى سواحل بولاق لكف أذاهم عن الأهالى، تعهدهم بعدم التعرض لأشراف مصر، وما ينشأ من خلاف معهم يرد إلى نقيبهم، تعهدهم بعدم التعرض لنواب الشريعة الإسلامية والقضاة وعدم التدخل فى أعمالهم، وجميع أمورهم وأحوالهم تنتهى إلى قاضى القضاة، تعهدهم بتعمير السواقي

السبع التى تدفع بماء النيل فى مجرى العيون، لينتفع بها أهل القلعة،
تعهدهم بعدم بيع أى شىء من غلال مصر إلى الكفار أعداء الدولة العثمانية،
تعهدهم بمنع أية مظلمة عن العباد من الآن، وفيما يستقبل من الزمان،
وإعلان الأمراء أنهم تابوا عما اقترفوه من المظالم، وتعهدهم بعدم مخالفة
الجماعة وأنهم سيسيروا فى الناس سيرة حسنة، وسيشجعون همهم لتنفيذ
ما اشترطه العلماء عليهم.

وتم الاتفاق فى الوثيقة على أن أى أمير يخل ببند هذا الصلح أو يتوقف
عن صرف الحقوق إلى أربابها، أو يسعى إلى إبطال شىء منها فإن سادتنا
العلماء وأرباب السجاجيد والأمراء يستخلصون منه هذه الحقوق، مهما كان
منصبه. وأخيراً يقر الأميران إبراهيم بك ومراد بك بكل ما جاء بهذه الوثيقة
ويتعهدان بتنفيذها بالطرق الشرعية.

ووقع الأميران إبراهيم بك ومراد بك على الوثيقة وختماها بخاتميهما،
واعتمدها والى مصر صالح باشا، وأصدر منها فرماناً، كما وقع عليها قاضى
قضاة مصر وعدول (قضاة) محكمة الباب العالى، وكان ذلك فى شهر ذى
الحجة سنة ١٢٠٩هـ / يونيو ١٧٩٥م.

ويشير الدكتور عبد العزيز الشناوى إلى إسراف بعض الباحثين فى تقييم
هذه الحجة ومقارنتها بوثيقة العهد الأعظم الإنجليزية Magna Carta التى
أصدرها الملك جون سنة ١٢١٥م. أما الأستاذ العقاد فيعلق عليها بما معناه
إن وثيقة كتلك الوثيقة التى حرص علماء الأزهر على أن يضمنوها الحقوق
العامة وحقوق الإنسان لو جاءت فى تاريخ إحدى الدول الأوروبية لأقاموا لها
احتفالاً فى كل عام.

الأزهر والحملة الفرنسية على مصر

(١٢١٣ - ١٢١٦ هـ / ١٧٩٨ - ١٨٠١ م)

يقول نابليون بونابرت فى مذكراته التى أملاها فى منفاه بجزيرة سانت هيلانة إن الأزهر يقابل جامعة السوربون، وإنه أشهر جامعة فى الشرق، ويفصح عن البواعث التى أملت عليه التقرب إلى المشايخ علماء الأزهر، فىقول إنهم زعماء الشعب المصرى، وإنهم ظفروا بثقة ومودة سكان مصر عن بكرة أبيهم، وإنه فى حكم الاستحالة أن يتطلع الفرنسيون إلى ممارسة نفوذ سريع على المصريين لأنهم أغراب عليهم، ومن ثم كانت الحاجة ماسة إلى وسطاء، ويقول: «وقد فضلت العلماء ودكاترة الشريعة لأنهم أولا، هم كذلك بطبيعة الحال، وثانياً لأنهم هم مفسرو القرآن، وإن أكبر العقبات التى واجهتنا وسوف تواجهنا أيضا إنما تنبثق عن الأفكار الدينية، وثالثا: «لأن هؤلاء العلماء ذوو طباع هادئة، ويحبون العدالة، وعلى درجة من الثراء، وأصحاب مبادئ خلقية عالية، وهم بدون منازع أكثر الناس أمانة فى مصر، ولا يركبون الخيل، ولا يمارسون أعمالا عسكرية، ولا ينتظر منهم تزعم حركة مسلحة». كما قال إنهم طاعنون فى السن وإن علمهم وعراقة أصولهم وكرم محتدهم، كل أولئك يحمل المرء على إبداء مزيد من الاحترام نحوهم.

وتطبيقاً لهذا فإنه عندما أنشأ الديوان الذى «سيحكم القاهرة» كما جاء فى البند الأول من قرار إنشائه، كونه من تسعة أعضاء كلهم من المشايخ علماء الأزهر، يختارون رئيسهم، وأميناً (كاتماً للسر) من غيرهم. واستبقى للعلماء امتيازاتهم، وعلى رأسها حصصهم فى نظام الالتزام، وتنظرهم على الأوقاف.

وأمر بأن يؤدي حرس الشرف المرابطون بإزاء القيادة العامة الفرنسية في الأزيكزية التحية العسكرية بالسلاح لهم إذا قدموا القيادة. فإذا دخلوا المقر خف لاستقبالهم رجال الياوران والمترجمون، يرحبون بهم ويقودونهم إلى الصالون الرئيسى، وتقدم لهم المرطبات ثم القهوة، ثم يدخل عليهم نابليون فيرحب بهم. وكان يناقشهم فى القرآن الكريم وفى تفسير بعض آياته، ويحرص على إظهار الاحترام الشديد للنبي. وكان المسلمون والمسيحيون على السواء يلتمسون عندهم الحماية. وكان نابليون يهتم بالأعياد الدينية كالمولد النبوى والمولد الحسينى، ويحضرها بنفسه فى احتفاء شديد بها.

لكن على الرغم من كل هذا اندلعت ثورة عارمة فى القاهرة فى أكتوبر ١٧٩٨، قبل أن تنقضى شهور ثلاثة منذ دخل الفرنسيون مصر بزعمارة الشيخ محمد السادات، لها مجلس ثورة مقره الجامع الأزهر، ومن مآذن المساجد دعا المؤذنون المسلمين إلى الحفاظ على دينهم بالقيام على الفرنسيين، فكانت الصلاة تختلط مع الدعوة إلى الثورة.

وكانت هناك أسباب للثورة: أولها أن الشعب المصرى كان يمثل مجتمعا إسلامياً متزمتاً ينظر إلى الدولة العثمانية على رغم كل شىء! باعتبارها دولة الإسلام الكبرى، سلطانها هو سلطان المسلمين. وأكد هذا الإحساس أنها اشتبكت فى حروب ضارية شنتها عليها الدول الأوروبية على امتداد القرن الثامن عشر، وانتصرت فيها على النمسا وروسيا، كل أولئك جعل أفئدة المصريين تهوى إلى الدولة العثمانية. ثم إن بونابرت حاكم عسكري مسيحي أجنبى استولى على بلادهم، وما برحت رواسب الحروب الصليبية عالقة بالذاكرة، تحجب أية إيجابيات لأوروبا. زد على هذا لم تكن هناك أية صلات علمية - عن طريق المبعوثين مثلاً - ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية بين مصر وأوروبا، فمستوى

المعيشة كان متدنيا في مصر، والاقتصاد كان محليا، ووسائل النقل بدائية لسفن تصنع من الأخشاب، وتعتمد على الأشرعة، والسفر بهذه الكيفية محفوف بالمخاطر، وثقافة المصريين دينية بحتة بعيدة كل البعد عن ثقافة فرنسا.

ويعترف نابليون بأهمية الاختلاف الديني، ويستشهد بآراء الرحالة فولني الفرنسي بعد زيارته للشام ومصر. ويقول: إن المصريين لم يذعنوا إلا أمام القوة المادية، ولكنهم كمسلمين لا يخفون حسرتهم من انتصار غير المؤمنين عليهم، فدنس وجودهم مياه النيل، وكانوا يعتبرون من العار أن تسقط مصر التي تقع في الطريق المؤدية إلى مكة والمدينة في أيدي الفرنسيين.

وأضاف أن أئمة المساجد كانوا يتخيرون الآيات التي تحض على جهاد الكفار، وأنه كان من الصعب على الجيش الفرنسي أن يصمد في حرب دينية.

لقد كان هناك اختلاف في اللغة والزي والثقافة بشكل عام، فلقد عاشت العمامة ردحا طويلا من الزمن شعارا للإسلام، ورمزا للفضيلة، بينما كانت القبة مرتبطة بلويس التاسع وذكريات الحروب الصليبية الكريهة.

وكان هناك منشور السلطان العثماني يصف الفرنسيين بالكفار المنكرين لوجود الله، وأنهم لم يحضروا إلى مصر بالاتفاق معه، نقيض ما قاله نابليون بأن الفرنسيين «مسلمون مخلصون»!

ووصفه للسلطان بـ «محبنا دام بقاءه!». ودعا المصريين إلى الجهاد في حرب مقدسة، ووعدهم بقوات تشد أزهرهم. وفي ذات الوقت كان أحمد باشا الجزائر يبلغ المصريين بأن السلطان قد عينه واليا على مصر ويدعوهم إلى «القيام ضد الكفار»، وأنه سيزحف بقوات هائلة لطردهم. وكان إبراهيم بك هو الآخر يدعوهم للثورة عن طريق منشوراته إلى علماء الأزهر.

وكانت هناك معركة أبى قير البحرية التى تحطم فيها الأسطول الفرنسى ، وكانت هناك ثورة المنصورة ودمياط وتكبيدهم الفرنسيين خسائر فادحة. وكانت هناك المسألة النسائية فقد اصطحب بعض الضباط الفرنسيين زوجاتهم أو عشيقاتهم ، وكن نحو ٣٠٠ امرأة ، فعشن فى مصر متحررات من كل قيد ، ويتجولن فى القاهرة بأزيائهن التى ينكرها المصريون ، ويداعبن العامة وهن راكبات الحمير ، ويراقصن العامة فى الاحتفال بذكرى الجمهورية فى الأزبكية. إلى جانب خروج سيدات شركسيات ويونانيات وأرمينيات وإماء سود إلى حياة التحرر ، شجعهن عليها الجو الاجتماعى الجديد ، وقدم الفرنسيون لهن الملابس الأوروبية والجياد فركبنها ، وكان هناك زواج الفرنسيين من مصريات مسلمات ، بعد أن ينطق الفرنسى بالشهادتين ، والذى اعتبره المصريون ضربا من الرذيلة ، ويعلق الجبرتى : «ينطق بالشهادتين لأنه ليس له عقيدة يخشى فسادها» !! . وكانت هناك العلاقات غير الشرعية بين الفرنسيين وعدد من النسوة الأوربيات ، نتيجة قلة عدد السيدات الأوروبيات فى مصر. وتعذرت إجابة طلب نابليون بأن ترسل فرنسا زوجات جميع رجال الحملة ، وأعدادا وفيرة من السيدات الفرنسيات بسبب الحصار الإنجليزى للشواطئ المصرية بعد معركة أبى قير البحرية. وحوّل بعض البيوت إلى أماكن عامة للمجون ، ونيط إلى جدرانها لافتات بالفرنسية ، وقدمت الخمر لروادها ، وهيات رقص المخاصرة مع السيدات مرتاديهن. وأنشئت مشارب البيرة ، وافتتحت محال عديدة للدعارة ، وأقبل الفرنسيون عليها إقبالا شديدا.

ومن التصرفات التى جانب التوفيق فيها الفرنسيون تعيين يونانى شرس من العتاة فى منصب وكيل محافظة القاهرة - بلغة زماننا هذا - يسمى «برتلمى» ، وكانت العامة تسميه «فرط الرمان» ، يقول الجبرتى عنه إنه من

سفلة اليونانيين. وكان يخرج أحياناً إلى أطراف القاهرة وحوله وأمامه قوة تبلغ المائة من اليونانيين غلاظ القلوب، بحجة البحث عن الفارين أو البدو المتمردين، فإن لم يصادف أحداً من هؤلاء أو أولئك قتل من صадفهم من الفلاحين في طريق عودته إلى القاهرة!! يقول أحد المؤرخين الفرنسيين إن كل الآثام التي نسبت إلى الفرنسيين إنما تتجسد في هذا الرجل اليوناني.

كما أثار ثائرة المصريين إعدام السيد محمد كريم حاكم الإسكندرية رمياً بالرصاص في الرميطة بالقاهرة في ٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨م، وقطع الفرنسيون رأسه، ورفعوها على نبوت، وطاقوا بها في القاهرة، والمنادى ينادى: «هذا جزاء من يخالف الفرنسيين».

وأسرف نابليون في فرض القروض الإجبارية على التجار والصناع ومن إليهم، ثم عمد إلى مصادرة الممتلكات، وابتزاز الأموال من نساء البكوات المعاليك، في الوقت الذي كانت البلاد تعاني فيه الكساد بسبب توقف قدوم القوافل التجارية من شمال إفريقيا والسودان، وتعطل التجارة الخارجية البحرية استيراداً وتصديراً.

وكان نابليون قد عهد إلى اقتصادي فرنسي تدبير موارد للمالية المصرية، ففرض ضرائب جديدة على الشركات والعقارات والهبات والمبايعات والإشهارات، والسفر من مكان إلى آخر وعلى تسجيل المواليد. ولكي يضمن شرعية على هذه الإجراءات جمع في العاصمة مجلساً سماه «الديوان العمومي»، واستصدر موافقة الديوان عليها.

تكونت لجنة من علماء الجامع الأزهر وأئمة المساجد وبعض المغاربة للإعداد للثورة برئاسة الشيخ محمد السادات كما ذكرنا، وكان عضواً بـ «الديوان» الذي أنشأه نابليون ليحكم القاهرة، أما باقي أعضاء اللجنة فلم

يكن أحدهم عضواً بالديوان. ولجأ «مجلس الثوار» - كما سماه نابليون - أو «ديوان المتمردين» - كما سماه أحياناً أخرى إلى تعبئة الشعور الدينى ضد الفرنسيين، كما لجأ المجلس إلى حرب الشائعات، مثل أن نابليون قرر تنصير جميع مسلمى القاهرة! وأن مراد بك دحر الفرنسيين على أعقابهم إلى الجيزة، وأن الجزار باشا عين قائداً للجيش الزاحف من الشام إلى مصر، وأنه قد وصل مع إبراهيم بك إلى بلبيس، وأن جيشاً عثمانياً آخر سيصل إلى الشواطئ المصرية، وأن الفرنسيين قد انهاروا بعد موقعة أبى قير البحرية، وأنهم يستعدون للفرار، ولهذا هدموا أبواب الأزقة استعداداً لنهب البيوت عند رحيلهم. كما لجأ المجلس إلى تشويه سمعة أعضاء الديوان، وصورهم بمظهر الخونة المارقين، حتى لا يستمع الشعب إليهم إن نصحوه بالإخلاد إلى السكينة.

وتولى المجلس توزيع العمل على الثوار، وأخرج الأسلحة من مخابئها. ورد الفرنسيون على الشائعات بمنشور يقول بأن وصول أحمد باشا الجزار إلى بلبيس من نسج الخيال، أما نزع البوابات فهذا يخضع للوائح الشرطة، وأما تسليح القلعة فليس سوى استكمال لمنشآت عسكرية. ثم هددوا سكان القاهرة بتذكيرهم بما حل بالعماليك فى معركة إمبابية. يقول نابليون إن نتيجة هذا المنشور كانت سلبية، لأن دعاة الثورة استغلوه دليلاً على خوف الفرنسيين وانكسار شوكتهم، فازدادت ثقة المصريين، وازداد استخفافهم بالفرنسيين. وفى الصباح الباكر من يوم الأحد ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨ انطلق علماء الأزهر وطلابه فى شوارع منطقة الأزهر يتنادون إلى الثورة، ويلهبون مشاعر الأهلين بخطبهم الحماسية، وغدت منطقة الأزهر تموج بحشود شعبية من الثوار حاملين البنادق والرماح والسيوف والخنجر والنبابيت. وعلم الجنرال

ديبوى الحاكم العسكرى منطقة القاهرة بأنباء الحشود الشعبية. فأصدر الأوامر للقوات فى بركة الفيل برفع الاستعدادات إلى الدرجة القصوى، وتحرك على رأس كتيبة من الفرسان متجهًا إلى الموسكى، فأحاط به الثوار فى تلك الشوارع الضيقة وأمطروه وفرسانه بالحجارة. وانشقت الأرض عن برتلى أو فرط الرمان، وأطلق عيارًا ناريًا قتل أحد الثوار، فازداد هياجهم، وطعن أحدهم الجنرال ديبوى بالرمح فى ثديه الأيسر، فقتله. وازدادت حماسهم فقتلوا عددًا كبيرًا من كتيبة الجنرال. وانطلقوا إلى دار قائد سلاح المهندسين، وكانوا يكرهونه كرها شديدًا، لأنه الذى باشر هدم بعض المساجد والمقابر، وانتزع أبواب الحارات، لكنه كان بصحبة نابليون فى جزيرة الروضة، ووجدوا خمسة أو ستة من العلماء فى داره، فقتلوهم، وعلقوا رؤوسهم على باب الجامع الأزهر، وحطموا الأجهزة العلمية التى وجدوها بالدار. وأسرعت قوة فرنسية فحاصرت الدار وأطلقت النار على من وجدته فيها من المسلمين، كما يقول الجبرتى.

وكان عدد من الجنود الفرنسيين يسيرون فى شوارع القاهرة عزلاً من السلاح، عادتهم، وفوجئوا بالثورة، وقتل الثوار عددًا كبيرًا منهم. وكان بعض الفرنسيين قد أقام مطاعم ومقاهى وملاهى فى أطراف القاهرة، فقتلهم الثوار ونهبوا ممتلكاتهم. وسيطر الثوار على كل القاهرة خلا ميدان الأزبكية وبركة الفيل وقلعة الجبل، حيث كان معظم القوات الفرنسية. وأرسل الجنرال جونو رسولا يخبر بوناپرت بالثورة، فعاد مسرعًا من ناحية بولاق، إذ أمطره الثوار وابلاً من الحجارة حين حاول الدخول من مصر القديمة. وعلم أن الأزهر مقر الثورة وأن به خمسة عشر ألف ثائر وأن الثوار قد أقاموا المتاريس والحواجز فى الطرقات والأزقة حول الجامع، وعين الجنرال

دومارتا خلفاً للجنرال ديبوى، وأمر بنصب المدافع على جبل المنقطة، وتعزيز مدفعية القلعة مسلطة على الأزهر.

وأرسل الثوار إلى المواطنين فى سائر البلاد يستنهضونهم للدفاع عن حرمة الدين، فلبوا النداء، وحضروا مسلحين بالبنادق والرماح والسيوف والعصى، وكانوا مازالوا يسيطرون على بوابات القاهرة، ففتحوها لهم. لكن القوات الفرنسية نجحت فى صباح اليوم التالى فى صد حشود كثيرة من الأهالى كانوا فى طريقهم إلى القاهرة، فعزلت الثوار. وبدأت الدوائر تدور على الثوار، وهوت دعائم مسجد كان الثوار قد احتلوه.

وسعى رجال الديوان إلى مقابلة بونابرت، فأنحى عليهم باللائمة، وحدد شرط وقف القتال وأن يلقي الثوار أسلحتهم، فاتجهوا إلى الثوار، لكنهم لم يسمحوا لهم بمجرد عبور المتاريس!.

وأمر نابليون بقصف الجامع الأزهر وقتل الثوار واحتلال الجامع بالجنود، فحوصر الجامع وقصف بالنيران الثقيلة، وأحدثت المدفعية ثقباً فى جدرانه، حتى أوشك على التداعى، ولم يعد يرى إلا مبان محترقة، ودور منهارة، ودفنت عائلات بأكملها تحت الأنقاض ونفدت الذخيرة من الثوار، وزاد عدد قتلاهم زيادة مفرجة، فطلبوا التسليم. وعندئذ تقدم الفرنسيون وأزالوا المتاريس، واقتحموا الجامع مشاة وركبانا وقتلوا من بقى فيه من الثوار.

يقول الجبرتى: «ثم دخلوا إلى الجامع الأزهر، وهم راكبون الخيول، بينهم المشاة كالوعول، وتفرقوا بصحنه ومقصوراته، وربطوا خيولهم بقبلته، وعاثوا بالأروقة والحارات، وكسروا القناديل والسهارات، وهشموا خزائن الطلبة، والمجاورين والمكتبة، ونهبوا ما وجدوه من المتاع والأواني، والقصاص والودائع، والمخبآت بالدواليب، والخزانات، ودشتوا الكتب والمصاحف،

وعلى الأرض طرحوها ، وبأرجلهم ونعالهم داسوها ، وأحدثوا فيه وتغوطوا ،
وبالوا وتمخطوا ، وشربوا الشراب ، وكسروا أوانيهم ، وكسروها بصحنه ونواحيه ،
وكل من صادفوه عروه ، ومن ثيابه أخرجوه...!!

وكان ذلك فى ليلة الثلاثاء ٢٢ - ٢٣ أكتوبر سنة ١٧٩٨م.

ويلاحظ أن نابليون لم يشير إلى هذه الفظائع فى تقريره الذى رفع إلى
حكومة الديركتوار ، كما أنه أصدر أمراً يوم ٢٣ أكتوبر بهدم الجامع فى أثناء
الليل ، وذلك بتحطيم بعض أعمدته إن أمكن ، ولعله تراجع عن أمره بعد أن
هدأت ثأثرته.

ثم استقبل بوناپرت أعضاء الديوان ، وخطبهم خطبة طويلة ، قرعهم
فيها ، لأن موقفهم اتسم بالضعف ، لكنه أعلن العفو عن سكان القاهرة ،
ثم قال إن النبى كان يمقت نكران الجميل وإثارة الفتن مقتاً شديداً ، وأكد
أنه لا يريد أن يمر يوم واحد دون أن تؤدى فيه الصلاة بالمساجد ، وطلب
إليهم أن ينظفوا الجامع الأزهر بعد أن جرت فيه الدماء أنهاراً ، وقال إن
ما حدث كان بالكتاب مسطوراً ! وطلب إليهم أسماء المتعممين الذين أثاروا
الفتنة ، لكن أحداً لم يجبه . واستجاب للتماس المشايخ بإخراج الجنود من
الأزهر استجابة فورية ، واستبقى قوة للطوارئ والمحافظة على الأمن قوامها
سبعون جندياً.

وأذاع العلماء على سكان العاصمة بياناً استهلوه بهذه العبارة : « نصيحة
من كافة علماء الإسلام بمصر المحروسة » ، وقرروا فيه ، أن الفتنة قد انحسرت
وسكنت لأن بوناپرت « رجل كامل العقل ، عنده رحمة وشفقة على المسلمين ،
ومحبة إلى الفقراء والمساكين ، ولولاه لكانت العسكر أحرقت جميع المدينة ،
ونهببت جميع الأموال ، وقتلوا كامل أهل مصر » . ويقول المؤرخ عبد الرحمن

الرافعى عن هذه البيانات إن الشيخ المهدى سكرتير الديوان كان يتولى تدبير سجعتها وترصيعها بالآيات والأحاديث والحكم، كما ورد فى المراجع الفرنسية أن الشيخ المهدى كان يتولى صياغة المنشورات التى يريد نابليون أن يذيعها على لسان الديوان. ولعل هذا هو السبب الذى جعل نابليون يمتدح المهدى، ويقول عنه فى مذكراته: «إنه أذكى علماء الأزهر، وأفصحهم لساناً، وأكثرهم علماً، وأصغرهم سنّاً».

واستمر الفرنسيون فى اقتحام البيوت بحجة البحث عن الأسلحة، فينهبونها، ويتعرضون للمارة ويصادرون ما يجدون من مال، ويقتلون من يبدى أية مقاومة، واضطر سكان حى الأزهر والمناطق المجاورة إلى مغادرة بيوتهم. وأصدر نابليون أمراً فى ٢٣ أكتوبر بقطع رؤوس جميع المعتقلين الذين قبض عليهم وبحوزتهم أسلحة، وأن تلقى جثثهم بدون الرؤوس فى النيل ويقرر فى مذكراته أنهم ألقوا القبض على ثمانين شخصاً من مائة هم أعضاء مجلس الثورة. وألقى الفرنسيون القبض على خمسة من علماء الأزهر واعتقلوهم فى دار البكرى، ثم جاءت قوة من الجنود، وطلبت الشيوخ بحجة أن بونابرت يريد الحديث إليهم، وذهبوا بهم إلى دار حاكم القاهرة العسكرى، ثم عروهم من ثيابهم، ثم قتلوهم بالبنادق!! وكان أعضاء الديوان يترددون على بونابرت للإفراج عن المشايخ، وهو يروغ منهم، ويستمهلهم، حتى تكشف الحقيقة! ويقول الشيخ عبد الله الشرقاوى إن الفرنسيين قتلوا من علماء الأزهر نحواً من ثلاثة عشر عالماً، وترجم الجبرتى لخمسة منهم، وكانوا جميعاً قمماً علمية رفيعة.

وكان نابليون حريصاً على التودد إلى الشيخ السادات، وكان يكن له تقديراً وإجلالاً عميقين، وقد أصدر أمراً بتشكيل لجنة برئاسة الشيخ السادات

وعضوية قنصل النمسا العام وأحد جنرالات فرنسا، للنظر فى الظلمات التى يتقدم بها الأفراد فى مصادرة ممتلكاتهم وأموالهم، ورفض الشيخ عضوية اللجنة. كذلك أصدر نابليون أمراً إلى مدير الشئون المالية بالجيش يوصيه خيراً بالشيخ، ويطلب إليه الإبقاء على جميع امتيازاته، ومنها القرى الداخلة فى التزامه، والأراضى الزراعية، والمرتببات المقررة له من قبل الديوان، وعلى الرغم من كل هذا، لبث الشيخ على مبدئه فرأس لجنة الثورة فى أكتوبر ١٧٩٨.

ولما تم إخماد الثورة، واستجوب الشيخ نفى أنه حرض عليها، وقال إنه كان ملازماً فراش المرض، ولم يصدقه نابليون، وأزمع على معاقبته، لكنه عدل عن ذلك لعلمه أن عواقب عقابه الوحيدة أشد من نفعه، كما جاء فى محاورته مع كليبر، الذى تساءل لماذا لا يعدم الشيخ؟!

لكن الأمور ما لبثت أن تأزمت مرة أخرى بين نابليون وبين الشيخ، حين أمر نابليون باعتقال ابن القاضى العثمانى الذى غادر مصر مع وكيل الباشا، واعترض الشيخ على أساس أنه «لا تزر وازرة وزر أخرى»، وأن هذا سيكذب الزعم بأن الفرنسيين أصدقاء العثمانيين، ويسىء إلى صورتهم فى أذهان المصريين. وغضب نابليون غضباً شديداً، وأمر بإحضار الشيخ وأنبه، واحتجزه إلى ساعة متأخرة من الليل إلى أن تدخل الشيخ المهدي، والمنذوب الفرنسى بديوان القاهرة. وثابر الشيخ على موقفه من الاحتلال الفرنسى، وكان من زعماء ثورة القاهرة الثانية.

وتطورت الأمور فى فرنسا، فكان لزاماً على نابليون أن يعود إليها، فتسلل فى ٢٢ أغسطس ١٧٩٩ من بقعة مهجورة على شاطئ سيدى بشر خوف الوقوع فى قبضة الإنجليز، وترك رسالة ضافية إلى كليبر الذى عينه

قائدًا للحملة جاء فيها: «..وإذا حصلتُم على ثقة كبار مشايخ القاهرة كسبتم
الرأى العام فى مصر كلها، ومن بين الزعماء الذين يمكن أن يتخذهم هذا
الشعب قادة له، ليس هناك من هم أقل خطرًا من المشايخ، الذين هم قوم
هيابون، لا يعرفون القتال، ولكنهم شأنهم فى ذلك شأن القسيسين، يوحون
بالتعصب، دون أن يكونوا هم أنفسهم متعصبين». وفى ذات اليوم وجه
رسالة من الإسكندرية إلى أعضاء ديوان القاهرة استهلها بـ «إلى ديوان القاهرة
المختار من أكثر الناس استنارة، وأكثرهم تعقلاً»، وأوضح لهم أسباب سفره
كما يريد هو، وقرر أنه ترك القيادة للجنرال كليبر، «وهو رجل ذو صفات
ممتازة، وقد أوصيته أن يحفظ للعلماء ما كنت أحفظه لهم من المحبة والود،
فبذلوا ما فى وسعكم ليثق به الشعب المصرى ثقته بى، ولدى عودتى بعد
شهرين أو ثلاثة أكون راضيًا عن الشعب المصرى، ولا أحمل للمشايخ إلا
المديح وحسن الجزاء».

لكن كليبر لم يكن هو الاختيار الأوفق، كان عسكريًا صارمًا، لكن دون أن
يحظى بأى قدر من الدبلوماسية، وكان مغرورًا، ميالًا إلى البطش والتنكيل، بل
إلى إهانة العلماء. وعندما ذهب منهم وفد للسلام عليه بمناسبة تقلده القيادة،
أرجأهم لليوم التالى، فلما أن استقبلهم لم يبدلهم أى نوع من الترحيب أو
البشاشة، نقيض نابليون ذى الوجه الطلق البشوش، الذى كان يتبسط مع
جلسائه، ويضحك معهم. وكان كليبر شغوفًا بالمظاهر الخارجية من أبهة
وجبروت، كآية من آيات التكريم والإجلال. وكان كثيرًا ما يخرج ممطيًا
صهوة جواده فى موكب حافل، به نحو خمسمائة من القواسة، يأمرؤن الناس
بالوقوف على الأقدام عند مروره، وبه كذلك خيالة من الإفرنج، ويسعى معه
الأغا والوالى و«قرط الرمان».

اندلعت ثورة القاهرة الثانية فى حى بولاق فى ١٦ شوال ١٢١٤هـ/ ٢٠ مارس ١٨٠٠م، وامتدت إلى سائر أطراف القاهرة على مدى ثلاثة وثلاثين يومًا، اشترك فيها مع المصريين الأمراء المماليك والعثمانيون. الذين عادوا إلى مصر بعد التوقيع على معاهدة العريش التى نصت على جلاء الفرنسيين عن مصر وانتصر الفرنسيون، لكن بعض العثمانيين والمماليك تسللوا إلى مصر، وحرصوا المصريين على الثورة، ولم تكن مساهمة الأزهر فيها كبيرة، وإن اشترك فيها السيد عمر مكرم، والشيخ محمد الجوهري.

ولما أن تفاقمت الأمور باتساع نيران الثورة واستبسال المصريين طلب كليبر وفدًا من علماء الأزهر ليسفر بينه وبين الجماهير الثائرة، وحضر إليه الشيخ الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر، والشيخ محمد المهدي، وغيرهم، وعرض عليهم كليبر إنهاء الثورة مقابل «أمان واف شاف» يعطيه أهل القاهرة، بشرط أن يخرج ناصف باشا وجنده العثمانيون والمماليك. وقال كليبر: «إذا قبلت شروطنا اجتمعنا بكم وبهم (العثمانيين والمماليك) وعقدنا صلحًا، ولن نطالبكم بشيء»، والذى قتل منا فهو بمن قتل منكم». ولم يقبل العثمانيون وزعماء الثوار بالشروط. وأرجع الجبرتي هذا الإخفاق إلى غلبة الجهلاء على العقلاء، وعلو صيحة الفتنة على صوت الحكمة والعقل.

وهنا أئذّر كليبر العاصمة بالاستسلام، فلم يزدد الزعماء إلا إصرارًا على موقفهم، فأمر كليبر بالهجوم العام على سائر أنحاء القاهرة، والضرب بالمدفعية، وإشعال النيران فى البيوت والمتاجر والوكالات، ودفنت أسر تحت الأنقاض أو احترقت.

واستأنف علماء الأزهر مساعيهم بعد أن حاقت بالثوار الهوائل، وانتهت مفاوضات التسليم فى ٢٦ من ذى القعدة ١٢١٤هـ/ ٢١ إبريل ١٨٠٠م،

وتعهد العثمانيون والمماليك بالجلء عن القاهرة فى أربعة أيام حاملين أسلحتهم خلا المدافع ، وأن يواصلوا الجلء حتى حدود سورية ، وفى المقابل تعهد كليبر بالعفو التام عن جميع الثوار المصريين بشرط ألا يغادر أحد منهم مصر للحاق بالعثمانيين.

أقام كليبر عرضاً عسكرياً كما أقام الزينات ابتهاجاً بالانتصار، وأولم للمشايخ، وطلب إليهم أن يقابلوه. واستقبلهم استقبالا عاصفاً، واتهمهم بأنهم يفضلون العثمانيين والمماليك على الفرنسيين، وهددهم بالقتل وحرقت بلدهم وسبى حريمهم وأولادهم، ودافعوا هم عن أنفسهم بأنهم نصحوا للثوار بالإخلاد إلى السكينة، وتوسطوا فى إبرام الاتفاق، وبأن الفرنسيين أذاعوا على المصريين معاهدة العريش، التى نصت على جلء الفرنسيين، وأن البلاد والأموال صارت للعثمانيين. وأنهى كليبر المقابلة بقوله: إن الفرنسيين يصدقون الناس وعودهم، ولهذا فلن ينقضوا الأمان الذى أعطوه، لكنه يفرض ١٢ مليون فرنك غرامة حربية على أهل القاهرة ١١١ وخص علماء الأزهر وعلى رأسهم الشيخ السادات بنصيب كبير من هذه الغرامة. ومنع الشيوخ عن مغادرة المكان، وحيل بينهم وبين صلاة الجمعة، وكان العالم الذى لديه مدخرات يهب إلى ذويه لإحضار قيمة الغرامة، محاطاً بجند مدججى السلاح، أما غير القادر مادياً فلبث معتقلاً تمتهن كرامته.

أما الشيخ السادات فقد أضيفت إلى غرامته غرامة الشيخ العنانى الهارب!. وسيق الشيخ إلى معتقله بالقلعة، وكان هذا الشيخ الطاعن فى السن ينام على القراب، ويتوسد الحجارة، وأمر كليبر بضربه خمس عشرة مرة بالعصا فى الصباح، ومثلها فى المساء من كل يوم. وأحضر لهم تسعة آلاف ريال معاملة، ثم قوموا ما وجدوه من المصاغ والفضيات والفراوى والملابس وسوى ذلك بأبخس

الأثمان، وهو لا يترك إلى حريمه. وظلوا على ضربهم إياه، وطلبوا زوجته وابنه فلم يجدوهما، فأحضروا تابعه، وجعلوا يضربونه حتى عاين الموت، فدل على مكانهما، فقبضوا عليهما، وحبسوا زوجته معه، وظلوا يضربونه بحضرتها، وهى تبكى وتولول، ثم تشفع المشايخ الشرقاوى والفيومى والمهدى وغيرهم حتى نقلوها إلى بيت الشيخ الفيومى، وظل الشيخ على حاله.

وقد انتقد بونابرت الإسراف فى تعذيب الشيخ السادات وإهانتته، وأنهم تناسوا أنه ينتمى إلى الأسرة الشريفة، وتغافلوا عن مركزه الممتاز، فكان لهذا صدى أليم فى نفوس الشعب عامة، والأزهر خاصة، وكان سبباً غير مباشر فى قتل كليبر.

واعتقل الشيخ السادات للمرة الرابعة فى أوائل مارس ١٨٠١ عقب وصول الحملة الإنجليزية على مصر بقيادة أدميرال لورد كايت، خوفاً من استغلاله للموقف وتأليب الجماهير. وتوفى ابنه وهو معتقل، فلم يفرج عنه، بل سمحوا له فقط بالاشتراك فى جنازته. ونقل الشيخ إلى مسجد سارية فى القلعة، فوجد الشيخ الشرقاوى شيخ الأزهر، ورئيس ديوان القاهرة، ومعه المشايخ المهدى والفيومى والصاوى معتقلين، ثم لحق بهم الشيخ الأمير! ولبثوا فى المعتقل مائة يوم!!

وعندما اغتيل كليبر فى ١٤ يونيو ١٨٠٠ فتش الفرنسيون الأزهر، إذ ثبت من التحقيق أن سليمان الحلبي قاتل كليبر كان طالباً بالأزهر ثلاث سنين، وسافر إلى موطنه غزة، ثم عاد ونزل بنفس رواق الشوام نحواً من ثلاثين يوماً قبل قتله كليبر، وأنه أفضى بما صح عليه عزمه إلى أربعة من الطلاب. وحاول التحقيق أن يتصيد الأدلة والقرائن على معرفة الشيخين الشرقاوى والعريشى المسبقة بالجريمة، لكن دون جدوى. لكن الفرنسيين

باتوا واثقين بأن الأزهر هو البيئة الصالحة لتدبير المؤامرات والاعتقالات لهم، مما حدا بالجنرال مينو خليفة كليبر على إجراءات استفزازية في الجامع مثل الحفر فيه بحجة البحث عن أسلحة، والأمر بالألبان يبيت به أحد من الغرباء، وإخراج الطلاب الشوام والعثمانيين منه. ورأى الشيخ الشرقاوى أنه من الأفضل فى مثل هذه الظروف أن يغلق الجامع الأزهر، مما ترتب عليه إيقاف الدراسة وتعطيل الصلاة، فذهب المشايخ الشرقاوى والمهدى والصاوى إلى مينو، وطلبوا السماح بإغلاق الجامع وأبانوا عن وجهة نظرهم، وكان هذا موافقاً لهوى الجنرال، فوافق. وأغلق كذلك جامع محمد بك أبى الذهب المواجه للجامع الأزهر، وأخرج من المدرسة القائمة فيه الطلاب الأتراك. وظل الأزهر مغلقاً زهاء عام.

وفى النهاية فإننا نقول إن أغلب علماء الأزهر المتعاونين مع الفرنسيين كانوا مضطرين إلى هذا التعاون، وإن رغمت أنوفهم، فلم يكونوا يرون فيهم إلا مغتصبين أجانب، ظاهرهم المسيحية، وباطنهم الإلحاد، زد على هذا طبائعهم الإباحية. أما عن الديوان الذى لم يكن له أية سلطة فعلية فكانوا يشعرون بالخرج من عضويته.

وكان الضباط الفرنسيون والجنود غير راضين عن سياسة نابليون المتسامحة مع الشيخ السادات، ويصفون الشيوخ بأنهم «أس البلاء»، وأنهم «عواجيز منافقون» وآية ذلك أنهم لم يخبروا نابليون بمنشورات السلطان العثمانى وأحمد باشا الجزائر، وإبراهيم بك قبيل ثورة القاهرة الأولى، كذلك ابتهاجهم بقتل قائد القوات الفرنسية فى أبى قير حين هاجمت حملة عثمانية البلدة فى ١٤ يوليو ١٧٩٩، وأنهم كانوا يطلبون إلى الصدر الأعظم أن يوضح للسلطان أنهم مضطرون إلى مداراة الفرنسيين، لكنهم معه قلباً وقالباً، وأرسل

بوسيلج الذى عينه نابليون لمراقبة المشايخ إليه فقال إن معظمهم خونة أو متعصبون. أما مينو فقال إنهم كانوا يتجاوزون اختصاصاتهم ويسيطرون استغلال سلطاتهم، ويصطدمون كثيراً برؤساء الشرطة من أجل إطلاق سراح مذبذب مسلم، ويعمدون إلى تخفيض الضرائب المقررة على مشايخ البلاد. وفى كل مناسبة كانت تبدو فيهم روح تتسم بالعداء للفرنسيين. وفى الحق لقد قابل العلماء انتكاسة العثمانيين فى موقعة أبى قير البرية فى ٢٥ يوليو ١٧٩٩ بوجوم شديد. ووقف نابليون على حقيقة مشاعر العلماء، كما أوضحها له بوسيلج فى تقاريره. وواجههم بذلك عند حضورهم للسلام عليه، كما يقضى بذلك الواجب على أعضاء الديوان. وخص الشيخين المهدي- الذى كان يصانعه! - والصاوى بقدر أوفر من قوارص الكلم! وقال لهم إنه كان يظن أن المصريين يفرحون لانتصاره، ويتألمون لهزيمته، ولكنه لمس عكس ذلك تمامًا! وإنه قدم لهم كل مظاهر الحب، وإنه أكد لهم مرارًا أنه يحب النبى لأنه بطل صنديد، قاد غزوات حربية ناجحة، «وسوف يأتى اليوم الذى تنبشون فيه الأرض بحثًا عن عظام الفرنسيين، وتسقونها بدموعكم».

بقيت نقطة أخيرة نود أن نشير إليها، وهى أن الحملة الفرنسية لم تكن شرًا محضًا ذلك أنها حملت إلى مصر قدرًا من العلم التجريبي والمخترعات والآلات المبنية عليه كالمطبعة، كان بالنسبة لعلمائنا شيئًا عجبًا. صحيح أن العهد لم يكن قد بعد بنا كثيرًا عن الشيخ أحمد الدمنهورى الذى ألف فى الكيمياء والجيولوجيا والطب والهندسة، وأضرابه، لكن ما أتت به الحملة الفرنسية كان جديدًا. ويحدثنا الجبرتى واصفًا أجهزة العلوم الطبيعية وتجربها فيقول فى معمل الكيمياء: «ومن أغرب ما رأيته فى هذا المكان (يقصد بذلك المجمع العلمى بمنزل حسن كاشف) أن بعض المتقيدين لذلك

أخذ زجاجة من الزجاجات الموضوع فيها بعض المياه المستخرجة ، فصب
منها شيئاً في كأس ثم صب عليها شيئاً من زجاجة أخرى ، فعلا الماء ان
وصعد منه دخان بلون .. حتى انقطع وجف ما في الكأس ، وصار حجراً
أصفر ، فغلبه على البرجات حجراً يابساً أخذناه بأيدينا ونظرناه...».

الأزهر فى عصر محمد على

بعد سلسلة من الولاة الذين تولوا مصر، وآخرهم على برغل باشا الذى قتل، تم اتفاق بين محمد على قائد الجنود الألبان فى مصر، وأحمد خورشيد باشا حاكم الإسكندرية على أن يتولى خورشيد ولاية مصر بفرمان مزور ينسبانه إلى السلطان. وأراد السلطان أولا أن يتولى أحمد باشا الجزار والى عكا ولاية مصر، لكن الجزار لقي ربه فجأة، فأقر السلطان سليم الثالث خورشيد باشا واليا على مصر. وأساء خورشيد باشا السيرة فى مصر، وكانت الخزائن خاوية، فاستقدم جنودا أشداء من الأكراد يقال لهم «الدلاة»، وهى كلمة كردية معناها المجانين، أو المتهورون إلى درجة الجنون، وفرض الضرائب الجزافية بالقسر والعنف.

وكان لجوء التجار وأرباب الحرف - كالمعتاد - إلى علماء الأزهر، وقام الأغا والوالى - أى المحافظ ورئيس الشرطة - بجولة يأمران التجار بفتح محالهم، وأرباب الحرف بمزاولة نشاطهم، دون أن يستجيب لهما أحد. وفى يوم ٢٩ مايو ١٨٠٤، غدت القاهرة كمرجل يغلى بالثورة، وصعد خورشيد باشا إلى قلعته، تحسبا لما قد تجيء به الأيام. واستنجد خورشيد باشا بعمر مكرم، وأرسل إليه يقول: إن الحكومة قررت إعفاء الفقراء من الضرائب ويرد عمر مكرم بأن التجار وأرباب الحرف يعتبرون فى عداد الفقراء بعد حالة الكساد التى أخذت بخراب الناس، فلا يجوز أن يتحملوا الإسهام فى مرتبات الجنود وتكاليف محاربة المماليك. ورابط الجنود الدلاة فى مصر القديمة ثم بدأوا يهاجمون البيوت ويرتكبون الفواحش والآثام والقتل والسلب والنهب بعد أن

تأخرت مرتباتهم ثلاثة أشهر. وهنا تدخل علماء الأزهر وطلبوا إلى الطلاب أن يذيعوا في الناس أنباء هذه الفواحش. وتهيج الناس، وأغلقت الحوانيت، وطلبوا السماح لهم بالانقضاء على الجنود في مصر القديمة. وحاول خورشيد أن يتفادى تفاقم الأمر، فبعث بوكيله ومعه قوة من الجند إلى الجامع الأزهر، لكنهم قوبلوا ببوابل من الطوب من أسطح المنازل فعادوا أدراجهم، واحتج علماء الأزهر لدى خورشيد في القلعة على ما يمارسه هؤلاء المجرمون المسمون بالدلاة، فأصدر إليهم أمره بالهدوء فلم يمتثلوا. وخاطبوه مرة ثانية فمأطلم بقوله إنهم مسافرون بعد ثلاثة أيام. وقرر المشايخ وقف الدراسة في الجامع الأزهر صباح الخميس ٢ مايو ١٨٠٥. وأرسل خورشيد وكيله إلى الجامع الأزهر فلم يجد أحدا، فذهب إلى دار الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الأزهر، وعقد اجتماعا شهدته العلماء ونقيب الأشراف عمر مكرم، فاشتروا عليه أن يطهر القاهرة من الدلاة في ثلاثة أيام. وعلى الرغم من الهدنة ظلت الحوانيت مغلقة والدراسة بالأزهر معطلة. لكن خورشيد بحماقته زاد الموقف اشتعالا بفرض ضرائب جديدة لدفع مرتبات الجند! واتفق العلماء على اختصام الباشا في مجلس شرعى يرأسه القاضى، وأعلنوا مندوبى الباشا أن أحدا لن يدفع الضرائب التى قررها الباشا، وأنهم لن يعترفوا به كوال إلا أن يعيد الاستقرار إلى البلاد، ويكف أيدى الدلاة المجرمين، ويمنع دخول الجنود إلى القاهرة حاملى سلاحهم، وضرورة انتقالهم إلى الجزيرة، وأن يعيد المواصلات بين القاهرة والوجه القبلى، وألا يفرض ضرائب إلا بموافقة علماء الأزهر، وأن يخصص جزيرة الروضة لإنشاء المحال والحوانيت للترفيه عن الجنود. وفى الحق كان موقف خورشيد باشا حرجا، فلم يكن لديه الأموال ليدفع للجنود مرتباتهم، وكان الأمير المملوك محمد بك الألفى يرباط بالمنصورية، مما يبعث على الشك

فى نواياه، وتناثرت الشائعات بأن محمد على قد اتفق والمماليك على الإطاحة بخورشيد، وأنه يعمل جاهداً على كسب ود علماء الأزهر وتأييدهم. وطلب خورشيد أن يحضر القاضى مع العلماء إليه فى القلعة، لكن حضر إليهم من أبلغهم أنه أعد لهم من يغتالهم فى الطريق، ويتعلل بعدها بأن الأوباش فعلوها من تلقاء أنفسهم، فلم يذهب إليه أحد! وبالتالى رفض هو مطالبهم جملة وتفصيلاً! وهنا اتفق العلماء على عزل خورشيد وجاهرُوا بتولية محمد على وتعالى هتاف الجماهير فى ١٣ مايو ١٨٠٥، وكانت بالطبع تولية بالنيابة، حتى يصدر السلطان فرماناً بتثبيتته. وتظاهر محمد على أولاً بالاعتذار ثم قبل! ويرسم الجبرتى صورة لما كان يتم من اجتماعات بين عمر مكرم ومحمد على فى غسق الليل، أنه تعهد لعمر مكرم أن يعدل ويقيم الأحكام والشرائع، ولا يبرم أمراً إلا بعد مشورة العلماء، وأنه إذا خالف عن ذلك عزله، وهم قادرون على ذلك، وعقد الإيمان، ودعا عمر مكرم العلماء إلى بيت محمد على، وقام هو والشيخ الشرقاوى شيخ الأزهر بالباسه كسوة التشرىفة، وهى شارة الحكم. ويضيق المقام هنا عن ذكر تفصيل ما حدث من تحدى خورشيد، واتخاذهِ وسائل عسكرية، وقوله «إنه ولى من طرف السلطنة فلا يعزل بأمر الفلاحين»، وفشلت وسائل علماء الأزهر السلمية فى احتواء الموقف، ثم كيف وصلت بارجة بحرية عثمانية إلى الإسكندرية لتعيين محمد على والياً على سالونيك. وكان عمر مكرم خصماً شريفاً فاستضاف خورشيد فى داره رفقا عليه من بطش الجماهير، وفى نفس الوقت كان حريصاً على الشعب من انتقام الجنود فأطلق المنادين حتى يتوخى الناس الحذر، «فإن القوم لا أمان لهم».

لكن فى ٣ يونيو سنة ١٨٠٦ أصدر السلطان سليم الثالث فرماناً بنقل محمد على من مصر إلى ولاية سالونيك، كما أصدر فرماناً آخر بالعفو عن

الأمراء المماليك، والسماح لهم باسترجاع نفوذهم فى مصر بزعامة محمد بك الألفى، وتعيينه شيخا للبلد، وفرمانا ثالثا بنقل موسى باشا والى سالونيك واليا على مصر. وأمر السلطان بإرسال أسطول من اثنتى عشرة قطعة للإشراف على نقل السلطة فى مصر (١)، واشترط أن يكون علماء الأزهر ضامين لأن تسير الأمور أحسن سير. لكن محمد على قال: «إنى قد استحوذت على مصر بحد السيف ولن أسلمها إلا بحد السيف!» وصرح بأنه يعرف أسلوب التعامل مع العثمانيين وهو رشوتهم!! وأنه لا يخشى إلا تدخل الإنجليز، وعندئذ سيطلب الفرنسيين ويسلمهم مصر!!

واتجه إلى الاستعانة بعلماء الأزهر. ثم وصل الأسطول العثمانى إلى الإسكندرية، وصعد الشيخ محمد المسيرى كبير علماء الإسكندرية فى وفد من العلماء إلى بارجة القيادة للسلام على القبطان صالح باشا، وطلب القبطان إلى المسيرى أن يكتب إلى علماء الأزهر بالقاهرة للتعاون مع الوالى الجديد، وآثر المسيرى الحيلة، فعهد إلى زوج ابنته الشيخ إبراهيم عبد الله أن يرسل خطاب القبطان إلى السيد عمر مكرم. فيطلب إلى الأهالى والعلماء حمل السلاح فى وجه محمد على وجنوده الألبان إذا رفضوا الجلاء عن القاهرة بسلام، وأرسل القبطان إلى محمد على يبلغه بالفرمانات، لكنه أخذ يتمحل المعاذير، فعليه أولا أن يدفع رواتب الجند المتأخرة، وموارد الحكومة لا تحتل هذا فى الوقت الراهن، وأخذ يجتمع مع السيد عمر مكرم والعلماء ورؤساء الجند، ولما استوثق من مواقفهم شرع يجمع الحدادين والنجارين لعمل المدافع والقنابل والعربات، واستولى على الأخشاب من الأسواق، وطلب قوة من فرسان الدلاة من الشام، ونقل المواد التموينية إلى القلعة خوف الحصار. وطلب إلى السيد عمر مكرم والعلماء أن يكتبوا مذكرة إلى السلطان يرجون فيها الإبقاء على

محمد على استنادا إلى أن الأمراء المماليك لا يركن إليهم، وأنهم سيعيثون في الأرض فسادا. وهنا بعث صالح باشا إلى العلماء برسائل يطلب إليهم الضغط على محمد على لتنفيذ أوامر السلطان، لكنهم يجتمعون ويركبون إلى محمد على فيسألهم هل وصلت إليهم رسائل صالح باشا وعن رأيهم، فيرد الشيخ الشرقاوى شيخ الأزهر: «ليس لنا رأى والرأى ما تراه، ونحن نجمع على رأيك!!!». فيعقب محمد على. «فى غد أبعث إليكم صورة تكتبونها فى رد الجواب». ويرسل صورة مذكرة يرسلها عمر مكرم وعلماء الأزهر إلى صالح باشا يلتمسون فيها العاذير لبقاء محمد على، وفيها أن الجنود قد لا يطيعون أوامر الخروج، بل وقد يرتكبون الآثام، فيرد صالح باشا فى ٢١ يوليو ١٨٠٦ بأنه لا يقبل هذه الأعذار. وحاول محمد على توسيع شقة الخلاف بين محمد بك الألفى الذى يحاصر دمنهور، وبين سائر المماليك بوسائله الملتوية، وكان القبطان يعلق آمالا كبيرا على جبهة المماليك المتحدة ضد محمد على. ووصل موسى باشا إلى الإسكندرية فى قوة ضئيلة، مسلحة تسليحا رديئا، زد على هذا أن محمد على بذل الأموال فى استانبول ولصالح باشا المعروف بنهمه للمال! وتراجع الباب العالى وبعث يقول إن الحكومة قد أصبحت أكثر تنورا بشأن حقيقة الموقف فى مصر، وأنها تترك للقبطان الحرية فى تعديل أو سحب القرارات الصادرة فى ٣ يونيو ١٨٠٦ (!) والحق أن موقف الباب العالى كان حرجا فقد اتضح عجز الألفى بك عما تعهد به، وكذلك صالح باشا عن تنحية محمد على، لقلة القوات تحت إمرتهما، وتناحر المماليك. زد على هذا تدهور علاقة الدولة العثمانية مع روسيا، وخوفها من تعرضها لعمل عسكري منها. واشترط صالح باشا حتى يقر محمد على واليا على مصر أن يكتب علماء الأزهر مذكرة جديدة ثالثة يكررون فيها مطالبهم السابقة، وأن

يدفع محمد على عشرين ألف جنيه، وأن يبقى إبراهيم بك ابنه رهينة فى استانبول حتى يتم الدفع.

ومن المفارقات أن محمد على أصدر قراراً بتحديد إقامة الشيخ الشرقاوى شيخ الأزهر فى داره، لا يفارقها ولو إلى صلاة الجمعة!! ولربما وشى به أحد عند محمد على أو قال إنه لم يكن من المتحمسين لكتابة المذكرة الثالثة وتناسى محمد على كل ما أسداه إليه، صفة الجحود التى نلمسها فيه واضحة. وأصدر قراراً آخر بتقرير دفع أربعة وعشرين ألف جنيه كسلفة - لم ترد! - على البلاد والقرى والتجار والأقباط ونصارى الأروام والشوام ومساكين الناس، ونساء الأعيان والملتزمين وغيرهم.

وفى مساء الأحد ٢١ سبتمبر ١٨٠٦م وصل إلى ساحل بولاق وكيل صالح باشا يحمل تبليغا مشروطا لبقاء محمد على حاكما لمصر، وأعد له محمد على استقبالا حافلا شارك فيه ابنه إبراهيم.

وفى ٢٩ أكتوبر وصل إلى القاهرة مندوب السلطان واتجه إلى محمد على بالأزبكية، وقرئ فى الاجتماع فرمانان أولهما يتضمن «تقرير الباشا على ولاية مصر بقبول شفاعة أهل البلد، والمنشايخ والأشراف»، والثانى ينص على «إجراء لوازم الحرمين وطلوع الحج، وإرسال غلال الحرمين، والوصية بالرعية، وتسهيل غلال قدرها ستة آلاف أردب، وتسفيرها على طريق الشام، معونة للعساكر المتوجهين إلى الحجاز، وعدم التعرض للأمراء المصريين وراحتهم وعدم محاربتهم لأنه تقدم العفو عنهم».

والحق أن محمد على نجح نجاحا بعيدا فى استمالة علماء الأزهر الذين آزره ولعبوا الدور الأساسى فى بقائه حاكما لمصر، لأسباب منها أنه وزع القرى التى كانت بحوزة الأمراء المماليك بعد طردهم من القاهرة، وأصبح

للعلماء حصص التزام تساهم فى المعيشة ، واستكثر لهم هذه الميزة بعد أن نادوا به واليا على مصر، كما أنهم تصوروا أنه لن ينكث عهده باستمرارهم فى مشاركته بتصريف أمور الحكم لصالح المسلمين، وخاصة ما تعلق بالضرائب أو القروض، التى لم يكن يعتزم أبدا ردها! وكانوا يتطلعون إلى حكومة يرأسها محمد على، لكن لها طابعها الإسلامى. زد على هذا طبيبتهم المتناهية التى بلغت- ربما- مبلغ السذاجة فى التعامل مع هذا الثعلب الغادرا

كان الخلاف بين محمد على وبين علماء الأزهر على مبدأ: فهم يرون أنهم الذين أتوا به واليا شريطة أن يرجع إليهم فى كبريات الأمور، لا يقطعها دونهم، وهو يرى أنه الحاكم، يرسى دعائم حكمه، بعيدا عن أى تدخل أو تهديد. وكان قد خرج من كل أزماته- أو أكثرها- فقد تخلص من نقله إلى سالونيك، وقد تم جلاء حملة فريزر الإنجليزية- التى سنتناولها فيما بعد- عن مصر، وتغلب على ما عرف بـ «أزمة تطويع الجند»، ثم إنه يملك جيشا قويا. وكان أول احتكاك بين محمد على وعلماء الأزهر حين لوح بتجريدهم من بعض امتيازاتهم المالية، حين فرض ضرائب قدرها أربعة فى المائة على كافة أنواع الحبوب والمأكولات. فلما تدخل العلماء، وقال الشيخ الشرقاوى: «ينبغى أن ترفقوا بالناس وترفعوا الظلم»، ثار محمد على، وأراد أن يتخلص من عمر مكرم، فكان لا يقابله إلا لما فى المناسبات الرسمية بصفته نقيبا للأشراف. ولم يدرك عمر مكرم فيما يبدو أبعاد الموقف الجديد، فمحمد على قد اجتاز أكثر أزماته فلم يعد بحاجة إليه فى جمع الضرائب، كما أنه غفل عن أن علماء الأزهر لحقدهم عليه لن يقفوا إلى جانبه إذا ما شجر النزاع بينه وبين الباشا. وأخطأ أيضا حين حاول أن ينقذ أفقا ضالاً مضلاً أدعى الصوفية هو سليمان البنهاوى من

قبضة محمد على ، فحاول أن يخدع موظفى الحكومة بإعطائهم معلومات غير صحيحة عن مكانه ، ابتغاء تصعيد الموقف وبالتالي إثارة المتاعب أمام حكومة الباشا.

وأراد محمد على إلى أن يوقع بين الزعامة الأزهرية وبين الجماهير ، فدعا إلى جلسة فى ٢٨ فبراير ١٨٠٨ حضرها ابنه إبراهيم وعمر مكرم نقيب الأشراف ومشايخ الأزهر والمعلم غالى ، وأشار إلى فرمان الرابع الذى حضره بيانجى بك مندوب السلطان من استانبول ، والخاص بإنفاذ حملة لمحاربة الوهابيين ، وطلب مائة وعشرين ألف جنيه . واضطرب الناس ، ثم اتفقوا على كتابة «عرضحال» يأخذه مندوب السلطان . ولم يعط محمد على المندوب وعدا صريحا بإنفاذ الحملة ، بل أعطاه الرد فى صورة «عرضحال» يحمل معنى التسوية . وبهذا نجح محمد على فى تغطية موقفه لأن العرضحال نطقه علماء الأزهر ومعهم عمر مكرم ، ومعنى هذا موافقتهم على ما جاء فيه مع المختصين بالشئون المالية فى الحكومة وهما الدفتردار والمعلم غالى ، ونجح ثانيا فى إيهام الجماهير بأنه عرض المسألة على الزعامة الأزهرية ولم يتخذ أفرادها خطوة تنفيذية لاستخلاص الحرمين الشريفين من الوهابيين ، ونجح ثالثا فى الاستناد إلى هذه الذرائع فمضى فى سياسته الضريبية الجائرة واستنزاح الأموال ، ونجح رابعا حين وقفت الزعامة الأزهرية موقفا سلبيا من سياسته الضريبية المتعسفة ، حين فرض ضرائب ابتكارية مثل كلفة الذخيرة ، وحين غير وزن نسبة المعادن الثمينة فى العملة الذهبية والفضية وحين احتكر تجارة التبغ مقلدا الحكومة الفرنسية .

وكان محمد على يلجأ إلى حيل غير كريمة ، فهو يدعى الحذب والاشفاق على الفقراء ويأمر التجار بتخفيض الأسعار إلى النصف لصالح الفقراء ، فلا

يمكنهم فيقبض عليهم، ولا يفرج عنهم إلا بعد أن يدفعوا مال «المصالحة». فإذا ما خرجوا أضافوا هذا المال إلى ثمن السلعة، أى إن الفقراء هم الذين يتحملون مال المصالحة! ولا يحرك محمد على ساكننا!!

كما استرعى نظره حياة المباشرين- وهم الأقباط أصحاب الحول والطول- المترفة، وسيق المعلم غالى والمعلم جرجس الجوهري، والمعلم جرجس الطويل وأخوه، وفلتاؤس وغيرهم فى حالة منكرة إلى معتقلات القلعة، وحوسبوا حساباً عسيراً، ولم يفرج عنهم إلا بعد أن دفعوا مبالغ ضخمة مصالحة على أنفسهم، وفى مقابل رضائهم عنهم.

وفى الحق فإن الزعامة الأزهرية تحركت جدياً بعد أن شرع محمد على فى ٢٨ يونيو ١٨٠٩ فى اتخاذ اجراءات تهدد أسباب حياتهم وحياة المسلمين. كان- أولاً- مشاركة محمد على للملتزمين، وكان بعض علماء الأزهر من الملتزمين- فى نصف الفائض، كما فرض ضرائب على أراضى الوسية، وكان الملتزمون يحتفظون بهذه الأراضى ويزرعها لهم الفلاحون المقيمون فى دائرة الالتزام.

وكان- ثانياً- الرزق الإحباسية، أى الأراضى الزراعية والعقارات المبنية التى حبست للإنفاق من إيرادها على المساجد والمدارس والتكايا وطلبة الأزهر واليتامى والأرامل، وغيرها من وجوه البر، وكانت معفاة من الضرائب، ولا يستطيع الوارث أن يتصرف فيها على أى نحو من الأنحاء. وبدأ محمد على يفرض عليها الضرائب، ثم استولى عليها دون أن يمس نظام الوقف، فيتولى هو تحصيل إيرادها والصرف منه فى الأوجه التى خصصها الواقف، ويضم الباقى إلى خزانة الحكومة. وكانت هذه الأرزاق الإحباسية مصدراً هاماً جداً من مصادر الإيراد لعلماء الأزهر.

بعد جملة تجاوزات وجه العلماء إلى السيد عمر مكرم فأتى ، واتفقوا على أن ينبذوا خلافاتهم الشخصية ، وعلى الامتناع تماماً عن الذهاب إليه ، وقرروا كتابة مذكرة ترسل إليه . وأعلن بعضهم أنهم يكتبون إلى الباب العالي إن لم يستجب الباشا لهم ، وأن يثيروا الشعب على هذا «الطاغية الجديد» ، وأن يخلعوه من العرش الذى أجلسوه عليه .

ووقف محمد على على ما دار فى مناقشاتهم ، فأرسل إليهم سكرتير الديوان الذى روى الباشا بأنه شاب جاهل مغرور متهور نزاع إلى الظلم وغشوم ، بعد أن حمل إليهم تحياته !! ونصح لهم بمخاطبته مشافهة ، فلربما حمله غروره إلى إضراره بهم ! لكنهم رفضوا قائلين إنهم بايعوه على العدل وليس على الظلم ، ووعدوا ألا يؤلبوا الشعب عليه ، فانصرف ومعه عريضتهم ، ووعد بالرد .

وبعد خمسة أيام ذهب الشيخان محمد المهدي ومحمد الدواخلى إلى محمد أفندى طبل ناظر المهمات العسكرية ثم عادا إلى عمر مكرم وأبلغاه أن محمد طبل نفى تماماً الضرائب الابتكارية ، وأنهم إذا ذهبوا إلى الباشا حصل المراد ! ورفض عمر مكرم وقال إنهم أحرار فى نقض العهد والأيمان ، وأعادا الكرة معه حتى أفلحا ، وطلبوا الشيخ محمد الأمير فاعتذر بالتوعد ، وصعدا مع سكرتير الديوان والمترجم إلى الباشا فى قلعته .

رحب الباشا بهما ، وأكد الدواخلى أنه حاضر عن نفسه وعن الشيخ الشرقاوى شيخ الأزهر . وقال الباشا إنه يرفض تماماً الاجتماعات العامة فى الأزهر وإثارة الأهلين ، لأنه لا طائل من ورائها ، ولأنها لا تخيفه ولا تزعجه ، ولأنها إذا حدثت فليس لديه إلا السيوف لقطع الرقاب !! وقال إن بعضهم تحدث فى الأزهر عن تحريك الثورة يوم أول يوليو ، ونفى المهدي

والدواخلى هذا تماماً. ثم جعل محمد على يلوم عمر مكرم بسبب تعنته وعدم حضوره!! وسأل محمد على عن سبب اجتماع ١ يوليو وعن أسماء العلماء الذين هاجموه، ثم انصرف الشيخان وأفضيا بجزء مما دار فى حوارهما مع الباشا إلى عمر مكرم وأضافا أنه وعد بإلغاء ضريبة التمغة على المصوغات الذهبية والفضية، كما وعد بتخفيض نصيبه من الفائض إلى الربع، كما أنكر الطلب بضرائب أطيان الأوسية والضريبة التى قررهما على إقليم البحيرة وانصرف الشيخان دون أن ينجحا فى ضمه إليهما.

ثم أوفد محمد على سكرتير الديوان مرة أخرى إلى عمر مكرم، مع الزعماء العلماء محاولين أن يستميلوه إلى مقابلة الباشا، وانفجر عمر مكرم مستنكراً، ومذكراً لهم بالعهد والقسم بالتضامن، وقال كلاماً نارياً، مثل «وكما أصدته على الحكم، فإنى قدير على إنزاله منه»!!

وتألف وفد من المشايخ الشرقاوى والمهدى والدواخلى والفيومى وأرسلوا إلى الشيخ الأمير فاعتذر ثانية بتوعكه، وقابلوا الباشا، وصرح لهم بأنه ينوى إلغاء ضرائب التمغة وضريبة الأطيان على الأراضى الأوسية، وتخفيض ضريبة الفائض إلى الربع. وثاب العلماء إلى عمر مكرم وأخبروه، فسألهم: وهل اقتنعتم؟! وقال إن لديه مستندات تثبت أنه شرع يجمع ضريبة الأوسية من مديرية البحيرة، فقال الزعماء إنهم أثاروا هذا مع الباشا فأنكره أولاً ثم اعترف به عندما أخبروه أن عمر مكرم لديه المستندات!! وبرر هذه الضريبة بأنها عقاب لأهل البحيرة لتدليسهم على موظفى الحكومة، فهم يقدمون معلومات مزورة. ورفض عمر مكرم تخفيض ضريبة الفائض إلى الربع، وأبى إلا إلغاؤها تماماً.

وتوهم محمد على أنه يستطيع أن يرشو عمر مكرم، فبعث إليه بنائبه يعرض عليه خمسة جنيهاً يتناولها فى كل يوم، وأن يقدم له عطاء

معجلاً آخر قدره ألف وخمسمائة جنيه ! ! وأعلن عمر مكرم أن مطلبه الوحيد إلغاء كافة الضرائب المستحدثة فوراً. ولم يكن محمد علي ليقبل بهذا لأنه كان بصدد مشروعات كبرى، وظن أن عمر مكرم يبغى مشاركته في الحكم، وهو مالم يمكنه أن يقبله، فقد جبل على الاستئثار، وتطلع إلى حكم أسرته لمصر.

وأوفدت حكومة إستانبول رسولاً يطلب عشرين ألف جنيه كانت متبقية على مصر من المبلغ المقرر أثناء أزمة سالونيك، وأراد محمد علي التنصل من الدفع، فعقد اجتماعاً حضره الزعماء العلماء خلا عمر مكرم، ووضعت في الاجتماع مذكرة مليئة بالأكاذيب، وادعى أن الخزانة فارغة نتيجة اعتمادات مالية لمشروعات مثل سد الفرعونية، وأن ضريبة الأتبان قد انخفضت نتيجة انخفاض الفيضان. ولم يوقع أغلب العلماء على المذكرة. وحمل المندوب المذكرة إلى عمر مكرم لتوقيعها بصفته نقيب الأشراف، فلم يمتنع فحسب، بل اتهم محمد علي بالاختلاس والتزوير، وقال إنه جمع من البلاد أضعافاً مضاعفة لما صرفه على سد الفرعونية، وما عدا ذلك فكله كذب !

واستشاط محمد علي غضباً، وأرسل المذكرة بدون توقيع عمر مكرم، لكنه طلب مقابله، فاشتراط عمر مكرم أن يلغى محمد علي فوراً جميع الضرائب المستحدثة. ولما ألح محمد علي في التراسل اشتراط عمر مكرم أن يكون الاجتماع في منزل الشيخ السادات. لتكون المقابلة على سواء، فعقب محمد علي: «إنه بلغ به أن يزدرينى ويرذلنى، ويأمرنى بالنزول من محل حكى إلى بيوت الناس!»، واعتزم الثأر. ونزل الباشا إلى دار ابنه إبراهيم بالأزبكية وطلب القاضى والشيخ السادات والشيخ الشرقاوى وسائر العلماء المتصدرين لعقد مجلس شرع، وأرسل مندوبين إلى عمر مكرم

أحدهما من طرف الباشا والآخر من طرف القاضي ، وأدرك عمر مكرم عبث الذهاب ، فاعتذر بأنه شرب دواء وليس بمكنته الحضور. وأثبت القاضي امتناع عمر مكرم ، وألبس محمد على الشيخ السادات خلعة نقابة الأشراف. وأصدر في التوفريماناً بنفى عمر مكرم إلى دمياط. وأظهر بعض المشايخ العطف على عمر مكرم فرجوا الباشا أن يمهلـه ثلاثة أيام فقبل ثم سألوه أن ينفى إلى أسـيوط مسقط رأسه فأبى. وطلب عمر مكرم أن يكون النفى إلى بلد لا يكون تحت حكمه ، ورفض الباشا. وهنا بدت لمسة إنسانية من السيد محمد المحروقي ابن كبير التجار فذهب إلى محمد على وأخبره أن عمر مكرم قد أقامه وكيلاً على أهله وكل متعلقاته «فأجازه بذلك ، وقال هو آمن من كل شيء» ، وأنا لم أزل أرى خاطره ، ولا أخونه» ، كما ذكر الجبرتي ، وحدد أول رجب ١٢٢٤ هـ / ١٢ أغسطس ١٨٠٩ موعداً لترحيله إلى دمياط.

ومن المؤسف أن الجماهير كانت سلبية إلى حد بعيد ! صحيح أنهم اغتموا وبكوا ، لكنهم لم يتحركوا إلى ثورة أو انتفاضة. ذلك أن صورة هذه الزعامة كانت اهتزت في أذهانهم.

وخشى محمد على أن يرفع عمر مكرم التماساً للباب العالي ، فقرر إرسال «عرضحال» إلى استانبول ، يبرر فيه تصرفاته ، وأمر بعض المقربين منه بتنميـقه ، فحشوه بالكاذيب ، فقرروا أن عمر مكرم قد أدرج في سجلات الأشراف أقباطاً ويهوداً قد أسلموا !! وأنه استبعد أشرافاً حقيقيين من السجلات ، ومنعهم عن صرف مستحققاتهم من الأوقاف. بل إنه أدرج في السجلات بعض أشرار الناس ، وأنه أغرى العماليك باستدراج على باشا الجزائرلى الوالى العثمانى من الإسكندرية وقتله فى صحراء الشرقية ، وأنه

تقاضى رشا من محمد بك الألفى قبل وفاته لتمكينه من احتلال القاهرة أثناء ولاية خورشيد باشا، وأنه تواطأ مع المعاليك ليدخلوا القاهرة على غرة يوم الاحتفال بوفاء النيل، كما أنه كان يسعى لتدبير انقلاب على محمد على ليولى أحداً سواه، وأنه قام باتصالات سياسية عرضت أمن الدولة للخطر، إذ تخابر مع أعداء الدولة أثناء حملة فريزر على مصر، وأنه كوّن عصابات من أهل الصعيد من المغاربة والعامة ليكونوا عدته، وانتهوا إلى أنه سبب خراب مصر وإثارة الفتنة!!

ولعلنا نذكر شيئاً عن الشيخ المهدي فهو من أسرة قاهرية، وكان أبوه من الكتاب الحاسبين اسمه فضل الله، فلما بلغ الثالثة عشرة ودخل الأزهر، ومازال به حتى أتقن العلوم الإسلامية، وتتلمذ للشيخ الحفناوى الكبير، ثم لازم كبار المشايخ كالشيخ الدردير، حتى صار من العلماء الموثوق بهم، فتصدر للتدريس، وكان أكثر المصريين ترقباً للفرنسيين عندما غزوا مصر. وحكى العالم مارسل الذى صحب الحملة أنه كان يكثر من زيارته، ويصفه بأنه عميق الفكر، حسن الفكاهة، طيب القلب.

وتطلع المهدي إلى منصب شيخ الجامع الأزهر وترك الباشا الاختيار للمشايخ على أن يكون المختار «شخصاً خالياً من الأغراض». وكان هناك مرشحان: الشيخ الشنوانى والشيخ المهدي ومرشحون آخرون. وجمع كبير القضاة- بناء على أمر محمد على- علماء الأزهر للاختيار.

وتغيب الشنوانى فيمن تغيبوا عن الاجتماع، وسأل القاضي عنهم، ف قيل إن الشنوانى اختفى فى مصر القديمة من ثلاثة أيام خلت وترك عند أهله ورقة. وأمر القاضي بالورقة فإذا بها اعتذار الشنوانى من قبوله منصب شيخ الأزهر، وتنازله للشيخ الهيثمى. واعترض الحاضرون لأنه لم يعين شيخاً

حتى يتنازل، وقالوا لا يكون شيخاً إلا من يدرس العلوم ويفيد الطلبة، وكان أنصار المهدي أكثر عدداً وأعلى صوتاً، وأحدثوا هرجاً ومرجاً، فاختير المهدي شيخاً للأزهر، وتلقى التهاني، وشربوا «الشربات». وبعد ثلاثة أيام أصدر محمد علي قراراً بتعيين الشيخ محمد الشنواني شيخاً للأزهر!!

أما الشيخ محمد أبو الأنوار السادات فقد عينه محمد علي نقيباً للأشراف خلفاً للسيد عمر مكرم كما ذكرنا- ويبدو أن الأمر كان متفقاً عليه من قبل، الذي كان أحضر معه خلعة النقابة. وكان يصرح بأن نقابة الأشراف محصورة في أسرته. وعلى الرغم من ذلك فقد ذكر الجبرتي نزعتة الإسلامية العميقة، ومواقفه النبيلة المتمثلة في شجاعته في مواجهة الأميرين إبراهيم بك ومراد بك، ودوره في ثورتى القاهرة الأولى والثانية، واعتقاله أربع مرات في القلعة.

أما محمد علي فقد أبدى رأيه فيه بصراحة جارحة بعد وفاته. أمر بالتحفظ على دار الشيخ، فاقتحمت قوة عسكرية داره يصحبها عدد من موظفى بيت المال، ووضعوا الأختام على خزائنه وحجراته، وألقوا القبض على كاتب حساباته، وعلى أحد سعاة النقابة. وذهب إليه العلماء وتحدثوا معه في رفع التحفظ، فلم تجر العادة بالختم على أماكن الأشياء. لكنه ادعى كذباً بقوله إن المتوفى كان طماعاً وجماعاً للمال.

ولم يحترم محمد علي وصية الشيخ السادات بأن يخلفه ابن أخيه الشيخ أحمد يوسف في نظارة أوقاف المشهد الحسينى ومشيخة السادات ونظارة الأوقاف، فاستبقى فقط مشيخة السادات فى ابن أخيه، وقلد السيد المحروقى نظارة أوقاف المشهد الحسينى، وعين الشيخ محمد الدواخلى نقيباً للأشراف.

أما الشيخ محمد الدواخلى فقد بدأ حياته على عادة العصر بالتعلم فى الأزهر، ثم لازم كبار العلماء، واختص بالشيخ الشرقاوى إلى أن أصبح مؤهلاً للتدريس. ولما وطئ الفرنسيون أرض مصر لم يظهروا له إلا الود، وأقبلوا عليه. وصار شيخه الشرقاوى رئيساً للديوان، فزاد الود بينهما. لكنه أصبح يتجسس على الفرنسيين فى آخر أيامهم، ويرسلها إلى السيد أحمد المحرقى الذى كان مهاجراً مع السيد عمر مكرم وملازماً للجيش التركى بالشام! فلما جلا الفرنسيون عن أرض مصر قدمه المحرقى إلى القائد التركى يوسف باشا، وأعلى من ذكره عند الدولة، وأصبح من الظاهرين فى الحركات السياسية.

لكن لم يكد يمر عليه أربعة عشر شهراً فى وضعه الجديد، حتى فجع فى ابنه، ولم يكن له من الأولاد الذكور سواه، فاهتز أشد اهتزاز، وجعل يتفوه بعبارات أنكرها عليه الناس، وبنى لابنه مقاماً وأقام مقصورة. وضاق الباشا به ذرعاً، وخاصة عندما أكثر من تعرضه للقاضى فى أحكامه، فعرض على السيد المحرقى نقابة الأشراف، فاعتذر واقترح إسنادها إلى الشيخ البكرى. وتم ذلك عقب اجتماع لم يدع إليه الدواخلى. وعقب الاجتماع أمر الباشا بنفيه إلى دسوق.

وقضى الدواخلى شهراً بمنفاه، ثم نقل بشفاعة السيد المحرقى إلى المحلة الكبرى، وجعل يكتب إلى المحرقى متوسلاً إليه أن يتدخل لإصدار قرار بالعفو عنه، متعللاً بأنه يريد أداء فريضة الحج، وأحياناً باشتداد وطأة المرض عليه، ورغبته فى أن يموت بين أهله، ولم يستجب محمد على لتوسلاته، إلى أن قضى نحبه بمنفاه.

أما الشيخ عبد الله الشرقاوى فقد تلقى العلم فى رحاب الأزهر على صدور الشيوخ، ونشأ فى شظف من العيش. وكان فى مطلع حياته يحضر المآتم

ولياالى الجمعة والإنشاد الدينى فى بيوت الكبراء. ثم عرفه الناس واشتهر أمره وواصله بعض التجار الشوام بالهدايا وأموال الزكاة، ثم اشتغل بالتدريس فى الأزهر ومدرسة السنانية والمدرسة الطيبرسية، وأفتى فى المذهب الشافعى. وتميز فى الإلقاء والكتابة عن علم متجر، وراجت حاله، فاشتري داراً، وترك الذهاب إلى البيوت إلا فيما ندر. وبتقلده مشيخة الأزهر زاد فى تكبير عمامته! ومن حسناته أنه قاد الانتفاضة الشعبية الهائلة فى ١٧ يوليو ١٧٩٥ ضد إبراهيم بك ومراد بك حين أسرف محمد بك الألفى فى فرض ضرائب جزافية على إحدى قرى بلبيس، وأمر بإغلاق الجامع الأزهر، وكان نتيجة الانتفاضة صدور وثيقة سياسية هامة، كما أنشأ- وإن كان بطريقة تعسفية- رواق الشرقاوية بالجامع الأزهر.

وكان من أبرز الشخصيات المصرية إبان الحملة الفرنسية، فقد كان رئيس ديوان القاهرة، ثم رئيس الديوانين العمومى والخصوصى، إلى رئاسته للجامع الأزهر، وتعددت موارد إيراداته من مرتبه، ومما كان يحصله من القضايا والشفاعات، فاشتري الحوانيت والخانات والحمامات وداراً بمنطقة الأزهر، وعهد إلى زوجته بإدارة أملاكه وأمواله. وفى ثورة القاهرة الأولى تدخل لتلطيف الجو السياسى الملتهب، ونجح فى إجلاء الفرنسيين عن الجامع الأزهر.

وكان أحد اثنين ألبسا محمد على خلعة الولاية، وكان أحد الموقعين على العرائض الثلاث التى كتبها بعض العلماء إبان أزمة سالونيك، وأقر السياسة الضريبية التى انتهجها محمد على، ووقف إلى جانبه وأحسن الظن به. واشترك فى التوقيع على المذكرة التى وضعها عمر مكرم وعلماء الأزهر بأمر محمد على لتبرير تأخره فى إرسال الحملة على الوهابيين. وعندما عزم الباشا

على التخلص من عمر مكرم كان الشيخ يراوح بين الموافقة الصريحة والتردد !
فقد تخلف عن حضور اجتماعات المؤامرة أولاً ، ثم أناب عنه ، ثم حضرها
مرات . ولكن كل هذا لم يكن كافياً للبasha ، بل أحفظ عليه ! وحدد مدة إقامته
فى داره ، لا يفارقها ولو إلى صلاة الجمعة !

ولما بدت خسة محمد على فى مذبحة الممالك وغدره ، عقد الشرقاوى
اجتماعاً بالجامع الأزهر ، وتقرر فى الاجتماع الذهاب إلى محمد على
«لملاقاته والسلام عليه والتهنئة بالظفر» !! !

ولما علم محمد على بنيتهم ، وكان يطوف بالقاهرة لإيقاف عمليات السلب
والنهب واقتحام البيوت وهتك الأعراض بعد المذبحة ، قال أنا أذهب إليهم ،
وسار إلى بيت الشرقاوى وجلس عنده ساعة .

ونروى حادثة تدل على قدر الشيخ الشرقاوى عند محمد على : التجأ اثنان
من الكشاف الممالك إلى بيت الشرقاوى ، وتشفع فيهما الشيخ لدى البasha
حتى يمنحهما الأمان ولا يقتلهم . وقال له : «لا تفصح شيبتي يا ولدى ،
واقبل شفاعتى وأعطهما محرمة الأمان» .

وأظهر البasha موافقته ، ووعد بأن يرسل عند عودته كتاباً يؤمنهما .
وانصرف من دار الشرقاوى ، ولما صعد إلى القلعة أرسل خطاباً يطلبهما .
وأحس الرجلان غدرًا ، وأفصحا للشيخ عن مخاوفهما ، واستبعد الشيخ الغدر ،
وقال : «لا يصح ذلك ولا يكون . كيف أنه يأخذكم من بيتى . ويقتلكم بعد أن
قبل شفاعتى ؟ !» فذهبا مع الرسول إلى القلعة حيث قتلهم !! !

ولم يكن إبراهيم بن محمد على أكثر احتراماً للعلماء . ذهب إليه بعض العلماء
من الصف الثانى - بعد أن انتهى الصف الأول بين ميست أو منف ! - ليهنئوه
بسلامة العودة من الحجاز بعد انتهاء الحروب الوهابية . فلما أن وصل وفداهم إلى

ديوانه أدخلوهم عليه ، لكنه «لم يقم لهم ، ولم يرد عليهم السلام ، فجلسوا وجعلوا يهنتونه بالسلامة فلم يجيبهم ولا بالإشارة ، بل جعل يحادث شخصاً عنده ، وقاموا على مثل ذلك منصرفين ومنكسفين ومنكسرى خاطر» . وتكرر في السنة التالية امتهان ابراهيم باشا لكرامة علماء الأزهر ، إذ وجهت الدعوة إليهم وإلى الشيخ البكرى نقيب الأشراف لحضور حفل فخم بمناسبة ختان عباس حفيد محمد على ، ووالى مصر من بعد . وأدخلوا إلى القاعة التى جلس بها إبراهيم وكان «كل من دخل منهم يجلسونه من سكوت ، ولم يقم لواحد منهم ، ولم يرد على من يسلم ولا بالإشارة السلام . ولم يكلمهم بكلمة يؤانسهم بها . وحضرت المائدة ، وانفض المجلس وقاموا ، وانصرفوا من سكوت» .

سار محمد على على سنة من سبقوه باستثناء الأيوبيين ، فلم يتدخل إطلاقاً فى شئون الأزهر التعليمية ، سواء فى مواد الدراسة أم فى الشروط التى تحدد قبول التلاميذ ، أم فى تعيين الشيوخ الذين يقومون بالتدريس ، أم فى تحديد المدة التى يقضيها المجاورون فى رحابه ، وبالمقابل فإنه لم يفكر أبداً فى مد يد العون المالى للأزهر . وكان فى هذا الاستقلال المالى ما يحقق قوة معنوية هائلة للأزهر . وكانت المرتبات التى تصرف لمدرسيه وطلبتة من الأوقاف الخيرية ، التى رصدها أتقياء المسلمين ، وبالطبع كانت ضئيلة ، وكان محمد على لا يجد بأساً بهذا ، ويبرره بأن الأزهريين قوم زاهدون !

وكان على محمد على وهو يعد لمشروعه العسكرى أن يتهيا له بالعلوم الحديثة ، التى لم تكن تدرس بالأزهر ، وكان بالخيار إما أن يأمر بتدريس العلوم البحتة والتطبيقية فى الأزهر ، وإما أن ينشئ مدارس عالية خاصة بها . ووجد محمد على أن الأسهل إنشاء هذه المدارس العالية أو الفنية . وبدأ بإنشاء المدارس العالية والفنية ، ثم المدارس التجهيزية ، التى تناظر المدارس

الثانوية ، فتجهز الطالب للمدارس العالية. ثم أنشأ مكاتب المبتديان ، أى المبتدئين ، وتناظر المدارس الابتدائية. وبالتالي فقد اعتمد محمد على على الأزهر فى إمداده بطلاب المدارس العالية. وطلاب المدارس التجهيزية إلى أن خرجت المدارس التجهيزية طلابها ، فألحقهم بالمدارس العالية ، كما اعتمد على الأزهر كذلك فى تغذيته بتلاميذ المدارس التجهيزية إلى أن خرجت مدارس المبتديان تلاميذها.

أما المدارس التى أنشأها محمد على فكانت مدرسة الهندسة سنة ١٨١٦ ، ثم مدرسة المهندسخانة سنة ١٨٣٤ ، ومدرسة الطب البشرى سنة ١٨٢٧ ، ومدرسة الزراعة فى القاهرة سنة ١٨٣٠ ، وفى شبرا الخيمة سنة ١٨٣٣ ، وفى نبروه سنة ١٨٣٦ ، فى شبرا سنة ١٨٣٩ ، مدرسة الطب البيطرى فى رشيد ١٨٢٧ ، ثم نقلت إلى أبى زعبل (١٨٣١) ، ثم إلى شبرا (١٨٣٦) ، مدرسة الصيدلة فى القلعة (١٨٣٠) ، مدرسة الكيمياء بمصر القديمة (١٨٣٧) ، مدرسة المعادن بمصر القديمة (١٨٣٤) ، مدرسة الألسن بالأزبكية (١٨٣٥) ، مدرسة المحاسبة بالسيدة زينب (١٨٣٧) ، مدرسة المارستان (أى مدرسة المستشفى ، لأنها كانت ملحقة به) ، مدرسة الإدارة الملكية فى القلعة (١٨٣٤) ، (ويقصد بالملكية أى المدنية) ، الدرسخانة الملكية (١٨٢٩) (التحصيل فن الفلاحة وعلم الزراعة) ، مدرسة العمليات فى بولاق ١٨٣٩ (أى مدرسة الفنون والصناعات).

ولقد وجد الأزهر منافسة جادة من هذه المدارس ، إذ قرر محمد على مجانية التعليم فيها جميعاً ، بل كان يعهد لطلابها مساكن داخلها لا يبرحونها إلا بإذن الحكومة ، ويقدم لهم وجبات ثلاث مطهية يومياً ، زد على هذا الكساء المجانى ، بل ويدفع لهم مرتبات تتفاوت قيمتها من فرقة دراسية إلى فرقة أخرى. وكان

يقوم بختان التلميذ الذى لم يختتن، ويقيم له حفلاً بآلات الطرب والموسيقى ! وكانت المدرسة تتولى قص شعر التلاميذ مرة من كل أسبوع، ويخضعون للإشراف الطبى، كما يخضعون للنظام العسكرى فى تحركاتهم وسكناتهم، فإذا تخرجوا عينوا فى المراكز المرموقة. أما أوائلهم فيوفدون فى بعثات دراسية إلى إنجلترا أو فرنسا أو النمسا أو إيطاليا، ليتسنى لهم عند عودتهم مراكز مرموقة. وكانت إمكانات الأزهر المادية لا سبيل إلى مقارنتها بإمكانات محمد على.

والى جوار هذا التنافس كان هناك تنافس آخر بين الأزهر وبين الكليات العسكرية التى أنشأها محمد على، فقد أنشأ مدرسة السوارى (أو الفرسان) سنة ١٨٣١، مدرسة الطوبجية (المدفعية) سنة ١٨٣١، مدرسة البيادة (المشاة) سنة ١٨٣٤، مدرسة الموسيقى العسكرية (١٨٣٢) المدرسة البحرية فى ترسانة الأسكندرية (١٨٢٩)، وكانت هناك مدارس أخرى على ظهر سفن الأسطول.

ولقى الأزهر أيضاً منافسة من المدارس التى أنشأتها الجاليات الأوروبية فى مصر على النظام الأوروبى، نتيجة زيادة عدد الأجانب الوافدين إبان حكم محمد على لمزاولة نشاط اقتصادى. أما مدارس «الأمريكان» فلم تبدأ نشاطها إلا بعد عصره.

كذلك قدمت مصر مع الأجانب البعثات التنصيرية، وبدأت بإنشاء الكنائس ثم وسعت دوائرها فألحقت بالكنائس مدارس، لكنها لم تلق لصبغتها الدينية- حتى من الأقباط- رواجاً كبيراً.

وعلى الرغم من كل أولئك. فقد بقى الأزهر- كجامعة- قلعة صامدة، ظاهره على ذلك عوامل منها النزعة الدينية المتأصلة فى نفوس المصريين، فكان الآباء يحرصون على أن يحفظ أبنائهم القرآن الكريم أو أجزاء منه،

وكان المصريون يرون علماء الدين وحدهم صدور العلماء؛ ومنها أن محمد علي لم ينشئ هذه المدارس في كل أنحاء مصر، إذ كانت معظمها موجودة في القاهرة، بينما كانت كتاتيب الفقهاء منبثة في أرجاء البلاد كلها، زد على هذا فقد كانت نفقات الكتاتيب ضئيلة بالفعل، ومنها أن طلاب الأزهر كانوا أحسراً في الذهاب إلى معاهدهم بانتظام أو الانقطاع عنه، رداً من الزمن، أو نهائياً، ولم يكن يحد من هذه الحرية إلا ضغط الآباء أو المشايخ، على النقيض من طلاب مدارس محمد علي، الذين لم تكن لهم مثل هذه الحرية، بله أن قبولهم في حد ذاته في تلك المدارس كان له شروط، من أهمها قدرات الطالب العقلية.

وفى الحق لقد أفاد الأزهر من وجود هذه المدارس، والعالية على وجه الخصوص، فقد أتاحت لبعض علمائه، الذين عملوا على ترجمة الكتب المدرسية، الفرص للتزود بألوان مختلفة من العلوم البحتة والتطبيقية، والاتصال بالحضارة الأوروبية. وظهر علماء أزهريون تجاوبوا مع حركة التعليم الحديث كالشيخ محمد أحمد العمروسي الذي ولى المشيخة من ١٨١٨ - ١٨٢٩، والشيخ الفذ حسن محمد العطار الذي وليها من ١٨٣٠ - ١٨٣٤، والشيخ رفاعه رافع الطهطاوى.



موقف الأزهر من حملة فريزر على مصر

فى سنة ١٨٠٧ أبحرت حملة بريطانية من صقلية غازية إلى مصر. وكانت التعليمات المعطاة لقائد الحملة الاقتصار على احتلال الإسكندرية، كوسيلة للضغط على الدولة العثمانية لتحجيم علاقتها بفرنسا. ووجه القائد فريزر إعلاناً إلى حاكم الإسكندرية وسكانها، يقول فيه «إن البريطان لم يأتوا لاحتلال مصر، وإنما لمنع الفرنسيين من احتلالها، ولحماية بعض الطوائف التى ترغب فى علاقات طيبة مع بريطانيا، ولهذا فإنهم لن يتجاوزوا احتلال ميناء الإسكندرية وقلاعها ومدينتها»؛ وسلمها جميعاً لهم بدون مقاومة حاكمها أمين أغا لقاء رشوة، غلفتها شروط هزيلة. وكان هذا النجاح السريع إلى اعتماد الإسكندرية فى تموينها على رشيد دافعاً لقنصل بريطانيا إلى أن يطلب إلى فريزر مد حملته إلى رشيد، وإلا عرض حملته وسكان الإسكندرية لخطر المجاعة.

كانت القوة العسكرية التى اتجهت إلى رشيد تتألف من ألفى جندى من أصل خمسة آلاف هم قوام الحملة كلها، وكانت حامية رشيد نحو خمسمائة جندى مسلحين تسليحاً رديئاً، وفى حال معنوية متدنية، لكن حاكم رشيد على بك السلانكللى قرر المقاومة. ولما انتهت القوة إلى مرتفعات أبى منصور لم تلق أدنى إشارة إلى احتمال المقاومة، لكن بمجرد دخولها إلى المدينة أعطى على بك إشارة البدء لإطلاق النيران، فتساقط البريطان صرعى فى الشوارع، وفيهم قائد القوة الجنرال ووكوب، وبلغ عدد القتلى نحو مائتين، والجرحى مائة وخمسين والأسرى مائة. أما خسائر

الحامية العثمانية فبلغت أربعين قتيلاً وحوالي مائة جريح. وأرسل فريزر تقريره إلى وزير الحربية الإنجليزى، يقترح فيه أن تجلو انجلترا عن مصر، وينحى باللائمة على قنصل بريطانيا ميست الذى يقول إن العالم سيعتريه الدهشة حين ينتهى إليه أن مدينة مثل رشيد قد استعصت على جيش أوروبى حديث!

أما علماء الأزهر وفى الطليعة منهم السيد عمر مكرم، فتدخلوا بصورة فعالة فى اليوم الذى وصلت فيه إلى القاهرة الشحنة الأولى من رؤوس القنلى فى معركة رشيد. وكان ذلك فى ٥ أبريل ١٨٠٧. وتولى عمر مكرم قيادة المقاومة الشعبية، فطلب إلى الجماهير التأهب لقتال الإنجليز، وأمر بتعطيل الدراسة فى الأزهر حتى يتفرغ علماءه وطلابه لصد الغزاة.

أما كاشف دمنهور فكان متخاذلاً هو وعساكره، بل إنه حال بين سكان دمنهور وبين استخدام أسلحة الحامية وذخيرتها فى الدفاع عن المدينة!! أما الجنود العثمانيون فقد استولى عليهم الفزع، وانتوى أكثرهم الفرار إلى الشام، وقنع بعضهم بالهروب إلى دمنهور، وكان لهم فيها تصرفات مخزية!

أما كبار العثمانيين فقد قرروا إبلاغ محمد على بأنباء الحملة، وأن عليه أن يرجع هو وعساكره إلى القاهرة، فهذا موقف أخطر كثيراً من تمرد الممالك القبالي، أما هو فقد «داخله وهم كبير، وارتبك فى أمره، وانحلت عزائم» كما يقول الجبرتى، وانتوى أن يتجه إلى الشام، فيكون غيابه عن القاهرة عذراً له عند الباب العالى من عدم محاربة الإنجليز، لكنه عدل عن رأيه، وبعث إلى العثمانيين بعزمه على الرجوع، وأن العساكر يطالبونه بالعلائف، ويأمرهم بتحصيلها وتسليمها له، وأن يتجهزوا لمحاربة

الإنجليز. وكان بالقاهرة قوة محدودة من الجنود الأرناؤود، فعاثوا فيها فساداً واستباحوا أموال المصريين، وجاسوا خلال الديار والأسواق يغتصبون كل ما يصادفهم.

وعقد اجتماع فى بيت القاضى العثمانى حضره جمع من كبار العلماء فى مقدمتهم الشيخان عمر مكرم وعبد الله الشرقاوى، وكان محمد على قد ألغى قرار تحديد إقامته، وحضره بعض الضباط الألبان، وطلب عمر مكرم أن يكف الجنود العثمانيون عن أعمال السلب والنهب، وأن يلتفتوا إلى عدو الدين وناقشوا تحصين القاهرة وحفر خندق يقى القاهرة عادية الانجليز.

ويقول الجبرتى إن قنصل فرنسا دروفتى هو الذى أشار بالخندق، وذهب معهم لترتيب الحفر وأرسل حاكم رشيد على بك وأحمد بك الخازندار يطلبان النجدة من القاهرة، فقد رجح عندهما أن الإنجليز سيعاودون الكرة، فبادر المشايخ بإرسال عدة من المقاتلين، ثم كتبوا إلى سائر البلدان والعربان بالبحيرة يدعونهم للجهاد. وحدث ما توقعاه، وبعث نقيب الأشراف برشيد إلى عمر مكرم يخبره بعود الإنجليز، ويطلب الإمداد، فقرأ السيد عمر مكرم الخطاب على الناس، وحثهم على الجهاد، فامتثلوا وتزودوا بالسلاح. وركب عمر مكرم إلى نائب محمد على. وكان مازال بالصعيد يطارد المماليك القبالي !! - يستأذنه فى السفر إلى رشيد، فرفض وقال: «حتى يأتى أفندينا ويرى رأيه فى ذلك». ووردت رسالة أخرى من حاكم رشيد وأحمد الخازندار بأن الإنجليز ملكوا أيضاً كوم الأفراح وأبا منصور، ويستعجلون المدد. وعاد محمد على يوم ١١ أبريل وذهب إليه عمر مكرم وكبار المشايخ ورجال الحكومة للسلام عليه، واستأذانه فى السفر للجهاد، لكن صدمهم بقولة مهينة: «ليس على رعية البلد خروج، وإنما عليهم المساعدة بالمال

لعلائف العسكرا! .. وبعث إلى السيد عمر مكرم بعد أن انفض المجلس يلزمه بتحصيل خمسة آلاف جنيه لتغطية نفقات الجند الذين يعتزم إرسالهم إلى رشيد!!

وبعث حسن كريت من رشيد برسالة في ١١ أبريل تلقاها عمر مكرم والمشايخ في ١٤ أبريل يخبرهم بأن الإنجليز متحلقون حول الثغر ويضربونه بالمدافع، وأبلغ السيد عمر محمد علي بمضمون الرسالة، فأمر بإرسال جند كثير إلى رشيد، لكنهم لم يجاوزوا ضواحي القاهرة، وعادوا إليها، وارتكب بعضهم قبل عودتهم أشد الآثام والفواحش، فقد أكلوا مزروعات الفلاحين، وخطفوا مواشيهم، واعتدوا على نسائهم!! وكان هؤلاء الجنود من جنود محمد علي بالمنيا. واضطر للبقاء بالقاهرة خوفاً من اتساع فضاائحهم، وهم يطالبون برواتبهم المتأخرة! ثم اعتمد على قوات أخرى أحسن نظاماً وتسليحاً. وبذل محمد علي مع قنصل فرنسا دروفتي جهوداً وافرة لتحسين القاهرة، ومعهما جماهير الشعب التي استنفرها السيد عمر مكرم وعلماء الأزهر. وفي نفس الوقت طلب محمد علي إلى السيد عمر وعلماء الأزهر التوسط لدى الأمراء المماليك يستحثونهم على الإسراع إلى القاهرة لإبرام الصلح النهائي، لكن هؤلاء عمدوا إلى التسويف حتى ينجلى الموقف!

وكان لزاماً على الإنجليز معاودة الكرة للاستيلاء على رشيد، حفاظاً على سمعتهم الحربية، وحتى لا ينصرف عنهم المماليك ويتبدد أملهم في طرد محمد علي، وأعد فريزر قوة أخرى تحركت من الإسكندرية بقيادة الجنرال وليم ستيوارت، فاحتلت أولاً قرية الحماد ثم مرتفعات أبي منصور وقصفت «رشيد» بالمدافع اثني عشر يوماً، وانتظر ستيوارت بفرسان المماليك، لكنهم ما لبثوا يتربصون! وجاءت حملة محمد علي وقوامها ١٥٠٠ فارس، ٥٠٠

رجل، كما جاءت نجدات المتطوعين من دمنهور وما حولها. ووقع الصدام في ٢٥ أبريل واستمر يومين ودارت الدائرة على الإنجليز، وبلغت خسائرهم ٤١٦ قتيلاً، ٤٠٠ أسير. وتراجع القائد بقواته إلى أبى قير واستقل السفن إلى الإسكندرية. ولا مرية أن هذه الروح العالية التى قاتل بها المصريون مردها إلى قولة عمر مكرم: «إن هذه الحرب حرب دينية ضد أعداء الدين والملة...». لكن العثمانيين لم يعترفوا للمصريين بالفضل، فبعث السلطان بهدايا لمحمد على ول كبار العسكر، ونياشين للعسكر، أما عمر مكرم والعلماء فلم يكن لهم نصيب منها!!

ومن أسف أنه فى أعقاب معركة الحماد انتشر الجنود الأرناؤود والدلاة فى البلدة واستباحوا أموالها ونساءها وماشيتها، زاعمين أنها قد أصبحت دار حرب!!! ثم انتقلوا إلى رشيد وفرضوا الإتاوات على أهلها، وصادروا محصول الأرز، وخرج أهل رشيد وتركوا البلدة لهم!! وكتبوا إلى عمر مكرم يطلبون إليه السعى لإيقاف السلب والنهب!

وأراد محمد على الزحف إلى الإسكندرية لاستخلاصها من الإنجليز، لكنه أراد الصلح أولاً مع المماليك مخافة أن يزحفوا إلى القاهرة!! وكانوا وصلوا إلى بنى سويف. وطلب محمد على إلى قنصل فرنسا العام التدخل رسمياً، لكن المماليك طلبوا وفداً يتكون من الشيوخ: عبد الله الشرقاوى ومحمد الأمير وعمر مكرم، فبعث إليهم محمد على بوفد من المشايخ: سليمان الفيومى، وإبراهيم السجينى، محمد الدواخلى، وأعطاهم صلاحيات كاملة، لكن الصلح لم يتم لاختلاف المماليك فيما بينهم وتحاسدهم وكراحتهم الزائدة لمحمد على، ولشروط تمسكوا بها.

وعندما انتوى محمد على التحرك إلى الإسكندرية فرض على التجار عشرة آلاف جنيه، على سبيل الاقتراض! . كما أمر بتزويد الحملة بمطالبها من دواب وقرب الماء والمواد التموينية وما إليها، وكانت وسائله بالغة التعسف في تحصيل ما أراد، كما فرض الضرائب العينية، واقتحم جنوده الأرناؤود والدلاة البيوت وانتهكوا الحرمات وأخرجوا أهلها. وتشفع عمر مكرم في الناس عند الباشا بعد ما التجأوا إليه، فرفع عنهم غراماتهم، وكتب لهم أماناً.

وقدم وفد بريطاني إلى محمد على يوم ١٠ أغسطس ووقع اتفاق الجلاء بالقرب من دمنهور، وكان أساس الاتفاق جلاء الإنجليز مقابل إطلاق سراح الأسرى البريطان، مع شروط. آخر وتم جلاء آخر جندي بريطاني عن الإسكندرية في ١٩ سبتمبر ١٨٠٧.



الأزهر فى عصر أسرة محمد على

عندما اشتعلت الثورة العرابية كان الشيخ محمد العباسى المهدي يتولى مشيخة الأزهر والإفتاء معا، ولم يكن من أنصارها، فلما انتصرت الثورة فى مراحلها الأولى، وسقطت وزارة رياض باشا أوعز أحمد عرابى باشا وصحبه إلى بعض الشيوخ أن يرفعوا شكايتهم من معاملته إلى ولاية الأمر، وكانت بهم مودة عليه، إذ كان وضع نظام امتحان لإجازة العلماء للتدريس، زد على هذا خلافهم معه بشأن توزيع الجراية. وتم التحقيق معه، واقتنعت اللجنة بعدم جدية الشكوى، لكنها كانت تعلم موقفه من عرابى وصحبه، فأثرت أن تبقى مفتياً، لكن أن تسند مشيخة الأزهر إلى الشيخ محمد الانبأى، وأيدتها الحكومة فيما ارتأته.

ويصف لنا لويس صابونجى زيارته بصحبة عرابى للشيخ الانبأى شيخ الأزهر، فيقول: «إن الشيخ كان جالساً على وسادة فنهض واقفاً، وتقدم خطوات نحو عرابى محتفياً به، وقد خلع عرابى نعليه عند دخول الحجرة إجلالاً للشيخ وقبل يده، وكان مع الشيخ نفر من العلماء فتقدموا وسلموا على عرابى، وحفوا من حوله مرحبين... وعندما شجر النزاع بين الخديوى والوزارة بإزاء المذكرة التى تقدمت بها انجلترا وفرنسا فى مايو ١٨٨٢، تقصدان بها إشاعة الفرقة فى البلاد لإيجاد مبرر للتدخل، أبرق الشيخ الانبأى إلى بلنت، شاعر الأحرار صديق القضية الأيرلندية، المتعاطف مع العرابيين: «من الشيخ الانبأى شيخ الإسلام: سوى الخلاف بين الوزارة والخديوى، والحزب الوطنى راض عن عرابى، والجيش والأمة يتحدان».

لكننا نرى دوريش باشا حين يرسله السلطان العثماني إلى مصر يظهر دهشته من جبرأة المصريين، وخاصة علماء الأزهر، وحماستهم وتعاطفهم مع عرابي، واستثنى الشيوخ العباسي والبحراوي والسادات والانبابي، فقد انحازوا إلى الخديو .

وأرسل صابونجي رسالة إلى بلنت في ١١ يونيو ١٨٨١، يقول فيها إن الشيخ عlish أفتى بأنه لا يجوز أن يكون توفيق حاكماً للمسلمين بعد أن باع مصر للأجانب باتباعه ما يشير به القنصلان الانجليزي والفرنسي، ولذلك وجب عزله، وأن مسلمي مصر وأقباطها يؤيدون عرابيا على السواء، وليس يخرج على عرابي من المديرين وعددهم أربعة عشر إلا ثلاثة، وإن الشيخ الانبابي تعارض كي لا يخرج في حضور درويش من الخديو والحزب الوطني.

ولما بدأ الغزو الإنجليزي لمصر بضرب الإسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢، وأسفر توفيق عن وجهه الخائن، كَوّن الثوار جمعية شعبية كبيرة عقدت اجتماعها في ٢٢ يوليو، وسُجّل فيه فتوى الشيوخ عlish والعدوى والحلفاوى بمروق الخديوى، وتقرر رفض قراره بعزل عرابي، والاستمرار في الدفاع ضد الإنجليز، ووقعه جمع هائل من علماء الأزهر في طليعتهم الشيخ محمد الانبابي شيخ الأزهر. وطلق العلماء يعقدون الاجتماعات ويلقون خطبهم الحماسية، والقصائد الثورية الدالة على إباء الضيم. وكانت هذه صورة مضيئة لعلماء الأزهر.

أما الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فكان ثائراً، لكنه لم يكن عرابياً، كما يروى لنا الأستاذ العقاد في كتابه «عبرى الإصلاح والتعليم الإمام محمد عبده» لأنه كان يخالف الزعيم أحمد عرابي في برنامج العلمى، ولم يجمع

العزم على تأييد العرابيين إلا لتوحيد الصفوف في وجه المحتل ، بعد التجاء الخديو الخائن توفيق إلى انجلترا ، وبدرت بوادر الاحتلال بمشايعته ، فأقدم ، ولم يحجم لحظة عن مناصرة العرابيين .

كان يؤيد الشكوى العامة ، ويشترك فيها بقلمه ولسانه ، لكنه كان يعيب على بعض الشاكين مزجهم بين الشكوى العامة ، وبين شكواهم الصغيرة من قبيل فوات الوظائف والعلاوات ، وكان بعض الشاكين ينقم من الوزارة رفع السخرة وتحريم الكرباج !! لأن مصالحهم في زراعة أرضهم والانتفاع بموارد الري كانت تقوم بموافقة المديرين على تسخير الفلاحين وتخويفهم بالضرب .

وكان يؤيد ثورة عرابي في تنبيه الرأي العام وجمع كلمته لرفع الظلم وإصلاح نظام الحكم وإسناد المناصب الكبرى والحكومية عامة إلى الوطنيين ، وفي إنهاض الأمة على أسس التربية والتعليم ، وإعدادها للحكم النيابي المستقل ، وصيانة نفسها من عبث الولاة والمتسلطين ، لأنه كان سىء الظن بالنظم التي يقدمها الملوك والأمراء الشرقيون بيد أنه كان يخالف زعماء الثورة في اتباع الخطة التي قد تؤدي إلى الشطط ، وتفتح الباب للتدخل العسكى الأجنبى . وكان قبل استفحال الخطب يلقي زعماء الثورة ليحذرهم عواقب الشطط إلى ما وراء الغاية المأمونة ، وما قد يجره من سوء العاقبة ، كما قال في بيت طلبة عصمت باشا قائد الإسكندرية ، «إن هذا الشغب قد يجر إلى البلاد احتلالاً أجنبياً يستدعى تسجيل اللعنة بسببه إلى يوم القيامة» . وانصرفوا والزعيم عرابي يقول مبتسماً : «أبذل جهدى في ألا أكون مورد هذه اللعنة» .

وكان الإمام مؤيداً لوزارة رياض باشا في برنامج الإصلاح ، لا سيما رفع السخرة وتحريم الكرباج والتشديد في محاسبة المديرين على سوء المعاملة ،

ويؤيدها أكبر التأييد في توسيع نطاق التعليم وتشجيع العاملين على نشر الثقافة. لكنه كان يأخذ على رياض باشا أن شهوة الحكم غلبته، فلم يعتزل الوزارة حين وجب اعتزالها.

وكان يؤيد الخديو في سعيه للاستقلال عن رقابة انجلترا وفرنسا، لكنه كان ينكر عليه نفاقه في اتباع هذه السياسة واستخدامها لتعزيز سلطته، والرجوع بسياسة القصر إلى مثل ما كانت عليه في عهد أبيه اسماعيل، وعهود أسلافه من قبله.

فلما ضرب الأسطول الإنجليزي الإسكندرية انضم الأستاذ الإمام في التو إلى العربيين لأن الواقعة قد وقعت، فما وسعه إلا أن يكون مع قومه ولو كانوا مخطئين، وكان يتمثل ببيتي دريد بن الصمة:

أمرتهم أمرى بمنعرج اللوى فلم يستبينوا النصح إلا ضحى الغد؛
وهل أنا إلا من غزيرة إن غوت غويت، وإن ترشد غزيرة أرشد؟!
لكن بعد أن انتكست الثورة كان حساب المشايخ عسيراً: نفى بعضهم، وجرّد بعضهم، كما جرّد موظفون أزهيون. لكن هذه المحنة كشفت عن معادن الرجال، فكان من المشايخ من شايع الثورة وكان يدعو لها بالنصر وبالهلاك على الإنجليز إبان انتصارها، ثم اعتذر للخديو حين انتكست، مثلما فعل الشيخ عlish، وشبيهه به الشيخ عبد الرحمن الإبيارى قاضى الاسكندرية والشيخ محمد بسيونى بيد أنه كان هناك رجال حقيقيون، ومن أبرزهم الشيخ حسن العدوى، ففى التحقيق معه سئل: «علم المجلس أنك أفتيت بعزل الجناب الخديو فهل هذا حقيقى أو لا؟».

فكان جوابه الصانع: «لم تصدر منى فتوى فى ذلك، ولم أسأل فى هذه المادة، ومع ذلك فإذا جئتمونى بمنشور فيه هذه الفتوى، فإنى أوقعه!»

وما فى وسعكم وأنتم مسلمون أن تنكروا أن الخديو توفيق مستحق للعزل لأنه خرج عن الدين والوطن!!» .

ويقول الأستاذ الإمام محمد عبده إن الشيخ على الليثى لم يوافق أو يداهن بإعلان الولاء للخديو ورجاء الصبح عما بدر، كما ضرب الشيخ محمد خليل الهجرسى المثل النادر فى الوفاء، إذ كان منقياً بالحجاز، فلما انتهت مدة نفيه بعثت إليه الحكومة تبلغه بالسماح له بالعودة إلى الوطن، لكنه رفض «حتى يعود عرابى، وحتى يموت توفيق أو يتنحى عن عرشه!!» .

ولما استقرت الأمور للخديو بعد هزيمة العرابيين أعاد الشيخ محمد العباسى المهدي شيخاً للأزهر، لكن ما لبث أن انتهى إليه أن جماعة من التجار والأعيان يجتمعون للسمر أغلب الليالى فى دار الشيخ المهدي، يتأسفون لوجود الإنجليز، وموافقة الحكومة لهم. وقابل الخديو الشيخ فى ظرف عادى، فلم يُهش له أو يبش كعادته، بل بدره وقت انصرافه بقوله: «يا حضرة الأستاذ، الأجدر بالإنسان أن يشتغل بأمور نفسه، ولا يتدخل فيما لا يعنيه، ويجمع الجمعيات بداره» . ففجأه الشيخ بقوله: «إننى ضعفت عن حمل أثقال الأزهر، وأرجو أن تعفونى منه!!» .

فغضب الخديو وقال: «ومن الإفتاء أيضاً؟!» قال: «نعم، ومن الإفتاء أيضاً» .

ثم انصرف. وأمر الخديو بإعادة الشيخ محمد الانبأبى للأزهر، وإقامة الشيخ محمد البنا للإفتاء.

ونود هنا أن نذكر حادثة لها دلالتها، رواها لنا الدكتور سعيد إسماعيل على فى كتابه «دور الأزهر فى السياسة المصرية» نقلاً عن «أحد الكتاب» كما يقول الدكتور سعيد: فقد سعى اللورد كرومر ليتعرف بشيخ الأزهر، فقبل له إنه معتكف فى حجرته بالجامع، لا يريم عتبتها لزيارة كائن من كان.

«ذهب اللورد لزيارة الأسد في عرينه، أو الناسك في صومعته، وكان حينذاك في إبان بطشه وقوته، يهابه الكل، ويسارعون لتلبية أمره. وقد ظن أنه سيجد من شيخ الإسلام تابعاً ونصيراً، ودخل الأزهر، وسار بين أعمدته على بلاطه، فامتلاً رهبة وروعة، وراعه الصمت السائد، والطلبة الذين يتحركون في صمت وخشوع، كأنهم الأشباح السارية. واستقبله وفد من المشايخ في عمائم كبيرة، وأكمام واسعة طويلة، بطيئي الحركة، يسرون في تودة ووقار، ولا يحنون رؤوسهم إلا ساعة الركوع والسجود، وسار بينهم يخترق الحجرات والأبهاء، وهو يتجرد في كل خطوة من ثياب جبروته وكبريائه.. حتى إذا وصل إلى باب صغير أدى به السير إليه، كان العميد البريطاني العظيم قد أصبح فرداً يشعر بالضعف والخشوع، وفتح الباب، وتنحى الموجودون.. ودخل اللورد ومعه ياور السراى، فرأى نفسه في حجرة مجردة من الأثاث والفراش عارية الأرض، مكشوفة البلاط، سكنة، يكتنفها شيء من الظلام إلا من شعاع ينفذ من نافذة نصف مغلقة، وفي واجهة تلك الحجرة دكة عالية عليها قطعة من بساط وقد تربع فوقها شيخ الإسلام والمسلمون في ثياب بسيطة، وفي يده مسبحة يعد خرزاتها، ويتمتم بالتسبيح عليها، وهو مطرق برأسه، مستغرق في نجواه. وأدار اللورد نظره حوله فلم يجد مقعداً، وتقدم خطوتين فلم يرفع الشيخ رأسه ولم يبادره بالتحية. ولبث يتمتم نجواه، وهو في سكون وجمود. ووقف اللورد في وسط الحجرة وارتبكت حواسه وشعر بأنه يتضاءل أمام ذلك الشيخ نحيف الجسد الساعى في ذكره حتى لم يعد يشعر بنفسه، وبعد أن مرت فترة طويلة رفع الشيخ رأسه دون أن يتحرك من مكانه ونظر إلى اللورد نظرة هادئة عميقة، وقال بصوت لطيف: أهلاً وسهلاً. ثم مد يده

إليه فتناول هذه اليد ولثمها بشفتيه، واسترد الشيخ يده، ثم قال له: «فى أمان الله.. فى أمان الله» !! . وخرج اللورد يتعثر مدركاً حقيقة موقعه من هذه القلعة العتيقة.

تولى الشيخ إبراهيم الباجورى مشيخة الأزهر من سنة ١٨٤٧ إلى ١٨٦٠، وكان مولوعاً بالفنون، حريصاً على كرامة العلماء، وكان يحضر عليه بعض دروسه حاكم مصر عباس الأول، ولما تقدم به العمر وعلت به السن عيّنت هيئة للقيام بأعمال المشيخة برئاسة الشيخ مصطفى العروسى، وظلت الهيئة قائمة مقامه حتى وفاته فى سنة ١٨٦٤. ثم عيّنت الشيخ مصطفى العروسى شيخاً للأزهر إلى سنة ١٨٧٠، وهو ابن شيخ الأزهر محمد العروسى «١٨١٨-١٨٢٩» وحفيد شيخ الأزهر أحمد بن موسى العروسى «١٧٧٨-١٧٩٣»، تلقى العلم عليهما، وقد اشتهر بحسن الإدارة والحزم، وقام بإصلاحات كثيرة، واصطدم مع حاكم مصر، لأنه قام بفصل مدرسين بالأزهر لم يكونوا على المستوى العلمى المطلوب، وعزل من منصبه. منع الاستجداء بالقرآن فى الطرقات، وحارب البدع والخرافات مؤكداً أنها من آثار الحكم العثمانى.

وكانت الولاية الأولى للجامع الأزهر للشيخ محمد العباسى المهدى من سنة ١٨٧٠ إلى ١٨٨٢، وكانت ولايته الثانية من ١٨٨٢ إلى ١٨٨٦ بعد الولاية الأولى للشيخ شمس الدين الانبأبى سنة ١٨٨٢، فبدأ عهده بتنظيم شئون الأزهر، فأعاد لأهل الأزهر حقوقهم، ثم وضع قانوناً للتدريس فى الأزهر، وقانوناً آخر لتنظيم الامتحان ومنح الشهادات.

أما ولاية الشيخ شمس الدين الانبأبى فكانت من سنة ١٨٨٦ إلى ١٨٩٥، واصطدم مع الخديو عباس حلمى الثانى بسبب رفض الخديو الموافقة على منح «كساوى التشريف» التى أعدها لعلماء الأزهر، كمكافأة لهم، بحجة

أن الشيخ الانبأى انحاز إلى علماء الشافعية، فقد كان شافعيًا، وكنوع من الانتقام- فيما يبدو- أصدر الخديو قراراً بأن يعمل شيخ الأزهر من خلال مجلس إدارة للأزهر، فحد بذلك من سلطات شيخ الأزهر المطلقة، فأصبح مجلس إدارة الأزهر فى سنة ١٨٩٥ هو المسئول عن تنظيم الأروقة، ومنح العطايا، والموافقة على المقررات الدراسية، كما لم تعد للشيخ الكلمة العليا فى إعطاء الشهادات وتعيين المدرسين.

فلما تولى المشيخة الشيخ حسونة النواوى سنة ١٨٩٥، وضع قانوناً لتنظيم الأزهر اشتمل على ستة أبواب، أهمها أن يقوم بإدارة الأزهر مجلس عالٍ يكون رئيسه شيخ الأزهر، وأعضاؤه المفتى وشيوخ المذاهب الأربعة واثنتان من الموظفين. وفتح المجال للإمام محمد عبده لمتابعة تنفيذ قوانين إصلاح الأزهر. انتهت ولايته الأولى سنة ١٨٩٩، وتولى مرة أخرى من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٠٩. وفى الحق لم تلق تولية الشيخ حسونة مشيخة الأزهر قبولاً حسناً عند علماء الأزهر، ذلك أنهم كانوا يرون أن فيهم من هو أكبر منه سناً وأكثر علماً، ولأنه جاء مؤيداً لتدريس الحساب والجبر والهندسة وتقويم البلدان، وكانوا ينفرون منها بدعوى أنها علوم مستحدثة صدرت عن الفرنجة! ويتوهمون أنها ما أدخلت إلى الأزهر إلا للقضاء على العلوم الشرعية أو تقليل الرغبة فيها.

وفى عهده كانت حادثة رواق الشام: مرض أحد الطلبة بالطاعون، فلما اتصل الأمر بالمسئولين عملوا على عزله ونقله إلى المستشفى، لكن زملاءه أبوا، فقد خرج زميل لهم من قبل ولم يعد، واشتدت الملاحاة بين الأطباء والطلبة، وقال الأطباء إنهم أهينوا، فحضر المحافظ ووكيل الحكمدار، وجند كثير، واعتدى الطلاب على المحافظ وقذفوه ومن معه بالحجارة فأصيب

وكيل الحكمدار، وكان باب الرواق مغلقاً، فجاءت قوة عسكرية إضافية، وكسر الباب وأطلق الرصاص على الطلاب. ودخل الجند وقبضوا على من التقوه عالماً كان أو طالباً وبلغت عدتهم ٨٢ شامياً و ٢٣ مصرياً. وأصيب بالرصاص خمسة، مات بعضهم في التورومات بعضهم فيما بعد. وقد أخذ على الشيخ حسونة تقيقره عن الذهاب إلى المتهيجين قبل اشتداد ثورتهم، وموافقته للحكومة على أن يكتب خطاباً للداخلية، يبين فيه أن الشوام مخطئون، وفي غاية التعصب، ولا يطيعون الأوامر الرسمية، فيبرر بذلك إطلاق الرصاص عليهم، وإقفال الرواق عاملاً كاملاً، ومحاكمة كثيرين منهم أمام المحاكم الأهلية، ومعاقبتهم بشديد العقوبات، فسلق العلماء والطلبة والعامّة والغوغاء الشيخ حسونة في مجالسهم بالسنة حداد.

لكن الشيخ بدأ يستعيد ثقتهم سنة ١٣١٦ هـ عندما وقف ضد الحكومة في اقتراحها بشأن إصلاح المحاكم الشرعية، ذلك أنه عرض في مجلس شورى القوانين اقتراح بندب قاضيين من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية ليشاركا قضاء المحاكم الشرعية العليا في الحكم.

وجرت مناقشة بين الشيخ وبين رئيس النظار مصطفى فهمى، انتهت بأن فارق الشيخ المجلس مغاضباً محتجاً. وقد أكبر الناس موقف الشيخ، خاصة أنه سرت شائعة بأن الحكومة تريد هدم الشريعة. وأحفظ النظار على الشيخ إحفاظاً، لما رأوه من مواجهته لرئيسهم، وحرك في صدورهم إحناً قديمة، فاستعدوا الخديو على الشيخ، وحاول الخديو أن يثنى الشيخ عما ارتآه مخالفاً للشرع فما أقبح، وتآلم لأسلوبه فى الرفض، فأصدر أمره يوم السبت ٢٤ من المحرم سنة ١٣١٧ هـ بعزل الشيخ عن مشيخة الأزهر، وإقامة ابن عمه الشيخ عبد الرحمن القطب النواوى مكانه، وعزله عن الافتاء وإسنادها

إلى الشيخ محمد عبده المستشار بالاستئناف الأهلى. وهنا توافد العلماء على دار الشيخ يمدحونه ويثنون عليه، بعد أن تحققوا من بطلان ما اتهم به.

وتوفى الشيخ عبد الرحمن النواوى عن شهر واحد فى المشيخة. وتولى من بعده المشيخة الشيخ سليم بن أبى فراج البشرى. وكانت ولايته مرتين الأولى من سنة ١٨٩٩ إلى ١٩٠٢، والثانية من سنة ١٩٠٩ إلى ١٩١٧. وكان من قادة الحركة الإصلاحية فى الأزهر، الذين طالبوا برفع شأنه علماء وطلاباً. وصدر فى عهده القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الذى نص على تشكيل مجلس الأزهر الأعلى (الذى حل محل مجلس إدارة الأزهر)، وتكون من شيخ الجامع رئيساً، ومشايخ المذاهب الأربعة، ومدير عموم الأوقاف المصرية، وثلاثة من الخبراء فى التعليم والإدارة. وكان الهدف من القانون الاستفادة الكاملة من أوقاف الأزهر، والحد من انغماس علماء الأزهر فى السياسة.

وتولى الشيخ على محمد الببلاوى من ١٩٠٢ إلى ١٩٠٥، وكان مناصراً للثورة العربية وصديقاً لشاعرها البارودى، ولهذا فصل من نظارة دار الكتب. وتجاوب مع محمد عبده فى حركته الإصلاحية، فسبب ضيقاً للخديو عباس، وقدم استقالته احتجاجاً على عدم تنفيذ خطوات الإصلاح.

وتولى الشيخ عبد الرحمن الشربينى من سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٦. وكان من أنصار القديم. ومناوئاً للجديد، فوقف ضد تيار الإصلاح الذى قاده الإمام محمد عبده، حتى إن الشيخين محمد عبده وعبد الكريم سلمان قدما استقالتهما من مجلس إدارة الأزهر بعد تعيينه بستة أيام، ولم يكن مجلس الإدارة قد شرع بعد فى عمله، وكانت النية مجتمعة على إقصاء محمد عبده منه، وكان هذا شرط الشيخ الشربينى حتى يعمل فى إدارة الأزهر! وواضح أن الخديو لجأ إليه ليقضى على الإصلاح ودعائه، بعد أن يئس من الشيوخ

السابقين الذين أبوا أن يستجيبوا لرغبته ، لكنه قدم استقالته عندما اختلف مع الخديو توفيق.

وتولى الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى من سنة ١٩١٧ إلى ١٩٢٧ . وقد تقلد للشيخ الانبأبى ، واستصدر قانوناً فى عام ١٩٢٣ تقدم به خطوة نحو الإصلاح ، وتم إنشاء أقسام علمية جديدة فى التفسير الحديث والفقه والأصول والفحو والأدب والتاريخ والمنطق والأخلاق. وساهم فى إصدار القانون ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى أعطى الملك الحق فى تعيين شيخ الأزهر والمناصب الدينية الأخرى بناءً على أمر ملكى وليس بناءً على مرسوم ملكى. كان المرسوم الملكى من الحقوق الشخصية للملك ، لا تجوز عليه المعارضة ، أما الأمر الملكى فيسمح بتدخل رئيس الوزراء ، أى إنه قيد الحق المطلق للملك فى التعيين. كما وقف ضد رغبة الملك فؤاد فى تعيين نفسه خليفة للمسلمين ، بعد أن ألغى أتاتورك الخلافة فى تركيا ، واحتج بأن مصر دولة محتلة ، وبالتالي لا تصلح أن تكون دار خلافة. كما رفض الاستجابة لطلب الإنجليز بإغلاق الجامع الأزهر بعد أن أصبح بؤرة وطنية لثورة ١٩١٩ ، وقال إن بيت الله لا يصح أن يغلق. وفى عهده أصدرت هيئة كبار العلماء حكماً بإخراج الشيخ على عبد الرازق من «زمرة العلماء» بسبب كتابه «الإسلام وأصول الحكم» ، ودعمته ببيان سخرت فيه من الشيخ ومن آرائه واستنتاجاته بقسوة. وكان الكتاب قد ووجه بعاصفة من النقد ، لعل أشدها كان كتاب الشيخ محمد الخضر حسين «نقد الإسلام وأصول الحكم» ، وكتاب الشيخ محمد بخيت «حقيقة الإسلام وأصول الحكم». وفى ٥ يونيو ١٩٢٦ أرسل الشيخ الجيزاوى للنائب العمومى خطاباً يبلغه بأن لديه تقريراً رفعه علماء الجامع الأزهر عن كتاب «فى الشعر الجاهلى» ألفه طه حسين

المدرس بالجامعة المصرية، كذَّب فيه القرآن صراحة، وطعن فيه على النبي صلى الله عليه وسلم ونسبه الشريف، وأهاج بذلك ثائرة المتدينين، وأتى بما يخل بالنظم العامة، ويدعو الناس للفوضى، وطلب اتخاذ الوسائل القانونية الفعالة الناجمة ضد هذا الطعن على دين الدولة الرسمي، وتقديمه للمحاكمة، وأرفق بهذا البلاغ صورة من تقرير أصحاب الفضيلة الذين أشار إليهم في تقريره.

وتولى الشيخ محمد مصطفى المراغى المشيخة مرتين: الأولى من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩، من ١٩٣٥-١٩٤٥. وقد تتلمذ للشيخ محمد عبده، وتأثر بمنهجه الإصلاحى، ونادى بتوحيد المذاهب. وقد عدل في نظام هيئة كبار العلماء، ووضع شروطاً قاسية ينبغي توفرها فى العضو. كما أنشأ مراقبة للبحوث والثقافة الإسلامية تختص بالعلاقات والبعوث الإسلامية والدعاة ومراقبة الكتب التى تهاجم الدين. وكانت استقالته من ولايته الأولى رفضاً لمحاولة الحكومة حرمان شيخ الأزهر من بعض الأوقاف الخاصة به.

ونود هنا أن نشير إلى حادثة لها دلالتها: ذلك أنه عندما نشبت الحرب العالمية كان الملك فاروق متعاطفاً مع دول المحور، وخطب الشيخ المراغى فى مسجد الظاهر ببيرس فى يوم الجمعة ١٩ سبتمبر ١٩٤١، وكانت القاهرة قد تعرضت لغارة جوية شديدة، فقال عن الحرب «لا ناقة لنا فيها ولا جمل»، فغضب الانجليز، واحتجوا رسمياً، واعتبروا الشيخ المراغى من خصومهم. وعندما تولى الوفد الوزارة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ بأمر الإنجليز، وعلى رغم من أنف الملك فاروق، كان الشيخ المراغى بطبيعة الحال ضد الوفد، أضف إلى هذا أنه كان فى السابق يكثر من الغمز واللمز بالنسبة للوفد فى دروسه التى كان يلقيها بجامع البوصيرى بالإسكندرية، وكان الملك يحضر هذه الدروس.

وعمل الوفد على تحريك طلاب الأزهر ضد شيخهم، بل إن بعض كبار العلماء مثل الشيخ عبد المجيد سليم، والشيخ محمود شلتوت جعل يتخذ مواقف معادية للشيخ المراغى. وفى ذلك الوقت نشطت إدارة الأزهر والمعاهد الدينية وعلى رأسها الشيخ المراغى فى الإعداد للاحتفال بالعيد الألفى للأزهر، وفقاً للتقويم الهجرى. وكان مقرراً أن يؤدى الملك صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر ثم يستمع إلى الحديث الدينى الذى يلقيه الشيخ المراغى، ثم يدعو العلماء وكبار الضيوف إلى مائدة إفطار فى قصر عابدين. وهنا شجر النزاع بين القصر والوزارة: من يصدر بطاقات الدعوة: أهورئيس الحكومة، أم شيخ الأزهر؟! وكان رأى القصر أن الاحتفال ذو صبغة دينية، فالأولى أن يوجه شيخ الأزهر الدعوات، بينما يرى مصطفى النحاس أن يوجه هو- أو وزير الأوقاف الدعوة. وكانت النتيجة أن تأجل الاحتفال، وصدر بيان من ديوان كبير الأمراء يوم ١٦ سبتمبر ١٩٤٢ بأن الملك يشكو التهاب اللوزتين، وبناء عليه فإن مأدبة الإفطار، وكذلك الاحتفال بالعيد الألفى بالأزهر سيؤجلان إلى موعد يحدد فيما بعد. ولم يتم هذا الاحتفال إلا فى عام ١٩٨٣ ونتيجة لإثارة الوفد للطلاب والعلماء قدم الشيخ المراغى استقالته، واعتكف فى منزله بحلوان. وبقي موقف الشيخ المراغى معلقاً زهاء عشرة شهور لا يختلف فيها إلى الأزهر. وكان النحاس قد لجأ إلى السفير البريطانى يستعينه على إخراج الشيخ المراغى، فى الوقت الذى اتصل فيه السفير بأحمد حسنين رئيس الديوان، وطلب إليه توضيح الوضع القانونى لسلطة الملك فيما يتعلق بالأزهر والرؤساء الدينيين، وأشرف وكيل الديوان على إعداد المذكرة القانونية. لكن السفير لم يشأ أن يتورط فى مثل هذه المنازعات، فنصح للنحاس بالتعايش مع القصر. وراح رئيس الديوان أحمد حسنين يطلب إلى النحاس إصدار

تصريح باعتبار استقالة الشيخ المراغى كأنها لم تكن، لكن النحاس رفض.. قال النحاس إن من حقه قبول استقالة الشيخ لأن الشيخ قد أعاد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بإلغاء القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠، الذى كان ألغى القانون ١٥ سنة ١٩٢٧، وإلغاء الإلغاء يعتبر إعادة!! ودلل على ذلك بأن الشيخ المراغى نفسه قد قدم استقالته إلى رئيس الوزراء وليس إلى الملك. لكن السراى قالت إن إلغاء الإلغاء لا يعتبر إعادة إلا إذا كان النص صريحاً. ودام السجال بين الطرفين نحواً من عشرة شهور إلى أن أقيمت وزارة الوفد فى أواخر عام ١٩٤٤، فعاد المراغى من جديد إلى مشيخة الأزهر فى يناير ١٩٤٥ وظل بها إلى أن توفى فى أغسطس ١٩٤٥.

وتولى الشيخ محمد الأحمدي الظواهري المشيخة من سنة ١٩٢٩ إلى ١٩٣٥، وألف كتاب العلم والعلماء، نادى فيه بضرورة إصلاح الأزهر، وحمل فيه على موقف الشيخ عبد الرحمن الشربيني، الذى وقف ضد الإصلاح، كما أصدر عدة كتب بعيدة عن مجال التراث كما جرت العادة، لعل أبرزها «السياسة والأزهر». وفى عهده صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى تضمن إنشاء كلية للشرعية وأصول الدين، وكلية اللغة العربية، من أجل تخريج كوادر للتدريس بالأزهر والعمل فى القضاء والإفتاء بروح عصرية تتواءم مع المتغيرات السياسية. وكان يرى أن علماء الأزهر ينبغى لهم أن يعرفوا أصول السياسة إلى جانب علومهم الدينية. وقد تضمن القانون كذلك تأليف مجلس الأزهر الأعلى، الذى أصبح من حقه - وقتذاك - النظر فى القوانين واللوائح التى تنظم الأزهر. لكنه كان أكثر شيوخ الأزهر تعاوناً مع الملك فؤاد. وقد نكل الملك فؤاد فى عهده بالعلماء تشريداً أو فصلاً، ذلك أن القانون الذى صدر فى عهده أعطى الملك الحق فى تعيين شيخ الأزهر ووكيله وشيوخ المذاهب الأربعة والمعاهد.

وتولى الشيخ مصطفى عبد الرازق المشيخة من سنة ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧ ونادى بتوحيد المذاهب. وقد تتلمذ للشيخ محمد عبده وقد ترجم فيما بعد رسالته عن التوحيد إلى الفرنسية كما شيد قاعة الإمام محمد عبده بالأزهر لتكون ملتقى للمؤتمرات الإسلامية، واهتم بالطلاب الوافدين، وألغى نظام الأروقة وأنشأ بدلاً منها مدينة سكنية، وأقر لهم راتباً شهرياً وصل إلى ١٥ جنيهاً شهرياً، وهو مبلغ أكثر من كافٍ في تلك الأيام.

وقد ظهر تأثير محمد عبده وتأثير تراث جمال الدين الأفغانى فيه بوضوح. وبعد أن نال درجة العالمية بتفوق دفعه طموحه إلى السفر إلى جامعة السوربون، فدرس الفلسفة والآداب بها، ونهل من ثقافة الغرب، وانعكس هذا عليه كأستاذ للفلسفة بكلية الآداب. ودعا الأزهر إلى الانفتاح على الغرب، كما دعا إلى إصلاحات جذرية فيه، ولاقى في سبيل ذلك كثير صعب. وقد اختير شيخاً للأزهر على الرغم من أنه لم يكن من بين كبار العلماء، ولم يكن قد سبق له أن تولى القضاء الشرعى أو التدريس فى المعاهد الدينية كما يشترط القانون، لكن نظراً لاتفاق الملك والحكومة على اختياره، فقد صدر أمر ملكى بمعادلة تدريسه فى الجامعة بالتدريس فى المعاهد الدينية.

ثم تولى من بعده الشيخ محمد مأمون الشناوى المشيخة من سنة ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠، وقد تتلمذ على الشيخين محمد عبده وأبى الفضل الجيزاوى، وأسهم فى الحركة الوطنية أثناء ثورة ١٩١٩، وقد وسع من دائرة البعوث الإسلامية سواء إلى العالم الخارجى أم وافدين منه إيماناً بوحدة العالم الإسلامى، وأرسل الطلاب الممتازين لتعلم الإنجليزية ليكونوا دعاة يشرحون الإسلام للغرب، واتفق مع وزارة المعارف على جعل الدين مادة أساسية

بالمدارس، كما أصدر مع مجموعة من العلماء بياناً شهيراً دعا فيه إلى الجهاد ضد إسرائيل، ورفض السلام معها عقب تقسيم فلسطين.

وولى المشيخة من بعده الشيخ عبد المجيد سليم مرتين الأولى: من سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٥١، والثانية سنة ١٩٥٢. وكان من تلاميذ الإمام محمد عبده، فكان من دعاة الإصلاح بالأزهر، وكذلك دعا إلى التقريب بصورة عملية بين المذاهب، ودعا العلماء إلى أن يكونوا فقهاء أحراراً من كل مذهب، وأن يحكموا العقل، مثله في ذلك مثل سائر تلاميذ الإمام محمد عبده، كما دعا إلى العمل على وحدة المسلمين دينياً وسياسياً، وأرسل رسائل بهذا المعنى إلى علماء البلاد الإسلامية.

وكان الملك فاروق يصطاف في كاهري حين اطلع على عدد «آخر ساعة» الصادر في ٢٩ أغسطس ١٩٥١، وفيه حديث منسوب إلى الشيخ عبد المجيد سليم، يفتي فيه بتحريم مراقبة الرجل لامرأة أجنبية عنه، وكان الملك يتردد على «الأوبرج» بشارع الهرم. فإراقص بعض السيدات الأجنبية. كما أشار الشيخ إلى أن الحكومة تضن بالمال على رجال الأزهر، وعقب: «تقتير هنا، وإسراف هناك». وأيقن الملك أنه المقصود بالنقد، فأرسل إشارة باللاسلكي من يخته الملكي إلى الديوان يأمر فيها بعزل الشيخ فوراً. ولم تسأل وزارة الوفد عن سبب هذا الأمر، وهي التي كانت تنعى على الملك مثل هذه التصرفات، بل وجدت لها فرصة مواتية للتخلص من هذا الشيخ الذي يطالبها بالمزيد من الدعم المالي، فأوعزت إلى الشيخ أن يستقيل حفظاً لواء الوجه، استقال الرجل يوم ٣ سبتمبر. وكان وقع هذه «الإقالة» عنيفاً في الأوساط الدينية داخل مصر وخارجها، وأرسلت برقيات الاحتجاج، لكنها كانت صرخات في واد، ونفخات في رماد.

كنا قد بدأنا هذا الفصل بموقف الأزهر من الثورة العرابية ، ونختمه بموقفه من ثورة ١٩١٩ ، وفى الحق إنه كان للأزهر دور بارز فيها ، ذلك أن الأزهريين كانوا تقدموا صفوفها مشعلين روح الثورة ، وحاضين على الإضراب ، احتجاجاً على الاحتلال ، وكانت المظاهرات غالباً ما تبدأ من الأزهر ، زد على هذا أن الاجتماعات العامة التى تبلغ عدة المشاركين فيها نحواً من ثمانين ألفاً غالباً ما كانت تعقد فى رحابه ، وفيه تلقى الخطب النارية والقصائد الحماسية ، وكان يتداول على منبره الأزهريون وطلبة المدارس والعلماء والمحامون والصحفيون والعمال بل والقسس.

وفى الحادى عشر من ديسمبر سنة ١٩١٩ وقع حادث بعث إلى الذاكرة ما فعله الفرنسيون إبان ثورة القاهرة الأولى ، إذ قامت مظاهرة من طلبة الأزهر ، ومن انضم إليهم منطلقاً من ميدان الأزهر حتى شارع السكة الجديدة ، حيث كانوا ينتوون الذهاب إلى دور معتمدى الدول ، بيد أن الجنود الإنجليز لحقوا بالمتظاهرين قبل أن تصل المظاهرة إلى شارع الموسكى ، وهاجموا المتظاهرين ، فنكسوا على أعقابهم ، والتجأ كثير منهم إلى الجامع الأزهر ، فتعقبهم الجنود الإنجليز داخله بنعالهم وأسلحتهم ، وأمعنوا فى الضرب والإيذاء ، واقتحم الجنود مكاتب الإدارة ، وحاولوا كسر الأبواب وثار المشايخ ، وأسرعوا إلى شيخهم ، فعقد اجتماعاً عاجلاً مع هيئة كبار العلماء ، وكتبوا احتجاجاً شديد اللهجة ، وأرسلوا نسخاً منه إلى السلطان فؤاد ، وإلى رئيس مجلس الوزراء يوسف وهبة باشا وإلى اللبى . وفزع اللبى ، فسارع بكتابة خطاب أسف لشيخ الأزهر ، منتهزاً هذه الفرصة ليحث الشيخ على أن يستخدم نفوذه لمنع اتخاذ الأزهر مركزاً للثورة . وكان رأى علماء الأزهر أن استقرار مصر لا يكون بمنع المظاهرات والخطب فى الأزهر ، وإنما يكون بالاعتراف باستقلال مصر ،

وكتبوا بياناً بهذا الأسلوب إلى السلطان وإلى المندوب السامى البريطانى،
وقام بمثل هذا علماء الإسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط.

وفى الحق فإنه من أعظم إنجازات ثورة ١٩١٩ اتحاد عنصرى الأمة
المسلمين والأقباط فى مواجهة المستعمر الإنجليزى الغاصب. وكان علم
الثورة فى وسطه هلال، استبدلت صلبان ثلاثة بنجومه الثلاثة. وكان مشايخ
المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس، حتى الكنيسة المرقسية، بينما كان
القساوسة والسيدات المسيحيات يخطبون على منابر المساجد حتى الجامع
الأزهر. وكان من أبرز الخطباء المسيحيين القمص سرجيوس الذى قال ذات
مرة: «إذا كان الاستقلال موقوفاً على الاتحاد، وكان وجود الأقباط فى مصر
حائلاً دون ذلك، فإنى مستعد لأن أضع يدى فى يد إخوانى المسلمين للقضاء
على الأقباط أجمعين، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة!!». إلى هذا
الحد بلغت وطنية الرجل وكان حبه لوطنه.. ولم تقتصر جهود الأزهريين
على مدينة القاهرة، بل تعدتها إلى طلبة الجامع الأحمدي والمدرسة الثانوية
فى طنطا، وانضم إلى مظاهرتهم الكبرى طوائف الشعب على اختلافها،
واتجه المتظاهرون صوب المحطة، لتكون خاتمة المطاف، لكن شرذمة من
الجنود البريطان المرابطين بالمحطة انهالت على المتظاهرين العزل من أى
سلاح رمياً بالرصاص، وبلغ عدد الضحايا من المتظاهرين تسعة عشر قتيلاً،
وأربعين جريحاً.

وواكب هذا نبأ القبض على سعد زغلول ورفاقه، فأسرع العلماء إلى
الرواق العباسى وعقدوا اجتماعاً خطيراً، وانتخبوا من بينهم لجنة لكتابة
المنشورات- ويرى بعض المؤرخين المعاصرين أن هذا كان أول عهد مصر
بالمنشورات السياسية- وتنظيم الخطابة من منبر الأزهر، والاجتماعات التى

تعقد حوله. واتجهت الحركة أول ما اتجهت إلى حصار اليهود في مناطقهم وقتل الأرمن، أينما ثقفوهم، لأنهم جاهرُوا بالعداء للثورة. ولم يكذ يعضى يومان على الحصار، حتى طلب اليهود وفداً من الأزهر للاتفاق معهم، فتوجه إليهم وفد من بعض العلماء وكبار الطلاب، وكان من العلماء الشيوخ أبو العيون والزنكلونى والغاياتى.

كذلك شارك مشايخ الأزهر فى تكوين الجمعيات السرية التى زاولت نشاطاً عنيفاً ضد المحتل، ومن أشهرها جمعية اليد السوداء، التى رأسها عبد الحميد الببلى المحامى، وأبو شادى بك، والشيخان مصطفى الغاياتى ومحمود أبو العيون. وكانت هذه الجمعية تثير الرأى العام، وتجمع الأموال فى سبيل الحركة وترسل خطابات تهديد إلى السياسيين الرجعيين، كما فعلت مع وهبة باشا. كما شارك الأزهريون فى تنظيمات الطلبة المحركة للثورة، واتخذت هذه التنظيمات شكل لجان، فكانت هناك لجان الأزهر، ولجان المدارس العالية، ولجان المدارس الثانوية. وكان مقر قيادة هذه اللجان - غالباً - هو الأزهر. وعندما أحست السلطة الإنجليزية دور الأزهر وراء أغلب أحداث الثورة، استدعت فى ٢ أبريل الشيخ محمد أبا الفضل الجيزاوى وطلبت إليه إغلاق الجامع الأزهر فرفض محتجاً بأنه مسجد تقام فيه الصلاة ولا يمكن أن توصل أبوابه فى وجوه المصلين، فطلبوا إليه ألا يفتحه إلا وقت الصلاة فرفض!.

وشكل الأزهريون قوة «البوليس الوطنى» التى ظهرت فى الشوارع، واشتركوا فى الإضرابات العامة. وفى العاشرة صباحاً من التاسع والعشرين من أبريل عقد اجتماع فى الأزهر، اشترك فيه مع طلاب الأزهر طلاب الكليات «المدارس العليا» والمدارس وقرروا استمرار الإضراب مالم تنفذ الشروط: إلغاء

وظيفة المستشار البريطاني لوزارة المعارف؛ فصل جميع الموظفين ومديرى المدارس والمدرسين الإنجليز من المدارس التابعة للوزارة؛ إلغاء تدريس اللغة الإنجليزية من المدارس الحكومية، والاعتراف بأن الحماية قد انتهت، وأن الحركة فى مصر ليست دينية ولا وحشية، ولكنها حركة وطنية سلمية مطلبها الاستقلال التام.

وفى ٢ سبتمبر ألقى «السيد على محمد» الطالب بمعهد الإسكندرية الدينى على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء بينما كان راكباً سيارته قنبلة انفجرت، ولكنها لم تصبه. وقدم الطالب لمحكمة الجنايات، فقضت عليه فى فبراير ١٩٢٠ بالأشغال الشاقة عشر سنوات. وألقت السلطات الإنجليزية القبض فى نوفمبر على الشيخين أبى العيون والغاياتى لإصرارهما على إلقاء الخطب المثيرة فى الجامعة.

وكانت النتيجة المتوقعة لهذه الأحداث أن صدر القانون ٣٩ لسنة ١٩٢٠ عن الأحكام التأديبية فى الأزهر والمعاهد، الذى قرر أن يفصل أو يقطع راتب كل مدرس أو موظف يستعمل الجوامع أو المساجد فى إلقاء الخطب أو المحاضرات أو توزيع المنشورات، وتقررت عقوبة الطرد لكل طالب يشتغل بشىء من هذا، أو تثبت له علاقة سياسية بأحد الأحزاب أو الجمعيات السياسية، وأجاز لرجل الأمن أن يدخل المساجد لإخراج من يلقي خطبة سياسية أو يوزع منشورات.



الأزهر وثورة يوليو وما بعدها

يبدو للناظر أن الخط الدينى لعبد الناصر كان متكسراً، ويتتبع الباحث رفعت سيد أحمد «الدكتور من بعد» فى كتابه «الدين والدولة والثورة» ورود كلمتى «الدين»، «الإسلام» إحصائياً فى الفترات المختلفة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٧٠، ويفسر كثرتها أو قلتها حسب الأجواء السياسية والأحداث المصاحبة، ففي الصدام الدموى مع الإخوان المسلمين مرة سنة ١٩٥٤ - ومرة أخرى سنة ١٩٦٥ - يقول فى ١٩٥٤ / ٩ / ٥: «أرادوا أن يفرضوا وصايتهم على الثورة التى أخرجتهم من السجون، والتى حققت لهم العزة القومية..

لقد ذهب الهضيبي إلى سوريا ولبنان ليحارب الثورة هناك، ومادتم متيقظين متبصرين فسيسقط كل مظل وكل مخادع، ولن نستعبد مرة أخرى لفئة تكون عميلة للشرق أو للغرب، أو للأطماع الذاتية، ولن نستعبد لنهازي الفرص الطامعين فى الحكم. حينما خرجت فى يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ كان معى ٣٠ جنياً، فتركت ٢٩ وأخذت الجنية، لأنى كنت أعلم أنى قد لا أعود. ولما نجحت الثورة طلبت الوفد ليحكم، قلت لسراج الدين حدد الملكية الزراعية واقض على الفساد، فرفض تحديد الملكية. كنا نتكلم نبحث عن يقضى على الفساد. لم نقم للحكم فحسب، بل قمنا من أجل المثل العليا. وهم يقولون القرآن دستورنا، ونحن نخلع الملك ونقضى على الفساد والظلم الاجتماعى ونحقق الجلاء، فهل هذا الذى نعمله خروج على القرآن؟».

وفى ١٩٥٤ / ٩ / ٢٠ يقول: «لم يكن احتكاراً حتى فى عهد النبى، ولكن الدين تآلف ومحبة وتسامح وتعليم ولم يكن تعصباً أو حقداً... وإذا كان

الهضيبي وأعوانه الذين بقوا في مصر لم يجدوا في مصر السميع المجيب، وتوجهوا إلى سوريا ليثبتوا فيها أحقادهم، وأنهم يخدمون الصهيونية من حيث لا يدرون، فإن راديو إسرائيل وباريس ما يقولان سوى قراءة بيانات الإخوان المسلمين». ويقول كذلك: «يا إخواني عليكم بالعمل، لقد حققنا لكم العزة والكرامة، وبعد هذا لن نعمل لوحدها، وسأترك لكم المضلل والمخادع، فأنتم الذين تعملون للقضاء عليه».

والحق أنه بعد قرار حل جماعة الإخوان المسلمين في ١٤ / ١ / ١٩٥٤ الذي اتخذ بالإجماع في مجلس قيادة الثورة، خلا محمد نجيب الذي اعترض من حيث المبدأ، وليس لأنه يشايخ الإخوان، عرض عبد الناصر على ألا يقطع صلته بهم نهائياً، فقام في ١٢ فبراير بزيارة قبر الإمام حسن البنا، ومعه صلاح سالم وأحمد حسن الباقوري وخطب قائلاً: «أشهد الله أني أعمل وكنت أعمل لتنفيذ هذه المبادئ، وأفنى وأجاهد في سبيلها».

وعندما دعت لندن وواشنطن إلى الحلف الإسلامي نسمعه يقول: «قالوا نريد أن نقيم حلفاً إسلامياً، ولكن كيف يقوم حلف إسلامي تحت زعامة بريطانيا أو تحت زعامة أمريكا؟

إن هذا الكلام هو خديعة لنا لندخل مناطق النفوذ، ولم تستطع هذه الشعارات الجديدة أن تنطلي علينا، ولكن أعلنها صريحة عالية، أننا قررنا أن نستقل وحصلنا على الاستقلال». ويقول مرة أخرى: «أنا مش متصور أن يبقى حلف إسلامي، ويأخذ أوامره من لندن أو واشنطن أو أي دولة أخرى لأنه حلف إسلامي. إنه يتنافى في هذه الحالة مع كلمة الإسلام ويبقى حلف غريب». ويقول في خطابه بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٦٢: «صحيح أن الإسلام ثورة، والتضامن الإسلامي تحتاجه الشعوب، ولكن الحلف يحول علماء

الإسلام من مراكز الفكر الدينى إلى مراكز السماسرة والإرهابيين» . ويبرر تخوفه من الحلف الإسلامى فيقول: «حيث من خلاله تخرج البلاد العربية من حيز القومية العربية الضيق الذى لا يمكن للاستعمار التفاهم فيه إلى حيز العقيدة الإسلامية الواسع الذى يجمع العربى والتركى والإيرانى والباكستانى فى مجال واسع فينسون جنسياتهم، ولا يفكرون إلا فى الإسلام، وحينئذ يمكن للبلاد العربية أن تتفاهم مع الغرب، حتى مع إسرائيل يمكن التفاهم معها عن طريقه، حيث إن العرب لا يقبلون وجود إسرائيل بينهم، ولكن الدولة المسلمة تقبل بهذا، وطبعاً السند فى هذا اعتراف إيران وتركيا بإسرائيل.. ويقول كذلك فى ٢٨ / ٥ / ١٩٦٢: «بالنسبة للروابط الإسلامية إحنا طبعاً أشرنا فى الميثاق إلى الإسلام وإلى الروابط الإسلامية، أشير إلى هذا من أول يوم من أيام الثورة فى كتاب «فلسفة الثورة» ولكن بعد كده بعض الدول الإسلامية دخلت فى موائيق وانحازت إلى الغرب، وبدأنا نسمع الكلام عن الحلف الإسلامى وعن تحويل حلف بغداد إلى حلف إسلامى بعدما دخلت بغداد وبقية تركيا وإيران والباكستان، وبدأنا نشعر أن هناك محاولات لاستغلال الدين الإسلامى من أجل سياسة الانحياز التى تتنافى مع سياستنا، وبدأ الكلام عن حلف إسلامى، وبدأ الكلام عن حلف غير منحاز مباشرة إلى الغرب، لكنه منحاز بطريقة غير مباشرة، هذا الكلام قبل ١٩٥٥، وحتى وقتنا هذا بيتداول لغاية دلوقتى، فيه خطورة كبيرة إن احنا ننطوى تحت اسم الإسلام فى انحياز للغرب، أو الدخول تحت سيطرة الدول الغربية، لأن احنا بنعتبر أن هذا يتنافى كلية مع الإسلام، الإسلام الذى ينادى بالحرية، وينادى بأن نكون أحراراً وأسياداً لأنفسنا وألا نكون مناطق نفوذ لأى دولة أخرى».

وابان العدوان الثلاثى الغاشم على مصر، يعتلى عبد الناصر منبر الأزهر، يخطب الجماهير ويذكرى فيهم روح المقاومة، ونراه يقول: «لا يسعنى فى هذه المناسبة إلا أن أذكر جهاد الأزهر على مر السنين، فقد حمل الأزهر دائماً الرسالة، ولم يتخل أبداً عن الأمانة، وكافح كفاحاً مريراً فى سبيل الحصول على حرية الوطن. كافح الأزهر أيام الحملة الفرنسية، وقاسى رجاله وعذبوا وقتلوا وشردوا، واقتحم المحتلون الأزهر، فلم يتأخر الأزهر عن حمل رسالة الجهاد والكفاح لتحرير الوطن وبلاد العرب والإسلام. واستمر الأزهر يحمل الرسالة حتى سلمها إلى الجيش إلى عرابى الذى قام متسلحاً بروح الأزهر يطالب بحقوق الوطن.. لقد جاء دور الأزهر، وإن عليكم أن تحملوا الأمانة مرة أخرى وأن تدافعوا عن المثل العليا التى كافح من أجلها الأولون...».

وكان أقل استخدام للكلمات الدينية فى الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢، حين كانت الوحدة المصرية السورية. فلم يستخدم الدين فى مجال التعبئة السياسية، إذ كان الفكر الرئيسى هنا هو القومية العربية. ونسمعه فى ٧ / ٥ / ١٩٦٠ يقول: «استطاعت جيوش مصر وسوريا التى اتحدت أن تهزم الصليبيين، وأن تردهم عن أبواب القاهرة وأن تعيدهم إلى فلسطين. لقد كان الصليبيون يضمرون فى أنفسهم أمراً، وهو القضاء على القومية العربية، والسيطرة على بلاد العرب جميعاً، وإخضاع هذه البلاد لتكون مزرعة يتمتعون بخيراتها».

وهو يرى أنه لا تعارض بين القومية العربية، وبين الإسلام، فيقول: «طريق العروبة هو طريق الإسلام. فالإسلام كان دين الحق، دين الحرية، دين العدالة ودين المساواة».

ويؤكد هذا المعنى مرة أخرى في خطابه بتاريخ ٢٧ / ٣ / ١٩٦٧ ، فيقول: «إن الأمة العربية لا ترى أى تعارض بين قوميتها العربية المحددة، وبين تضامنها القلبي والأخوى مع الأمم الإسلامية، أى إن الأمة العربية بقواها الثورية التقدمية لا ترى فى الإسلام عائقاً عن التطور، بل تراه بحس وإيمان دافعاً لهذا التطور».

لكنه كان يشير إلى الإسلام فى معرض الدفاع عن القرارات الاشتراكية، فنسمعه فى خطاب ٢٢ / ٧ / ١٩٦١ يقول «فيه حديث عن النبى عليه الصلاة والسلام قال فيه إن الناس شركاء فى ثلاث الماء والكلى والنار، فيه ناس قالوا أيضاً الملح، معنى هذا فى تلك الأيام كانت المقومات الأساسية للمجتمع هى المراعى والماء، إنهم رعاة يرعوا ويعوزوا الماء والكلى، هذه الأشياء كانت حاجة هامة فى المجتمع. النبى قال إن الناس يجب أن يكونوا شركاء فى هذا، ما يجيش واحد يستولى على المراعى ويقول هذه ملكى. هل التأميم يختلف عن هذا فى أى شىء؟ حين نقارن أنفسنا بهذا الوقت، الأول كان يعيش على المراعى. يعيش على الماء، ويعيش على الكلى والنار كانت مهمة ليه، اليوم المصانع هيه بتمثل الأرض الزراعية، وتمثل المقومات الأساسية فى المجتمع». ويقول كذلك فى نفس الخطاب:

«الدولة الإسلامية حينما قامت كانت هى أول دولة اشتراكية، الإسلام سار بعد النبى عليه الصلاة والسلام فى طريق الاشتراكية، أيام أبو بكر وأيام عمر سار فى طريق الاشتراكية وفى أيام النبى وفى هذه الأيام أنصفوا أهل الفقر من أهل الغنى. فى أيام عمر أمموا الأرض ووزعوا الأرض على الفلاحين..» ويقول فى نفس الخطاب مؤكداً نفس المعنى: «الإسلام فى أول أيامه كان أول دولة دين اشتراكية، الدولة التى أقامها الإسلام والتى أقامها

محمد صلى الله عليه وسلم كانت أول دولة اشتراكية، محمد النبي أول من طبق سياسة التأميم في هذه الأيام».

ويقول كذلك في خطاب له بتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٦٢ : «إن جوهر الرسائل الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة، وإنما ينتج التصادم في بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقله التقدم، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الإلهية السامية. لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية، ولكن الرجعية التي أرادت احتكار خيرات الأرض لصالحها وحدها، أقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين، وراحت تتلمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها، لكي توقف تيار التفكير».

ويؤكد نفس فكرة أن الإسلام لا يتناقض مع التقدم، فيقول في خطابه بتاريخ ٢٧ / ٣ / ١٩٦٧ : «إن الأمة العربية تعتز بتراثها الإسلامي، وتعتبره من أعظم مصادر طاقاتها النضالية، وهي في تطلعها إلى التقدم ترفض منطق هؤلاء الذين يريدون تصوير روح الإسلام على أنها قيد يشد إلى الماضي، وهي ترى روح الإسلام حافزاً يدفع إلى اقتحام المستقبل على توافق وانسجام كاملين مع مطالب الحرية الاجتماعية والحرية الثقافية».

ونراه في خطابه السابق بتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٦٢ يستشهد بالقصص القرآني فيقول: «القرآن أيضاً كان يعطينا عظة وعبرة عندما يعود للماضي، ويحكي لنا قصة عاد وثمود، والطغيان، حصل ليه؟ علشان نأخذ من هذه القصص عظة وعبرة ونشوف إيه اللي حصل باللي انحرفوا، وإيه اللي حصل باللي خرجوا عن الطريق، الذي كان يجب عليهم أن يتبعوه، فالميثاق يسترشد ويستهدى بهذه الطريقة».

ويستشهد بأبي بكر الصديق حين حارب المرتدين وما نعى الزكاة من أجل تبرير العنف الثورى، فيقول: «فلقد حارب أبو بكر مانعى الزكاة» والمرتدين عن الإسلام، ردة عن النظام الإسلامى كله، وعن الدعوة الإسلامية كلها، وهذا نموذج للثورة الاجتماعية، لابد أن تسير فى طريقها، ويتم تأمينها حتى تنتصر وحتى تزيل الفوارق بين الطبقات، حتى تقام العدالة الاجتماعية، وحتى تقام الفرص المتكافئة بين الناس، لقد انتصر النبى أولاً ورجع إلى مكة منتصراً وحدث خلاف فى ذلك الوقت حول العفو عن الذين ناهضوا الدعوة وقاوموها ووقفوا ضدها، أم لا؟ فقال الرسول: «اذهبوا فأنتم الطلقاء»، وقال أيضاً «من دخل بيت أبى سفيان فهو آمن» وكان هذا سبيل الثورة فى بدايتها، وهو سبيل الرسول عندما رجع من إحدى المعارك التى أصيب فيها.. معركة أحد.. وقال: «اللهم اغفر لقومى فإنهم لا يعلمون» ولكنه قال أيضاً: «إن المنافقين يفتلون ولو كانوا متعلقين بأستار الكعبة، فلكل دعوة مؤيدون ومعارضون، والمعارضون يتم العفو عنهم إذا ما تحولوا إلى الإسلام كما فعل عمر بن الخطاب عندما تحول من العداوة إلى التأييد أو قتالهم كقتال أبى بكر لما نعى الزكاة».

وقبيل إعلان الوحدة مع سوريا، فى ٥ / ٢ / ١٩٥٨ يذكر عبد الناصر مسألة الدين.

وهى المرة الوحيدة التى أشير فيها إلى الدين فى الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٠، فيقول: «اتحدت المنطقة العربية بتعيين النبوات، حتى بدأت رسالات السماء تنزل إلى الأرض، واتحدت المنطقة بسلطان العقيدة حتى اندفعت رايات الإسلام تحمل رسالة السماء الجديدة، وتؤكد ما سبقها من رسالات».

لكنه بعد الانفصال يهاجمه حكام سوريا بأن يعيبوا عليه استخدامه للدين في «فلسفة الثورة» ، فيسرد عليهم قائلاً: «طول عمر هذه المنطقة العربية تمسكت بالدين، وطول عمر هذه المنطقة العربية تدافع عن الدين، ولم تمكن أى خارج عن الدين من أن يكون صاحب سلطة فيها، إذا اعتقد حكام سوريا، حزب البعث في سوريا، أن السلطة دامت إليه النহারدة، وأصبحت الفرصة مواتية أمامه لكى يكشف عن نفسه، ويكشف عن نواياه، تطلع إذاعة دمشق امبارح بهذه التعليقات لتهاجم الدين، وتهاجم ما كتب عن الدين، بأنها أفكار دينية عفنة، فهم فى هذا واهمين».

ويطرح مفهوم «الجمهورية» فى خطابه الوفد اليمنى بتاريخ ٢٨ / ٧ / ١٩٦٣ ، فنراه يقول: «الجمهورية معناها أن أى شخص من أبناء اليمن له الحق فى أن يحكم اليمن طالما كانت هذه إرادة شعب، وهذا هو الإسلام فى كل معانيه، هذا هو الإسلام كما رأيناه فى أول عهود الإسلام، فى أول أيام الإسلام. الجمهورية معناها أن الشعب يستطيع أيضاً أن يعزل الحاكم إذا انحرف عن مصلحة الشعب وعن إرادة الشعب، هذه هى الجمهورية، والجمهورية قامت فى اليمن وقابلت عدوانا استعماريا رجعيا، لأن الاستعمار والرجعية لا يريدون أن تقوى اليمن...» ويتابع: «تعاليم الإسلام بسيطة، تعاليم الإسلام واضحة، فيه ناس بيقولوا إن الإسلام دين رجعى، وأنا بقول أبداً، الإسلام دين تقدمى، وهو دين التطور والحياة. الإسلام يمثل الدين ويمثل الدنيا، لا يمثل الدين فقط، الإسلام هو دين العدالة الاجتماعية لأن الإسلام حين نادى بالزكاة، معنى هذا أن الإنسان أو الفرد يدفع ٢,٥٪ من أمواله للشعب والدولة. إذن هذه هى العدالة الاجتماعية، وهذه هى الاشتراكية». ويقول فى نفس الخطاب عن اليمن: «لا يتقدم، لا توجد به مدرسة ثانوية، أو مصنع واحد، ولا يوجد

به تعليم، ولا توجد به منشأة صحية. اليمن لا يتطور مع العالم، هل هذا هو الإسلام؟! أبدأ، الإسلام دين الحق، ودين الحرية».

ويقول رداً على وصفه بالشيوعية من قبل بعض الأنظمة التقليدية: «إننا نتهم بالشيوعية. هل إحنا شيوعيين؟ هل جمال عبد الناصر شيوعى، ورايحين للشيوعية؟ هل خلاص مثلاً حنبقى حمر؟ هذا الكلام بيتقال.. فى مؤتمر قوى الشعب العاملة أنا اتكلمت وقلت إن احنا عندنا خلاف مع الشيوعية كبير جداً.. خلافات مبدئية، الخلاف المبدئى أن الشيوعية لا تؤمن بالدين، واحنا بنؤمن بالدين وحرية الأديان». ويقول كذلك فى ٣٠/٥/١٩٦٢ «الفرق الأول بيننا وبين الشيوعية هو أن احنا نؤمن بالدين وأن الماركسية تنكر الدين، وان احنا نؤمن بالرسل، والماركسية تنكر الرسل، أن الشيوعية تنكر الأديان، وتعتبرها أفيون الشعب واحنا بنؤمن بالله وخطينا ده ضمن المبادئ الأساسية، وخطينا ده خامس اعتبار، اعتبار الإيمان، إيمان بالله لا يتزعزع، قلنا هذا الكلام فى الميثاق، والفرق الأخير وهو الخاص بالصراع الطبقي، الذى لا نؤمن به». ونحن نعلم أنه كان يقابل «نظرية صراع الطبقات فى الفكر الماركسى، نظرية تحالف قوى الشعب العاملة» فى فكر عبد الناصر التى كانت «الرأسمالية الوطنية» قوة من قواه.

أما بعد النكسة فقد تم التركيز على مفاهيم الإيمان والصبر والمبادئ والإرادة والثقة بالنفس، والقيم الروحية والقضاء والقدر.

وفى خطابه بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٨ نسّمعه يقول: «يجب أن نؤمن بأن إرادتنا هى وحدها القادرة على تغيير الموقف وتحويل الهزيمة إلى انتصار، لذلك يجب أن نضحى وأن نبذل الجهد ونفتدى حياتنا وحياة بلادنا بالفداء والموت. وبدى أقول حاجة مهمة، إن مفيش حد حيموت ناقص عمر؟،

وكل مخلوق له أجل محدد، وكلنا مؤمنين بالله وبهذه الحقيقة.. ومن ناحية أخرى، فلا بد أن يتعمق هذا الإيمان في قلب الجنود، عاوز كل عسكري يكون مؤمن بالدين والقيم، ولأزم التوجيه المعنوي يعمق هذه المعاني، ويجعل عامل الإيمان بالله أساسى فى توعية الجندى، وهذا الإيمان الذى يملأ قلب كل واحد يدفعه ألا يتردد فى وقت الشدة، وقد لمستم ذلك فى المعركة وعشتم أيامها وأدركنم قوة المبادئ والإيمان».

ويقول كذلك فى خطابه بتاريخ ١١ / ٣ / ١٩٦٨ : «إن المسئولية التى يلقيها الشعب عليكم أنتم رجال القوات المسلحة مسئولية كبيرة جداً والواجب الملقى عليكم واجب صعب، لكنه مش مستحيل، وبالإرادة والإيمان بالله والثقة بالنفس وبالتدريب وبالجهد وبالعلم نستطيع أن نحيل الهزيمة إلى نصر لأن هذا قدر الأمة العربية».

وفى خطابه بتاريخ ٢٩ / ٤ / ١٩٦٨ يقول : «الدبابة مش حتحارب لوحدها، المدفع مش هيضرب لوحده، الإنسان هو القادر على تحريك كل هذه الأسلحة، والإنسان العربى دائماً كافح، الإنسان العربى دائماً أثر فى التاريخ، وسوف يكافح ويؤثر فى التاريخ. ولكن علينا احنا واجبات كبيرة جداً من أكبر القيادات إلى أصغر القيادات، علينا أن نوجه هذا الإنسان التوجيه السليم اللى هو الجندى، علينا أن نوجهه إلى أن يشعر أن عليه رسالة كبيرة، رسالة ثورية، ورسالة نحوربه، ورسالة نحو وطنه، وعلينا أن نبث فيه روح الإيمان لأنه بدون الإيمان وبدون العقيدة الواحد حيحارب ليه؟ الواحد حيموت ليه؟ الواحد بيموت لأنه مؤمن بشىء بيطلع يبذل نفسه من أجله، واحنا هنا طبعاً نؤمن بالله، ونؤمن بوطننا، ونؤمن بحريتنا ونؤمن بحق أمتنا العربية فى الحرية ولذلك، من أجل المثل اللى ادهلنا ربنا، ومن أجل بلادنا، ومن أجل أرضنا، ومن أجل أمتنا العربية.. الواحد يطلع ويضحى بنفسه».

واضح أن عبد الناصر قد استخدم الدين مع أدوات أخرى فى عملية التعبئة السياسية، وإيجاد شرعية لنظامه، كما يقول بذلك تقرير الحالة الدينية فى مصر الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. وفى هذا الإطار أضعف النظام الناصرى استقلال العلماء من خلال سياسته تجاه المؤسسات الإسلامية التى انطلقت فى عدة محاور، تمثلت فى القضاء على استقلال العلماء المالى، بإصدار قانون إلغاء الوقف الأهلى سنة ١٩٥٥ الذى تم تبريره باستثمار الإمكانات والأراضى غير المستغلة، وتحويلها إلى أعمال التنمية، وخاصة مشاريع الإسكان والبنوك وما شابه ذلك، وتحويل جانب كبير من أراضى الأوقاف لوزارة الإصلاح الزراعى، وقانون إلغاء المحاكم الشرعية، ومعها إلغاء المجالس المالية القبطية «القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥» الذى تم تبريره بدعوى تأكيد سيادة الدولة الوطنية، بحيث يخضع جميع السكان على اختلاف جنسياتهم لقوانين البلاد ومحاكمها ولجهة قضائية واحدة بصرف النظر عن نوع المسائل التى تتناولها خصوماتهم، فإن الحال فى مصر كانت على النقيض: فجهات القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين أنفسهم بقيت متعددة، كل جهة تطبق قوانينها فى قضائها، على الرغم من أن الدولة قد استردت سلطانها القضائى بالنسبة للأجانب، فأصبحت المحاكم الوطنية منوطة ببحث جميع منازعاتهم، حتى فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية. وكذلك تم تبريره بأن مصر ورثت نظام تعدد جهات القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية عن الماضى، فقامت المحاكم الشرعية والقضاء المحلى، ثم تعددت جهات القضاء المحلى، فأصبح لكل طائفة قضاؤها وقوانينها وإجراءاتها الخاصة. مما أدى إلى الفوضى، والإضرار بالمتقاضين، فقد استتبع تعدد جهات القضاء رغبة كل

جهة فى توسيع دائرة اختصاصها، والاعتداء على سلطة غيرها، خصوصاً مع عدم وجود حدود دقيقة أو ثابتة تبين اختصاص كل منها. وكان المرجع العام- كما تقول المذكرة- هو أحكام الخط الهمايونى الصادر فى الدولة العثمانية عام ١٨٥٦، وبعض القوانين العثمانية الأخرى، التى لم تكن محكمة الصياغة، محددة المعالم، قصد بعدم وضوحها إلى التجهيل الذى اقتضته ظروف سياسية. وكانت النتيجة تنازع المحاكم فيما بينها، وتعدد الأحكام التى تصدر فى النزاع الواحد، وجعل المتقاضين يستعدون محكمة على أخرى، وظل مصير الحقوق رهيناً بهذه الظروف. وتم تبريره ثالثاً بأنه قد استفاضت الشكوى من حال قضاء الأحوال الشخصية، وندد بها المتقاضون، مؤكدين على انتفاء الحد الأدنى من عوامل التيسير وضمانات التقاضى. كما قضى النظام الناصرى على أى دور محتمل يمكن أن يؤديه الأزهر فى شئون المجتمع باستقلال عن الدولة، وذلك بإصدار قانون إعادة تنظيم الأزهر «القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١».

لقد تطور دور الأزهر مع الأحداث السياسية الخطيرة التى عاشتها مصر منذ يوليو ١٩٥٢ فنراه يطالب باسترداد ثمن الهدايا التى أعطيت للملك السابق، ويعلن تأييده لاتفاقية الجلاء، ويؤكد أن صلابته وحدتنا على النضال والتضحية أخضعت المستعمر، كما يعلن فى ١٥ / ٢ / ١٩٥٦ أول تعديل فعلى لقانون الأزهر بعد يوليو ١٩٥٢، الخاص بالمواد ٧٥، ٧٦، ١٠٤ من القانون المتعلق بإعادة تنظيم الجامع الأزهر، التى تقضى بالتيسير على طلاب امتحانات النقل فى الأقسام الابتدائية والثانوية والخاصة بنشر الدعوة الإسلامية فى ربوع العالم. وعلى المستوى الفكرى هيئت الساحة لإعلان قانون إعادة تنظيم الأزهر فيطالعنا الشيخ أحمد الشرباصى بمقال شامل

غامر فى الأهرام فى ٣ / ١١ / ١٩٥٨ يطالب فيه بضرورة إحداث ثورة فى الأزهر، وما حول الأزهر، ويرد عليه الشيخ عبد الحكيم سرور بأن هناك بالفعل ثورة داخل الأزهر. وبأن الآمال معقودة على رجال نهضتنا الحديثة فى ألا يتخلف أساتذة الأزهر وموظفوه عن رصفائهم وأترابهم فى أية وزارة أو مصلحة. وتطالعنا بنت الشاطىء يوم ١٧ / ١١ / ١٩٥٩ فى الأهرام بمقال تدعو فيه صراحة إلى ضرورة الالتفات لوضع المرأة فى الأزهر، وإلى موقف الأزهر وعلمائه وقوانينه من هذا الوضع، وضرورة تغييرها جميعاً، حتى نسمع «أنهم لم يعودوا يرون فى دخولنا الأزهر طالبات أو محاضرات أو مدرسات إلا إحياءاً لسنة كريمة، وتقاليد راسخة...»، ثم تبدأ نغمة التغيير فى الظهور تدريجياً، وتتزايد الاقتراحات من لجنة الشئون الدينية بالأزهر، وهى لجنة متفرعة من اللجنة الفنية الدائمة للمقترحات فى الاتحاد القومى، ويرأسها كمال رفعت، ثم يعلن قبل إعلان قانون إعادة تنظيم الأزهر بأيام قلائل عن فتح الأزهر لأبوابه لقبول الفتيات، وتعيين المدرسات فى هيئة تدريس الفتيات، وتخصص فصولاً لهن، ثم تنظم دراسات لرجال السلك الدبلوماسى وأصحاب المؤهلات العالية.

ثم يرسل الرئيس عبد الناصر فى ٢٢ يونيو ١٩٦١ إلى رئيس مجلس الأمة صورة من مشروع القانون الخاص بإعادة تنظيم الأزهر، والهيئات التابعة له. وعقدت الجلسة للمناقشة، يصفها الأستاذ فتحى رضوان فى مقابلة شخصية - كما جاء فى كتاب «الدين والدولة والثورة» للباحث - وقتذاك - رفعت سيد أحمد، بقوله: حضر رجال الثورة، وجلسوا أمامنا على المنصة، وتحديداً كان على المنصة أنور السادات، وكمال الدين حسين، وكمال رفعت، وعلى يساره «اثنان» من رجال الأزهر هما «محمد البهى ونور

الحسن». ويتابع : «وقال أنور السادات للمجلس عندما علت أصوات تعارض المشروع، : «كانت في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثورة، والذين حاولوا الوقوف أمامها ديسوا بالأقدام، واليوم ثورة جديدة، وسيصاب الذين يقفون أمامها بنفس المصير». ويلاحظ أنه قد تغيب ١٧٩ عضواً، أى نحو ٤٩٪ من الأعضاء، توزعوا على النحو: «٤٢» عضواً غابوا بإجازة، «٨٩» اعتذروا، (٤٨) تغيبوا دون إجازة أو اعتذار! ! مما يقطع بأن كانت هناك معارضة شديدة للمشروع وتقول الوثائق الرسمية إنه لم يعترض من الحاضرين إلا النائب صلاح سعدة.

وكان الهدف من التطوير إعطاء الدولة تنظيماً أكبر لمؤسسة الأزهر، وذلك بإلغاء مواد وأحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦ الخاصة بإعادة تنظيم الجامع الأزهر، والقوانين المكملة له والخاصة بإعطاء درجة من الاستقلالية للمؤسسة. واستبدال أحكام جديدة بها وتبدلت بوضوح سيطرة الدولة على الأزهر في النواحي الآتية :

١ - مادة «٣» : التي تنص على أنه يعين لتصرف شئون الأزهر وزير بقرار من رئيس الجمهورية، ولهذا الوزير الحق في أن يطلب إلى المجلس الأعلى للأزهر أو الإدارات أو الهيئات أو اللجان الفنية المختلفة التابعة له بحث موضوعات معينة لإبداء الرأي فيها، أو اتخاذ قرار بشأنها، كما أن له كل السلطات المخولة للوزراء فيما يتعلق بشئون الأزهر وهيئاته المختلفة.

٢ - مادة «٤» : التي تنص على قصر دور شيخ الأزهر على الشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام، وله الرياسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية في الأزهر وهيئاته، ويرأس المجلس الأعلى للأزهر.

٣ - مادة «٥»: التي تنص على إعطاء رئيس الجمهورية حق تعيين شيخ الأزهر سواء من بين هيئة المجمع العلمي للدراسات الإسلامية أم ممن تتوفر فيهم الصفات المشروطة في أعضاء هذه الهيئة، حتى وإن كان من قبل تعيينه ليس عضواً في هذه الهيئة، ويصبح بمقتضى تعيينه شيخاً للأزهر عضواً فيها.

٤ - مادة «٧»: وقد أعطت لرئيس الجمهورية الحق في اختيار وكيل الأزهر من بين هيئة المجمع العلمي للدراسات الإسلامية، أو ممن تتوفر فيهم الصفات المشروطة لأعضاء هذه الهيئة، حتى وإن كان قبل تعيينه ليس عضواً في هيئة المجمع، ويصبح بمقتضى تعيينه وكيلاً للأزهر عضواً فيها. والوكيل يعاون شيخ الأزهر، ويقوم مقامه حين غيابه.

وقد قدم وزير الدولة كمال الدين رفعت - ممثلاً للدولة - مذكرة إيضاحية ساق فيها مجموعة من الأسباب، منها أن الأزهر كان ذا اتجاه محافظ في علومه ومواقفه: وأن هذا الاتجاه كان نتيجة حتمية لموقفه الدفاعي الذي التزمه قروناً متطاولة في مواجهة قوى العدوان الخارجية والداخلية. وقد استمر هذا الاتجاه - كما تقول بذلك المذكرة - حتى بعد زوال أسبابه، وآية ذلك أن رجاله لا يريدون لأنفسهم إلا أن يكونوا رجال دين، لا يكادون يتصلون بعلوم الدنيا اتصال النفع والانتفاع. وترى المذكرة أن الإسلام في حقيقته الأصلية لا يفرق بين علم الدين وعلم الدنيا، لأنه دين اجتماعي ينظم سلوك الناس في الحياة ليحيوا حياتهم في حب الله عاملين مؤثرين في المجتمع. وأن «الإسلام يفرض على كل مسلم أن يأخذ بنصيبه من الدين والدنيا، فكل مسلم يجب أن يكون رجل دين ورجل دنيا». وتلح المذكرة على القول بالانفصال الواضح بين علوم الدين وعلوم الدنيا داخل الأزهر،

هذا الانفصال الذى واكب التطور العلمى والسياسى المعاصر، الذى يعيشه العالم الإسلامى.

إن بعض البلدان الإسلامية التى تخلصت منذ زمن وجيز من ربة الاستعمار التى تقع مصر فى مقدمتها «حين تلتبس الخبراء من كل نوع من أنواع النشاط لا تكاد تجد إلا الأجانب عن بيئتها من المواطنين أو غير المواطنين، وحين تلتبس من المواطنين خبراء يملكون الخبرة، ومعارف دينية صحية وعقيدة واعية، لا تكاد تعرف أن توفدهم ليتعلموا ويستفيدوا الخبرة والمعرفة والعقيدة».

وتذهب المذكرة إلى أن أهم ما تحتاجه مصر وباقي البلاد الإسلامية العناصر الثلاثة: الخبرة، المعرفة، العقيدة. وينبغى للأزهر أن تجتمع له هذه الخصال الثلاث لكنه اضطر للاكتفاء بالعقيدة دون غيرها. وترتب على هذا أن عاد المبعوثون إلى الأزهر إلى بلادهم من بعد وقد نهلوا من علوم الدين، لكنهم لا يحسنون عملاً آخر، ولا يطبقون إنتاجاً، ولا يقدرّون على المشاركة فى أى لون من ألوان النهضة. كما تحول كثير من المبعوثين الوافدين إلى الأزهر إلى الجامعات المدنية بدلاً من الأزهر، فحصلوا العلم الدنيوى، لكنهم لم يظفروا بشيء من علوم الدين أو ينالوا منها «وبهؤلاء وأولئك تعقدت الحياة الاجتماعية فى كثير من بلدان العالم الإسلامى، وتعثرت النهضة فى تلك البلاد». وترتب على ذلك كنتيجة منطقية أن «زين الشك فى قلوب الناس تجاه صورة رجال الأزهر».

وتقول المذكرة إنه لهذا كان لابد من تطوير الأزهر للحفاظ على مكانته، مع الحرص على طابعه وخصائصه وصفاته التى استحق بها جميعاً أن يبقى مسيطراً على تاريخنا وأن يكون أكبر أسباب العلاقات الوثيقة بيننا وبين

إخوان لنا فى مشارق الأرض ومغاربها منذ ألف عام ويزيد. وتتابع المذكرة فتقول إنه كانت هناك محاولات متكررة للإصلاح منذ أزيد من نصف قرن، لكنها لم تنفذ إلى صميم المشكلة، ولم تحاول إيجاد حل جذرى لها، فكانت قشوراً من الإصلاح، وتقترح المذكرة المبادئ الآتية لكى تكون أساساً لكل إصلاح:

١ - أن يبقى الأزهر وأن يدعم ليظل أكبر جامعة إسلامية، بل أقدم جامعة فى العالم، وأن يظل قلعة للدين، حصناً للعروبة، يرتقى به الإسلام، ويتجلى فى جوهره.

٢ - أن يخرج علماء قد حصلوا على ما يمكن تحصيله من علوم الدين، وتهيأوا بكل ما يمكن من أسباب العلم والخبرة للعمل والإنتاج فى كل مجال من مجالات العمل والإنتاج. فلا تكون كل حرفتهم أو بضاعتهم هى الدين.

٣ - أن تتحطم الحواجز والسدود بينه وبين الجامعات والمعاهد، وتزال الفوارق بينه وبين خريجيه وسائر الخريجين فى كل مستوى، وتتكافأ فرصهم جميعاً فى مجالات العلم والعمل، مع الحرص على ما يمتاز به الأزهر من دراسات دينية وعربية.

٤ - أن توحد الشهادات الدراسية والجامعية فى كل الجامعات والمعاهد التعليمية المصرية. وكتطبيق على هذه المبادئ أصبح لجامعة الأزهر كليات الطب والهندسة والعلوم والزراعة... و.. أما الوثائق الرسمية فلم تظهر ردود فعل سلبية لمشروع القانون، لكن الأستاذ فتحى رضوان يقول فى المقابلة التى - ذكرناها - مع الباحث رفعت سيد أحمد «الدكتور من بعد»: «لقد أذعنوا لا عن رضا.. ولكن عن خوف شديد، وأذكر أن من بين علماء الأزهر الشيخ عبد الرحمن دراز الذى كان وكيلاً للجامع الأزهر ثم أحيل للمعاش

وانتخب عضواً بمجلس الأمة، فكان هو العالم الأزهرى الوحيد الذى أيد القانون. وتكلم فيه كلمة ثار الأعضاء فى وجهه فترك المنبر ونزل، وكان معنا أيضاً الشيخ حسن مأمون، وكان رئيساً للمحكمة الشرعية العليا، ثم انتخب نائباً لمجلس الأمة، وهذا الرجل كان حائراً لا هو قادر على المعارضة، ولا هو قادر على قبوله، وفيما علمت أن الشيخ محمود شلتوت كان يبكى ويقول للناس «ادونى الأزهر بتاعى القديم» وقد أخبرنا بذلك الدكتور السعيد مصطفى السعيد مدير جامعة القاهرة الأسبق.

ويقول الأستاذ رفعت سيد أحمد: «بيد أن الصورة لم تكن بهذا التوصيف الذى قاله الأستاذ فتحى رضوان تماماً، فلقد وجدت أصواتاً مؤيدة بما فيها صوت الشيخ محمود شلتوت ذاته، الذى قال فى الأهرام فى ٢٤ / ٦ / ١٩٦١: «إنه يترك الحديث عن هذه الدفعة الثورية العلمية والإسلامية لدعم الأزهر فى الداخل والخارج إلى خطواتها التنفيذية، وحسب الأزهر أنه يحظى دائماً برعاية الرئيس جمال عبد الناصر، وبذلك تزداد رسالته على مر الأيام قوة وتتضاعف إمكانياته لتحقيق أهدافه الضخمة للعالم الإسلامى كله».

وقال عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر الأسبق: «إن القانون الجديد حقق أمانى المسلمين فى إصلاح الأزهر وتمكينه من أداء رسالته كاملة». الأهرام ٢٥ / ٦ / ١٩٦١.

ونكرر د. محمد عبد الله ماضى أن القانون الجديد يذيب الفوارق التى كانت تحجب الطالب الأزهرى عن الدراسات العلمية العالية، ويهيئ تكافؤ الفرص للجميع «الأهرام ٢٥ / ٦ / ١٩٦١» وقال الشيخ منصور رجب الأستاذ بكلية أصول الدين إن هذا القانون الإصلاحي خطوة موفقة جريئة وأبرز

معالمه تكون مجمع البحوث الإسلامية الذى يمثل فيه جميع علماء المسلمين
«الأهرام ٢٥ / ٦ / ١٩٦١».

وذكر الشيخ فرج السنهورى أنه يمثل خطوة تهدف إلى التوفيق بين
حياتنا فى مجتمعنا ومصلحة الدين والعالم أجمع. أما أمين تنظيم الأزهر
الشيخ أمين الخولى فقال إن تنظيم الأزهر محاولة صحيحة وهدفها صالح
لتحقيق ثلاث رسالات :

رسالة اجتماعية، ورسالة دينية، ورسالة علمية «الأهرام ٢٥ / ٦ /
١٩٦١».

ولعلنا هنا أن نشير إلى خطاب لعبد الناصر ألقاه فى المعهد الدينى
بالإسكندرية فى ١٨ / ٤ / ١٩٥٣، يقول فيه لرجال الدين : «فلتضعوا أيديكم
فى أيدينا، ولنجاهد معاً فى سبيل تحرير مصر، فإن لكم رسالة عظيمة،
إننا لن نسمح بعد اليوم للفساد أن يقوم، ولن يسمح رجال الدين أن يقوم
فى مصر فساد أو طغيان». ويتابع : «رسالة الأزهر ليست فى مصر، وليست
فى الأزهر، وإنما فى القرى والنجوع والتجمعات لتنصحوا ولترشدوا، وهذه
الدعوة وهذا الإرشاد يجب أن يكون بيننا بدلاً من أن نشكو من الاستعمار،
ولا يمكن أن نلقى العبء على الحكومة وحدها، إنما نحتاج إلى جهود
رجال الأزهر».

وبالمقابل كان هناك الإغداق المالى على الأزهر بعد استصدار القانون
الجديد، وارتفعت ميزانيته فى سنة ١٩٦٦ إلى ما يقرب من ضعف ميزانيته
عام ١٩٥٢، وارتفع عدد معاهده من ٢٥ معهداً فى سنة ١٩٥٢ إلى ٣٧ معهداً
فى سنة ١٩٦٦، وزاد طلابه فى نفس الفترة بما يقارب ٤٠٪. وابتنى الأزهر
مدينة للبحوث الإسلامية. والحق فإن الإنفاق على الأزهر بهذا القدر كان ذا

حدين ، فقد تلاشت في ظله حرية الأزهر واستقلاله الذي تمتع به وقت أن كانت ميزانيته مستقلة نسبياً عن الدولة قبل الثورة، وأصبح رجاله موظفين في الدولة حريصين على المناصب الحكومية إلى درجة الوزير.

ربما لم تختلف رؤية الرئيس السادات للدور السياسى للأزهر عن رؤية سلفه الرئيس عبد الناصر كثيراً، ولكن السادات كان أرق في تعامله معه من عبد الناصر! وظهر السادات حريصاً على استمالة علماء الأزهر، فأصدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥، الذى نص على أن شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب رأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية، وأصبح شيخ الأزهر بدرجة رئيس وزراء مالياً ويتبع رئيس الوزراء إدارياً فقط، وألغى منصب وزير شئون الأزهر، وأضحى شيخ الأزهر يسبق بروتوكولياً الوزراء. وكثيراً ما كان يؤكد فى خطابه على دور الأزهر التاريخى فى مجال الدفاع عن الإسلام فى مصر بل والعالم الإسلامى كله، وأن الأزهر يناضل منذ ألف عام كى يحفظ رسالة الإسلام، ويحفظ للإسلام قوته ومقوماته ومناعته، ويقول إنه لولا الأزهر «لضاع الإسلام»، كما أكد عديداً من المرات أن وجود الأزهر فى مصر جعلها بعد مكة والمدينة مقصد جميع المسلمين. وثابر الرئيس السادات على تأكيد الدور التاريخى للأزهر بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ثم مقاطعة أغلب الدول العربية لمصر، وتعليق عضويتها فى المؤتمر الإسلامى. وقال: «إنه لا يمكن للأمة العربية أن تعمل بدون مصر وأزهر مصر، وملايين الدولارات لن تبنى ما يماثل الأزهر».

وكانت أولى القضايا التى واجهت الرئيس مبارك عند ولايته هى مواجهة العنف الدينى الذى راح ضحيته سلفه الرئيس السادات. واتخذ الرئيس مبارك فى اعتماده على علماء الأزهر شكلاً خاصاً، لم يكن مقصده بالدرجة الأولى

إضفاء الشرعية على حكمه ومحاربة المتطرفين بنفس سلاحهم، سلاح الدين، بل كان كذلك يسعى إلى إضفاء مزيد من الاحترام والتقدير على الأزهر، وجعله المرجعية الدينية الحقيقية لنظام حكمه. وقد أدى الأزهر دوره كمرجع ديني حقيقي في إقراره لمشروعات القوانين قبل إصدارها، لتكون موافقة- دستوريا- للشريعة الإسلامية. وفي إقراره القرارات العادية التي ربما تثير مشاعر الجماهير. وبهذا تعاظم دور الأزهر مواكباً زيادة هامش الحريات. ولم تكن آراء الأزهر دائماً متسقة تماماً مع الاتجاه الرسمي للدولة في بعض القضايا الحساسة مثل العلاقات مع إسرائيل، وفوائد البنوك، بينما تسعى الدولة إلى تحول اقتصادي كبير. وكانت الدولة تستجيب غالباً لفتاوى الأزهر فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والفكرية، لكنها لم تكن تستجيب في حالة التعارض فيما يخص قضايا الاقتصاد والأمن القومي. وكأنه هناك اتفاق ودي بين الطرفين فلا الأزهر يتدخل في المسائل السياسية- مثل- إلغاء معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ولا الدولة تتوانى عن إظهار التقدير والاحترام للأزهر ولا تحاول التنقيص من حرите، مما جعله مؤسسة شبه مستقلة بالقياس إلى العقود السابقة.

ولقد حرص الرئيس مبارك منذ أن تولى الحكم على توطيد علاقته بالأزهر وشيخيه جاد الحق على جاد الحق، ومحمد سيد طنطاوي، كما حرص كذلك بعد توليه الحكم بعامين على تكريم عدد من علماء الأزهر كل عام بمنحهم الأوسمة الرفيعة. كما يشارك الرئيس مبارك سنوياً في احتفالات الأزهر بليلة القدر والمولد النبوي الشريف، يُلقى فيها كلمته، ويوزع الجوائز على حفظة القرآن الكريم، مؤكداً دائماً في خطابه على أهمية الأزهر ودوره كما يؤديه علماءه، وافتخار مصر بتميزها بأزهرها. وكذلك غالباً ما يدعى شيخ الأزهر

لحضور الاحتفالات الرسمية في المناسبات الوطنية وفقاً لترتيبه البروتوكولى بعد رئيس مجلس الوزراء ورئيسى مجلسى الشعب والشورى، بعد أن أصبح بدرجة رئيس وزراء، وعلى الرغم من بعض الخلافات التى ثارت حول بعض الموضوعات والقضايا بين شيخ الأزهر السابق الشيخ جاد الحق على جاد الحق، وبين الرئيس مبارك، إلا أن العلاقة كانت دائماً علاقة احترام متبادل، أو هى علاقة تعايش ودى بين الطرفين.

وفى إطار تأكيد الدولة على أهمية الدين أنشئت لجنة عليا للدعوة الإسلامية برئاسة شيخ الأزهر كان من مهامها دراسة الوسائل والإمكانات التى تساعد على نشر الدعوة الإسلامية، والمشاركة فى دعم القيم الدينية فى وسائل الإعلام، ودراسة أحوال الأقليات الإسلامية فى العالم، كما تم إنشاء لجان أخرى فى إطار الأزهر فى المحافظات، سُميت لجان التوعية الدينية، لنشر المفاهيم الدينية، كما تراها الدولة كما حدثت تعديلات تعلق بتحديد عدد كليات جامعة الأزهر، فزادت كثيراً عن ذى قبل.

ونختم حديثنا فى هذا الفصل بذكر الشيوخ الذين تعاقبوا على الأزهر منذ سنة ١٩٥٢.

بداية فإن الشيخ محمد الخضر حسين تولى المشيخة من سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤، كان ينادى بنبذ الخلافات بين المسلمين واتحادهم ضد الاستعمار. وهو تونسى الأصل تخرج فى جامعة الزيتونة، ثم نال العالمية من الأزهر. وعاد إلى تونس، فعمل بالتدريس والصحافة والقضاء، ثم عاد إلى مصر. وحصل على الجنسية المصرية، ثم عين رئيساً لتحرير مجلة الأزهر، وعضواً بمجمع اللغة العربية، وأسس مجلة لواء الإسلام، ورأس تحريرها، ثم عين عضواً فى هيئة كبار العلماء، اشترك فى تأسيس جمعية الشبان المسلمين، وأهم كتبه:

القياس في اللغة العربية ، نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ، نقض كتاب الشعر الجاهلي . تنقل بين تونس ودمشق - حين صمم الفرنسيون على التنكيل بكل من يوقظ الروح الوطنية ضد استعمارهم - والآستانة ومصر وألمانيا حين احتل الحلفاء الآستانة - مندداً بالاستعمار خطابياً في المساجد ، وكتابة في الصحف والمجلات ، يصفه الدكتور مهدي علام في كتابه «المجمعون في خمسين عاماً» بأنه علم من أعلام العروبة والإسلام ، وقال عنه الأستاذ محمد علي النجار في حفل تأبينه : «وجملة القول أن الشيخ اجتمع فيه من الفضائل ما لم يجتمع لغيره إلا في النذرى...» .

وصف الشيخ ثورة يوليو ١٩٥٢ بأنها «أعظم انقلاب اجتماعي مرّ بمصر منذ قرون ، لأنه الانقلاب الوحيد الذي ينشد لمصر النظام لتتمكن من الاستقرار عليه والاستمرار فيه» ، لكنه قدم استقالته من بعد لخلافه مع عبد الناصر ، خاصة في إلغاء المحاكم الشرعية .

ثم تولى المشيخة الشيخ عبد الرحمن تاج من سنة ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ ، وقد ولد بأسبوط سنة ١٨٩٦ ، ونال شهادة العالمية سنة ١٩٢٢ ، ثم سافر في بعثة الأزهر إلى السوربون وحصل على الدكتوراه ، ثم عاد ليعمل أستاذاً للشرعية بجامعة عين شمس . إلى جانب عضويته للجنة الفتوى ، واختير عضواً في لجنة الدستور ، وعضواً بمجمع اللغة العربية . وكان من المؤيدين لثورة يوليو ، وأصدر فتوى تقول بأن «الزعيم الذي يتعاون ضد بلاده ويخذل مواطنيه . فإن الشريعة تقرر تجريدته من شرف المواطنة» .. ويقول تقرير الحالة الدينية في مصر الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، استناداً إلى صدور الفتوى في عنف الأزمة وصراع السلطه بين اللواء محمد نجيب والبكباشي جمال عبد الناصر ، إن الشيخ تاج كان يقصد بذلك اللواء محمد نجيب ! !

ولسنا ندري من أين جاء الشيخ تاج بأن اللواء محمد نجيب قد تعاون ضد بلاده، وخذل مواطنيه؟! وهاهي ذي الدولة في عصر الرئيس حسنى مبارك. قد ردت للواء محمد نجيب اعتباره، وهو أول رئيس لجمهورية مصر، بإطلاق اسمه على محطة من محطات مترو الأنفاق كالرئيس جمال عبد الناصر.

كما أصدر الشيخ بياناً بعنوان «مؤامرة الإخوان» حرص خلاله على الهجوم على الجماعة من منطلق دينى، على اعتبار أنهم يعملون على تشويه الدين وحقائقه، وأن الأزهر سوف يعمل - من مبدأ حمايته للإسلام - على أن يرد هذه الجماعة إلى الصواب لتعود إلى الحق.

أما الشيخ محمود شلتوت فقد ولد بمدينة بنى منصور بمحافظة البحيرة سنة ١٨٩٣، ونال الشهادة العالمية النظامية سنة ١٩١٨، واختير عضواً بمجمع اللغة العربية سنة ١٩٤٦، وتولى المشيخة من سنة ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤. وكان فقيهاً واسع الأفق جداً، مفسراً هائل الاطلاع، حارب الجمود والعصبية المذهبية التي جعلت من المذاهب أدياناً، وفترت بين المسلمين، وندد بفكرة سد باب الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية، واعتبر ذلك حبساً للعقول، وتعطيلاً لكتاب الله، ومجافاة لنصوصه الداعية إلى البحث والنظر. وبسبب آرائه المرنة والتجديدية أصاب شهرة واسعة بعيدة. وكان أول حامل للقب «الإمام الأكبر» بعد صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر. وقد عرف عنه عدم موافقته العلنية على قانون تطوير الأزهر، فلم يكن موافقاً على حق رئيس الجمهورية فى تعيين شيخ الأزهر، وكذلك وكيله، وقصر دور شيخ الأزهر على الشئون الدينية والمشتغلين بها، ورئاسة المجلس الأعلى للأزهر، وتعيين وزير لتصرف شئون الأزهر. وبصفة عامة لم يوافق على هذا القانون الذى قلص كثيراً من استقلال الأزهر، وتراجع بموقع شيخه فى البروتوكول.

أما الشيخ حسن مأمون فقد تولى المشيخة من سنة ١٩٦٤ إلى ١٩٦٩. وكان قد تولى رئاسة المحكمة العليا الشرعية، ثم عين مفتياً، ثم شيخاً للأزهر، واستقال لأسباب صحية.

كان عضواً بمجلس الأمة ورئيساً للمحكمة الشرعية عند صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، الذى كرس تبعية شيخ الأزهر لنظام الدولة، وكان موقفه غامضاً، فلم يوافق ولم يعارض. أعلن تأييده للنظام السياسى ومباركته لخطواته فى صد عدوان الصهيونية والاستعمار، ودعا إلى الجهاد ضد إسرائيل، كما كان أشد المدافعين عن القوانين الاشتراكية. وفى خضم أحداث ١٩٦٥ أصدر بيانات وصف فيها الإخوان المسلمين بأنهم «مجرمون».

أما الشيخ محمد الفحام فقد تولى المشيخة من سنة ١٩٦٩ إلى ١٩٧٣. ولد بالإسكندرية سنة ١٨٩٤، ونال شهادة العالمية النظامية الأزهرية فى سنة ١٩٢٢، وعين مدرساً بمعهد الإسكندرية فكان يدرس الرياضيات إلى جانب العلوم الدينية، ثم عين مدرساً للمنطق والبلاغة بكلية الشريعة. حصل على الدكتوراه فى الآداب من جامعة السوربون سنة ١٩٤٦، وعمل مدرساً بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، وظل يترقى فى مناصب التدريس إلى أن أصبح عميداً لكلية اللغة العربية ثم عين شيخاً للأزهر، وانتخب عضواً بمجمع اللغة العربية سنة ١٩٧٢ وطلب إعفائه من المشيخة سنة ١٩٧٣، واستجيب له. واهم مؤلفاته كان عن سيبويه وأصدر المجلس الأعلى للأزهر بقيادته بياناً أيد فيه الرئيس السادات فى ١٥ مايو ١٩٧١، واعتبر إجراءاته «خطوة تأتى من أجل كفالة الحريات للوطن والمواطنين وسيادة القانون، وبناء الدولة الجديدة»، كما أصدر ملحقاً أسبوعياً لمجلة الأزهر بعنوان «رسالة الأزهر لمحاربة الأفكار المتطرفة»، ولكنها توقفت بعد ٤٧ عدداً، ودعا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

أما الشيخ عبد الحلیم محمود فقد كان شيخاً للأزهر من سنة ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨ ، وعرف عنه تصوفه. حصل على عالمية الأزهر. ثم الدكتوراه من فرنسا في الفلسفة الإسلامية. وعمل فور عودته مدرساً بكلية أصول الدين، ثم عميداً لها، ثم وكيلاً للأزهر، فوزيراً للأوقاف وشئون الأزهر. ولقد زادت كليات جامعة الأزهر بعد توليه، وتضاعفت المعاهد الأزهرية، وأهم كتبه التصوف عند ابن سينا، وفلسفة ابن طفيل، والإسلام والعقل، والتصوف الإسلامي والفلسفة اليونانية وهو مترجم عن الفرنسية. وألف الدكتور عبد الحلیم محمود لجنة لوضع الشريعة الإسلامية في صورة قوانين لم يقرها مجلس الشعب حتى الآن.. عارض القانون ١٠٣ لتطوير الأزهر، لسنة ١٩٦١ إلى حد تقديم استقالته بسبب تبعية الأزهر لوزير شئون الأزهر، واستجاب الرئيس السادات لاقتراحه، وأصدر القرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥ وألغى منصب وزير شئون الأزهر. كما عارض الشيخ قانون الأحوال الشخصية، فلم يصدر إلا بعد وفاته. وأيد موقف السادات من القوى اليسارية بعد أحداث ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧، وندد في خطبة الجمعة التالية للأحداث بالشيوعيين، الذين اتهموا بأنهم وقفوا وراء الأحداث، ووصفهم بأنهم «ملحدون لا ينتمون للجماعة الإسلامية» وبناءً على ذلك أعلن السادات أنه لن يولى أحداً من الشيوعيين منصباً مهماً في الدولة. وفي سنة ١٩٧٧ رفض الدكتور عبد الحلیم محمود إدانة جماعة التكفير والهجرة قبل أن يقرأ أفكارها، ولم يعلن رأيه للمحكمة، لكنه أصدر بياناً بعد ذلك استند فيه إلى التفرقة بين مسألة قتل الشيخ الذهبي، وفكر جماعة التكفير والهجرة.

أما الشيخ محمد عبد الرحمن بيصار فقد ولي المشيخة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢، وكان من أنصار التوفيق بين المذاهب. حصل على عالمية الأزهر في

العقيدة والفلسفة، وعلى الدكتوراه من جامعة إدنبرة ثم رأس المركز الإسلامى فى واشنطن، ثم رأس بعثة الأزهر فى ليبيا. وعيّن أميناً عاماً للمجلس الأعلى للأزهر، ثم أميناً عاماً لمجمع البحوث الإسلامية، ثم وكيلاً للأزهر، ثم وزيراً للأوقاف. أهم كتبه: الوجود والخلود فى فلسفة ابن رشد، العقيدة والأخلاق فى الفلسفة اليونانية، العالم بين القدم والحدوث، الحرب والسلام فى الإسلام «وهو باللغة الانجليزية». وفى عهده عدّل الدستور وأصبحت الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، لكنه تبنى وجهة نظر مغايرة للأزهر فى مجال تطبيق الشريعة الإسلامية، فلم ير ضرورة لتغيير كافة القوانين، وإنما تعديل بعض أحكام القانون التجارى والمدنى، فضلاً عن قانون العقوبات. أما قوانين النظام المصرفى، فرأى أن يكون تعديلها تدريجياً، حتى لا يترتب على ذلك إضرار بالاقتصاد الوطنى. وكان هذا عوناً على تجميد قوانين الشريعة التى قدمها إلى المجلس سلفه الشيخ عبد الحليم محمود. كما أيد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وخطوات التطبيع، وطالب المعارضين للتطبيع فى الأزهر بعدم الصراع مع السلطة، وحذرهم فلا ينبغى أن تكون معارضة الحاكم إلا فى الأمور التى تستدعى المعارضة.

أما الشيخ جاد الحق على جاد الحق فقد ولى الأزهر من سنة ١٩٨٢-١٩٩٦، وعلى الرغم من أنه حنفى المذهب، إلا أنه أكد مراراً أنه لا مذهبية فى الأزهر إلا فى الكتب العلمية. ولم تتأثر فتاواه أو مواقفه السياسية بالمذهب الحنفى. التحق بمعهد طنطا الدينى، وحصل على العالمية من كلية الشريعة، مع إجازة فى القضاء الشرعى، ووصل إلى منصب الإفتاء للجمهورية، وإلى عضويته بمجمع البحوث الإسلامية، ثم كان وزيراً للأوقاف. وأهم كتبه «الفقه الإسلامى مرونته وتطويره»، «النبي فى القرآن»، «هذا بيان للناس»، «بحوث وفتاوى إسلامية فى قضايا معاصرة».

شغل إلى جانب المشيخة : رئيس المجلس الإسلامى للعالمى للدعوة والإغاثة ،
عضو المجلس الأعلى العالمى للمساجد ، نال وشاح النيل سنة ١٩٨٣ ، وسام
الكفاءة سنة ١٩٨٤ من المغرب ، جائزة الملك فيصل سنة ١٩٩٥ .

أيد الشيخ معاهدة السلام مع إسرائيل عندما كان مفتياً من منطلق أن الرسول
عليه صلوات الله وسلامه عقد المعاهدات مع اليهود . لكنه عارض التطبيع بعد ما
أصبح شيخاً للأزهر بسبب الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة ،
وأهمها القدس . كما أعلن تأييده للانتفاضة الفلسطينية وعمليات الاستشهاد ضد
إسرائيل فى فلسطين ولبنان ، وهاجم الموقف الأمريكى المساند لإسرائيل أبداً ،
كما ندد بمؤتمر الدار البيضاء الذى بحث قضية السوق الشرق أوسطية ، وقال إنه
لا تصالح ولا سلام إلا بعد الانسحاب الإسرائيلى . كما أيد الجهاد الأفغانى ضد
الاحتلال السوفيتى ، واهتم بالأقليات الإسلامية فى البوسنة والشيكان .

وعارض الشيخ جاد الحق فتاوى إباحة عائدات البنوك وشهادات
الاستثمار ، والختان ، كما عارض مؤتمر السكان ، ورفض توصياته التى تتنافى
مع أسس الإسلام ، وأخذت الدولة برأيه فى مؤتمر السكان .

وكان حتماً أن يتعاضد الدور الرقابى للأزهر على مستوى المطبوعات
والمصنفات . وتعتمد الدولة على الأزهر فى تقييد ادعاءات المسلمين
المتشددين ، وتبرير سياستها تلقاءهم . لكن الأزهر لا يستطيع أن يحكم
على كل أفكار هؤلاء المتشددين ، لانطلاق الأزهر فى بعضها معهم من
نفس المنطلق ، لكنه يسعى إلى تصحيح الأفكار والمبادئ التى يختلف
معهم عليها .

وقد دعا الشيخ إلى مواجهة التطرف العلمانى والتطرف الدينى معاً ،
ورفض بشدة أعمال العنف العلمانى واستحلال الأموال وتكفير الحاكم

والخروج عليه وقال بأن التطرف الدينى ما هو إلا رد فعل للتطرف العلمانى والانحلال الخلقى فى المجتمع والتغريب الثقافى ، وتجاوزات بعض وسائل الإعلام ، أما عن علاج المشكلة فهو يرى أنه يكون بسرعة تطبيق الشريعة ، وإعادة صياغة مناهج التعليم لتتسق مع الرؤية الإسلامية ، وتنفيذ أحكام القضاء ، وإلغاء القيود على الدعوة ، وتطهير المجتمع من الأدران ، والكف عن السخرية من المتدينين ، كما أنه لا غُنية عن الحوار الهادئ والموضوعى مع الشباب ، لأن الحل الأمنى لا يكفى .

وأصدر الشيخ جاد الحق أيام أن كان مفتياً فتوى تتعلق بكتاب «الفريضة الغائبة» المرجع الأساسى لتنظيم الجهاد ، أثارت عليه حفيظة بعض علماء الأزهر على الرغم من أنها تضمنت بعض المآخذ على الدولة . كذلك فإن البيان الذى أصدره الأزهر عام ١٩٨٩ بعد أن تفاقمت أعمال العنف ، والذى ورد فيه «إن تنفيذ الحدود من حق الحاكم ، وتغيير المنكر واجب على ولى الأمر» قد أهاج الجماعات المتشددة ، فوصفت علماء الأزهر بأنهم «علماء السلطة» .

وهكذا أصبح رأى الأزهر - على عهده - بعد تعاظم دور الجماعات المتطرفة واجب الاحترام ، وأضحى للأزهر دور خارجى فعال ، قد يتعاظم أحياناً مع السياسة الخارجية للدولة ، وانعكس كل أولئك على المعاهد الدينية التى شهدت توسعاً ملحوظاً ، وعلى جامعة الأزهر التى أصابت تطوراً عظيماً : بنية ومناهج وطلاباً ، وعلى وجه الخصوص الطلاب الوافدين .

أما الدكتور محمد سيد طنطاوى فقد ولى المشيخة بعد رحيل الشيخ جاد الحق رحمة الله عليه فى سنة ١٩٩٦ . وكان موقفه من قضية الحجاب فى فرنسا مثيراً للجدل . فمن الناس من قال : إنه كان يبتغى به هيئات وشخصيات فرنسية قد عارضت الجهات الرسمية فى فرنسا ، باعتبار أن

الحجاب مسألة تندرج تحت بند الحرية الشخصية ، فكيف بالإمام طنطاوى يقول : إن من حق الدولة أن تقر ما أقرت ، وعلى المسلمين المقيمين فيها أن ينصاعوا للقرار؟!

وحين شاع أن الشيخ يبتغى زيارة بابا الفاتيكان فى روما ، بعد تصريحاته المسيئة للرسول والإسلام ، والتي رفض الاعتذار عنها ، بل ادعى أنها لم تفهم على وجهها ، انتقد بعضهم الشيخ.

بيد أنه يحسب للشيخ أنه لم ينحرف فى الطعن الجاهل الأحق على الشيعة ، وتأكيد على أن الخلاف بين الشيعة والسنة إن هو إلا اختلاف فى الفروع وليس فى الأصول ، فلا ينبغى أن ينفرط عقد المسلمين لأسباب واهية . بقيت مسألة أثارت وما برحت تثير كثيراً من اللغط ، ألا وهى مسألة تطوير الأزهر ، فقد صدر القانون ١٠٣ عام ١٩٦١ المعروف بقانون تطوير الأزهر ، ومن بنوده إنشاء كليات عملية تتبع جامعة الأزهر . فبعد أن كانت جامعة الأزهر قاصرة على الدراسات الإسلامية من شريعة وأصول دين ودعوة وما إليها ، والدراسات اللغوية والأدبية ، صدر القانون بإنشاء كليات للهندسة والطب والعلوم والصيدلة والزراعة أو باختصار الكليات العملية الموجودة فى الجامعات المصرية الأربع آنذاك مما كان له أثر فى تخريج دفعات من الأطباء والمهندسين والصيادلة و.... و.... والذين تبعثهم الدولة مسلحين بعلومهم التى تمكنهم من خدمة المجتمعات التى يوفدون إليها داعين إلى دين الله الواحد ناشرين دعوة الحق .

أهم المراجع

- ١ - د. بيارد دودج «ترجمة د. حسين فوزى النجار» : الأزهر فى ألف عام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
- ٢ - تقى الدين أحمد بن على المقرئى: المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار، بولاق، ١٢٧٠ هـ.
- ٣ - حسن عبد الوهاب: تاريخ المساجد الأثرية، القاهرة ١٩٤٦.
- ٤ - د. رفعت سيد أحمد: الدين والدولة والثورة، دار الهلال، ١٩٨٥.
- ٥ - د. سعيد اسماعيل على: دور الأزهر فى السياسة المصرية، دار الهلال ١٩٨٦.
- ٦ - عباس محمود العقاد: عبقرى الإصلاح والتعليم الإمام محمد عبده، دار الكتاب العربى، بيروت، ١٩٧١.
- ٧ - د. عبد الجواد صابر اسماعيل: دور الأزهر السياسى فى مصر إبان الحكم العثمانى، مكتبة وهبة ١٩٩٦.
- ٨ - عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، مطبعة بولاق. ١٢٩٧ هـ (١٨٨٠ م).
- ٩ - د. عبد العزيز الشناوى: الأزهر جامعاً وجامعة، مكتبة الأنجلو المصرية، جزآن: ١٩٨٣، ١٩٨٤.
- ١٠ - محمد فريد أبو حديد: زعيم مصر الأول السيد عمر مكرم، دار الهلال ١٩٩٧.
- ١١ - د. محمد مهدى علام: المجمعون فى خمسين عاماً، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٦ هـ «١٩٨٦ م».
- ١٢ - نبيل عبد الفتاح: تقرير الحالة الدينية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٥.

AL - AZHAR
ISLAMIC RESEARCH ACADEMY
GENERAL DEPARTMENT
For Research, Writing & Translation

الأزهر الشريف
مجمع البحوث الإسلامية
الإدارة العامة
للبحوث والتأليف والترجمة

السيد / محمد عبد العظيم سحر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - وبعد :

بناءً على الطلب الخاص بفحص ومراجعة كتاب : الزهر جارية البساح
..... تأليفكم - ١٧٥٠ صفحة

نفيد بأن الكتاب المذكور ليس فيه ما يتعارض مع العقيدة الإسلامية ولا مانع
من طبعه ونشره على نفقتكم الخاصة .

مع التأكيد على ضرورة المناسبة التامة بكلمة الآيات القرآنية والأحاديث
النبوية الشريفة والالتزام بتسليم خمس نسخ لمكتبة الأزهر الشريف بعد الطبع .

والله الموفق ،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

د. ر. م.

تحريراً في / / ١٤
الموافق ١٩ / ٤ / ٢٠١٠ م

بفريق إدارة البحوث
الإسلامية

مدير عام
إدارة البحوث والتأليف والترجمة

بفريق إدارة البحوث
الإسلامية

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تصدير	٣.....
مقدمة	٥.....
توطئة	١١.....
صدر الخبر- الخلفية التاريخية: الأزهر فى العصر الفاطمى	١٥.....
الأزهر فى العصر الأيوبى	٢٩.....
الأزهر فى العصر المملوكى	٣٧.....
الأزهر إبان الحكم العثمانى	٥٠.....
الأزهر والحملة الفرنسية على مصر	٧٦.....
الأزهر فى عصر محمد على	٩٤.....
موقف الأزهر من حملة فريزر على مصر	١١٦.....
الأزهر فى عصر أسرة محمد على	١٢٢.....
الأزهر وثورة يوليو وما بعدها	١٤٢.....
أهم المراجع	١٧٣.....

طبع بمطابع دار المعارف

احتل الأزهر مكانة متميزة فى العالم
الإسلامى وتحمل الرسالة منذ عهد صلاح
الدين حتى الوقت الحاضر وأصبح المرجعية
العلمية والدينية لأهل السنة والجماعة عن
جدارة واستحقاق.

ومازال التاريخ يحفظ أسماء الأعلام من
رجالہ وخريجیه فى سائر العلوم الدينية
والذين بفضلهم حافظ الأزهر على تلك
المكانة فى العصور المختلفة وبقيت القاهرة
عاصمة ثقافية للعالم العربى والإسلامى.

وقد لمعت أسماء مثل اللقانى والدرديرى
والباجورى والمناوى والدمنهورى والشرقاوى
والجبرتى الذين أدوا واجبهم وصار بعضهم
زعماء شعبيين.. كما قاد بعضهم حركة
المقاومة ضد نابليون وحملته الاستعمارية.

ويكفى ذكر أسماء العطار والطهطاوى
وعبد الله النديم والإمام محمد عبده وكلهم
أزهريون قادوا النهضة الفكرية والوطنية
وبذلوا النفس والنفيس فى سبيل الله والوطن.
هذا الكتاب يعد بحق موسوعة لأهم علماء
الأزهر على مدى التاريخ.



دارالمعارف

٠٣٢٠٧٨/٠١



Bibliotheca Alexandrina



0938127

65
52